جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
University Of Mostaganem Abdelhamid Ibn Badis
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Sciences, Commerce and Management Sciences

قسم العلـــــــوم التجارية
Department of Commercial Sciences

أطروحـــــــــــة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــــــــادة دكتــوراه ل.م.د
تخصص مالية وتجارة دولية

ألية تفعيل الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة

- حالة الجزائر -

مقدمة من طرف الطالب:
بن ناصر سيد أحمد

تحت إشراف الدكتور:
د. بن زيدان ياسين

مساعد المشرف
أ.د بن زيدان حاج

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. العيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
د بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	مشرفا، مقررا
أ.د بن زيـــدان حـــاج	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا مساعدا
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. بوبكر محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي البيض	ممتحنا
د. بن حمو عبدالله	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

سورة هود[1]، الأية 88

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

سورة يوسف[2]، الأية 76

[1] القران الكريم، سورة هود، الأية 88.

[2] القران الكريم، سورة يوسف، الأية 76.

تشكرات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات

وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات.

نحمد الله حمد اكثيرا أنه وفقنا لإتمام هذا البحث،

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم" **من لم يشكر الناس لم يشكر الله**".

نشكر الأستاذ الفاضل د. **بن زيدان ياسين** الذي منحنا كل الدعم والتوجيه ومدنا يد المساعدة لإتمام هذا البحث، كما نتقدم بالشكر إلى الأستاذ **أ.د بن زيدان حاج** على كل ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح

ونتقدم بفائق الشكر والامتنان إلى كافة الأستاذة، على تقديمهم للمساعدة والتوجيه.

إلى كل من قدم لي يد العون وساندني في بحثي هذا من قريب أو بعيد،

لكم منى كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحكم ومساعدتكم.

إهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

إلى أمي التي جاهدت الحياة لأجلنا وقهرت الظروف والمحن لتهدي لنا بسمة الامل،

إلى زوجتي وأبنائي ... الى كل افراد عائلتي،

إلى أهلي وأقاربي ... أصدقائي وزملائي

الى كل من جمعتني بهم المحبة والصداقة والاخوة

الى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم والعمل

الى كل هؤلاء اهدي عملي.

الفهـــــرس

الفهـــرس

قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	III
قائمة الملاحق	V
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الطرح النظري للاستثمار والاستثمار السياحي	
مقدمة	2
المبحث الأول: اساسيات حول الاستثمار	2
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار	3
المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الاستثمار	7
المطلب الثالث: محددات وأهداف الاستثمار	16
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياحة	22
المطلب الأول: ماهية السياحة	22
المطلب الثاني: أنواع السياحة	31
المطلب الثالث: خصائص ومقومات السياحة	36
المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي	40
المطلب الأول: مدخل للاستثمار السياحي	40
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار السياحي	45
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار السياحي	53
خاتمة الفصل	59
الفصل الثاني: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية المستدامة	
مقدمة	61
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	61
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	61
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	71
المطلب الثالث: مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة	77
المبحث الثاني: دور الاستثمار السياحي في تفعيل التنمية المستدامة	90
المطلب الأول: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	90

الفهـــرس

المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة	92
المطلب الثالث: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة	93
المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة	97
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	98
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة وأساليب تطبيقها	102
المطلب الثالث: مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة	106
خاتمة الفصل	110
الفصل الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة	
مقدمة	112
المبحث الأول: مقومات الجذب السياحي والهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر	113
المطلب الأول: مقومات الجذب الطبيعية في الجزائر	113
المطلب الثاني: مقومات الجذب التاريخية، الدينية والحضارية في الجزائر	118
المطلب الثالث: هياكل القطاع السياحي في الجزائر	123
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر: عرض عام للمؤشرات	126
المطلب الأول: تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر	126
المطلب الثاني: هياكل الإيواء	130
المطلب الثالث: الاستثمار في البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي بالجزائر	137
المبحث الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية	147
المطلب الأول: الطريقة وأدوات الدراسة القياسية	147
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر	150
المطلب الثالث: الاستثمار السياحي والبعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	167
خاتمة الفصل	179
خاتمة عامة	182
قائمة المراجع	189
الملاحق	201
جدول المحتويات	209

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-I)	الفرق بين الاستثمار والمقامرة والمضاربة	06
(2-I)	أنواع وأصناف الاستثمار	10
(3-I)	أهمية السياحة	26
(1-II)	السياق التاريخي للتنمية المستدامة	62
(2- II)	أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030	76
(3-II)	المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية	101
(1-III)	طول الشريط الساحلي الجزائري حسب الولايات	113
(2- III)	تطور عدد الشواطئ المرخصة وغير المرخصة في الجزائر (الفترة 2008-2020).	114
(3-III)	تطور عدد المنابع والمركبات الحموية المستغلة في الجزائر (الفترة: 2012-2020).	117
(4-III)	تطور عدد الفنادق حسب التصنيف في الجزائر خلال الفترة 1999-2019.	131
(5-III)	عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	132
(6-III)	تطور معدل نمو عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	133
(7-III)	تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة 1999-2020	136
(8-III)	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (INVT) بوجود قاطع واتجاه زمن.	151
(9-III)	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (VAt) بوجود قاطع واتجاه زمن.	154
(10-III)	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (BT) بوجود قاطع واتجاه زمن.	157
(11-III)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(VAt).	159
(12-III)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(BT).	160
(13-III)	نتائج معياري (AIC) و(SC) لتقدير فترات الإبطاء.	161
(14-III)	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ	162
(15-III)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	164
(16-III)	نتائج اختبار التجانس للنموذج المقدر.	164

(17-III)	نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (VAt) و(INVT).	166
(18-III)	نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (BT) و(INVT).	167
(19-III)	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (EMP) بوجود قاطع واتجاه زمن.	169
(20-III)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(EMP).	171
(21-III)	نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (EMP) و(INVT).	172
(22-III)	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (CO2) بوجود قاطع واتجاه زمن.	174
(23-III)	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(CO2).	176
(24-III)	نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (CO2) و(INVT).	177

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-I)	مبادئ الاستثمار	07
(2-I)	محددات الاستثمار	16
(3-I)	أركان السياحة	24
(4-I)	أهداف الاستثمار السياحي	43
(5-I)	محفزات الاستثمار السياحي	46
(6-I)	مصادر التمويل الخارجي للاستثمار السياحي	50
(7-I)	مجالات الاستثمار السياحي	53
(8-I)	خصائص خدمات الإقامة	54
(1-II)	أبعاد التنمية المستدامة	85
(2-II)	مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	
(1-III)	تطور الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	127
(2-III)	معدلات نمو الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	128
(3-III)	الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	129
(4-III)	تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	130
(5-III)	عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	133
(6-III)	تطور معدل نمو عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020).	134
(7-III)	الإنفاق على قطاع النقل والمواصلات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.	138

(8-III)	تطور شبكة الطرق في الجزائر (الفترة: 1990-2017)	139
(9-III)	طول خطوط السكك الحديدية في الجزائر (الفترة: 1990-2017).	140
(10-III)	أهم الموانئ الجزائرية من حيث حركة المسافرين.	142
(11-III)	خريطة أهم المطارات الوطنية والدولية وحركة الملاحة الجوية في الجزائر	143
(12-III)	تطور الدخل السياحي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2019	144
(13-III)	حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة:1990-2019	145
(14-III)	مساهمة السياحة في العمالة في الجزائر خلال الفترة: 1995-2019.	146
(15-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (INVT) في المستوى.	150
(16-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(INVT) عند الفرق الأول.	152
(17-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (VAt) في المستوى.	153
(18-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(VAt) عند الفرق الأول.	155
(19-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (BT) في المستوى.	156
(20-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(BT) عند الفرق الأول.	158
(21-III)	نتائج اختبار (inverse roots).	165
(22-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (EMP) في المستوى.	168
(23-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(EMP) عند الفرق الأول.	170
(24-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (CO2) في المستوى.	173
(25-III)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(CO2) عند الفرق الأول.	175

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات الدراسة	201
02	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (**INVT**) بوجود قاطع واتجاه زمن.	202
03	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (**VAt**) بوجود قاطع واتجاه زمن.	203
04	اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (**BT**) بوجود قاطع واتجاه زمن.	204
05	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (**INVT**) و(**VAt**).	205
06	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (**INVT**) و(**BT**).	205
07	نتائج معياري (**AIC**) و(**SC**) لتقدير فترات الإبطاء.	206
08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.	206
09	نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ	207

مقدمة عامة

مقدمـــة عـــامـــة

تمهيد:

اقترن وجود الإنسان على الأرض بالسفر والترحال، حيث كان يتنقل من أجل تلبية حاجياته الضرورية بحثا عن الأكل والشرب إذ أنه كان حاجة ملحة لا غنى عنها، إلا أن هذا السفر والتنقل أصبح ملازما له، ليس من أجل سد حاجياته الأساسية إنما من أجل المتعة والترفيه والراحة والاستجمام، ما أدى إلى ظهور مفهوم السياحة والتي أصبحت في وقتنا الراهن ذات دورا بارزا في دعم اقتصاديات العديد من الدول، بل أصبحت صناعة تدر إيرادات كبيرة بالعملة الصعبة للدول المستقبلة للسياح، فاحتلت صناعة السياحة المرتبة الرابعة في قيمة صادرات حركة التجارة الدولية بعد تجارة البترول وتجارة الكيماويات وتجارة السيارات، بالإضافة الى الدور الكبير في تنمية جميع القطاعات الأخرى، مما جعلها ذات أولويات في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع من خلال زيادة الاستثمارات فيه وذلك من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأعداد المتزايدة للزائرين والذي يتطلب بالضرورة تطوير وإضافة بنى تحتية جديدة وتشجيع الاستثمارات السياحية ودعمها.

فالاستثمار السياحي عنصرا حيويا وفاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد، حيث إن زيادة حجم الاستثمار السياحي سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة، ومن ثم تدفق حجم العوائد السياحية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لآي بلد.

تركز التنمية المستدامة على خلق وعي لدى الأفراد، المنظمات والحكومات بمدى أهمية الحفاظ على مواردها وتسييرها بشكل عقلاني يسمح بخلق معدلات نمو إيجابية ومستمرة دون إحداث اختلالات مستقبلية، وكذا بث روح المسؤولية لديهم لتحمل التأثيرات الناتجة عن أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية.

ويعتبر الاستثمار السياحي من بين أهم الاستثمارات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة عموما، حيث شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية على المستوى الدولي، وكونها منتج مركب يعتمد

على قدر كبير من الترابط والتنسيق بين مختلف القطاعات كالنقل، الأمن، الإيواء والمقومات الطبيعية وغيرها، فبإمكان هذا القطاع الحساس أن يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة، وهذه الأخيرة تعتبر نتاج التطورات التي شهدها الفكر التنموي، حيث عرفت جدلا واسعا على الصعيدين الأكاديمي والعملي، كما تعددت المصطلحات الخاصة بالتنمية المستدامة ونذكر منها: التنمية المستديمة، التنمية المتواصلة التنمية الموصولة، التنمية القابلة للاستقرار والتنمية القابلة للإدامة، وأكثر المصطلحات شيوعا واستخداما نجد التنمية المستدامة والتنمية المستديمة.

وتسعى الجزائر على غرار دول العالم، إلى السير في طريق النمو من خلال انتهاج سياسات اقتصادية، وإصلاحات هيكلية تتماشى والأوضاع السائدة في العالم، فانطلاقا من مرحلة البناء والتشييد تبنت ثورة زراعية وصناعية حققت من خلالها شطرا هاما من التنمية والنمو، إلا أن مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، شهدت الجزائر أزمات سياسية واقتصادية دفعت بها إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، مما جعلها أمام حتمية التخلي عن النظام الاشتراكي، وانتهاج النظام الرأسمالي.

ويعتبر القطاع السياحي جزءا من الاقتصاد الجزائري، الذي شهد هو الآخر تطورات هامة مطلع تسعينات القرن الماضي، إلا أنه لا يزال رهينة تحديات اقتصادية، سياسية، واجتماعية، حيث لم تنل الاهتمام إلا مطلع سنة 2010 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الذي يعتبر استراتيجية للنهوض بالقطاع، حيث تجاوز عدد الوافدين الدوليين 2,6 مليون سائحا سنة 2018[1]، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع السياحي كأحد متطلبات التنمية المستدامة للجزائر، خاصة وأن الجزائر تزخر برصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى من حيث الإمكانيات السياحية في العالم، وفي هذا الصدد أولت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي وترقيته وتطويره من خلال توفير مناخ ملائم يتماشى مع المناخ الاستثماري العالمي، ولكن رغم كل الإمكانيات

[1] The World bank data, International tourism, number of arrivals: Algeria, Tunisia, Morocco, Egypt, Libya, from: https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ-TN-MA-EG-LY, 2018, consulté le: 21/12/2021.

والمجهودات المبذولة من طرف الجزائر وسعيا منها لتحسين الظروف للمستثمرين، يبقى الاستثمار السياحي يعاني العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا بمقارنة بالدول من هم أقل منا مؤهلات.

1- الإشكالية:

بناءا على ما سبق ذكره، فإن إشكالية الدراسة تكمن في معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار السياحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال الرئيسي لإشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي آليات تفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر من أجل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسية للبحث إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو أثر الاستثمار السياحي في تحقيق القيمة المضافة كبعد اقتصادي للتنمية المستدامة؟
2- ما هو دور الاستثمار السياحي في تعزيز رصيد الميزان السياحي الجزائري ممثلا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟
3- هل يستجيب معدل البطالة كبعد اجتماعي للتنمية المستدامة إلى التغير في حجم الاستثمار السياحي؟
4- هل يسبب الاستثمار السياحي التغير في انبعاث ثاني أكسيد الكربون محققا بذلك البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

2- فرضيات البحث:

وللإجابة على السؤال الرئيسي لإشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة فرضيات البحث كإجابات أولية ومحتملة، نسعى إلى إثباتها أو نفيها، وهي كالآتي:

1- **الفرضية الأولى:** هناك أثر إيجابي وعلاقة سببية بين القيمة المضافة للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

2- **الفرضية الثانية:** يلعب الاستثمار السياحي في الجزائر دورا إيجابيا في تعزيز رصيد الميزان السياحي الجزائري ممثلا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛

3- **الفرضية الثالثة:** يستجيب معدل البطالة إلى التغير في الاستثمار السياحي؛

4- **الفرضية الرابعة:** لا يستجيب انبعاث ثاني أكسيد الكربون كبعد بيئي للتنمية المستدامة إلى التغير في الاستثمار السياحي.

3- أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض أهم الأدبيات والمعارف التي تصب في موضوع السياحة والاستثمار السياحي؛
- تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر، وتحليل المؤشرات الاقتصادية المتعلقة به وأثرها على الاقتصاد الوطني؛
- إبراز مدى الاستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر؛
- بناء نماذج قياسية تشخص العلاقة بين الاستثمار السياحي وبعض المتغيرات الاقتصادية المفسرة لأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إبراز أهمية الاستثمار السياحي كمدخل لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر وكذا الدور الإيجابي للاستثمار السياحي في الاقتصاد والمجتمع، وتشخيص العوامل المؤثرة على السياحة الجزائرية.

5- الإطار الزماني والإطار المكاني:

يتجلى الإطار الزماني للبحث في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2020، حيث تمكننا هذه المدة (31 سنة) من الإلمام بموضوع البحث وإمكانية إجراء دراسة قياسية، أما الإطار المكاني فقد شمل الجزائر كوجهة سياحية بامتياز.

6- مناهج وأدوات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في عرض أهم الأدبيات المتعلقة بالسياحة، الاستثمار السياحي، التنمية المستدامة والنظريات الاقتصادية المفسرة لهم، والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي، وذلك من خلال معالجة وتحليل البيانات باستخدام برنامج (Eviews10) كأداة شهيرة في التحليل الإحصائي.

7-دراسات سابقة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على ضوء دراسات سابقة، وهي كالآتي:

1- **دراسة صالح بزة** :أطروحة دكتوراه تحت عنوان:" **تحليل استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر مقاربات السياسات والآليات "**[2]، بجامعة المسيلة السنة الجامعية2017/2016 ،حيث تعرض الباحث إلى تشخيص أهم المشكلات التي تواجه النشاط السياحي بالجزائر، مع ابراز طبيعة السياسات السياحية المنتهجة للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، وكذا آفاق التنمية السياحية المستدامة، كما هدف إلى معرفة مدى توجهات كل من السياح والمؤسسات السياحية نحو تطبيق مبادئ السياحة المستدامة، إذ خلص إلى عدة نتائج أهمها أن ضعف أداء السياسات التنموية السياحية بالجزائر وعدم تضمنها مبادئ الاستدامة، أثر بشكل كبير على فعالية القطاع التنموي والتي أدت إلى عدم استقراره وتهميشه وانعكس ذلك سلبا على تطوره.

[2] صالح بزة، تحليل استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر مقاربات السياسات والآليات "، أطروحة دكتوراه، بجامعة المسيلة السنة الجامعية 2016 /2017.

2- **دراسة عبد القادر عوينان:** أطروحة دكتوراه بعنوان: "**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر-**"[3]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2013/2012، حيث حاول الباحث الإجابة على التساؤل التالي والذي اتسم بما هي الآليات والسبل الكفيلة لدفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر في ظل الوضعية الحالية التي يوجد عليها القطاع السياحي في الجزائر، بغية استغلال الإمكانيات السياحية المتوفرة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، وخلص الباحث إلى أن السياحة تساهم في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتوفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى أنها تساهم بنسب مهمة في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من دول العالم، ومن أجل ترقية القطاع وضعت الجزائر استراتيجية جديدة على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 ، هذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

3- **دراسة بلعابد نجاة:** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم بعنوان: **نمذجة عملية الطلب والعرض على الخدمات السياحية "حالة الجزائر":**[4] ، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، للسنة الجامعية 2016/2015، والتي كان الهدف منها تحليل الطلب والعرض السياحيين في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2011 وأثر بعض المتغيرات فيهما، ومن بين أهم التوصيات التي تم الإشارة إليها في البحث، هي التركيز على مختلف أنواع السياحة التي لا تتأثر بالعوامل الاقتصادية كسياحة الأعمال ، تكثيف جهود الترويج

[3] عوينان عبد القادر، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة – حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2013/2012.

[4] بلعابد نجاة، نمذجة عملية الطلب والعرض على الخدمات السياحية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2016.

السياحي، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في صناعة السياحة وتنمية خدمات النقل السياحي، وكذا تعزيز الأمن والاستقرار السياسي.

4- **دراسة كواش خالد** :أطروحة دكتوراه تحت عنوان: **"أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- حالة الجزائر-"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 ، السنة الجامعية 2004/2003، حيث أشار الباحث إلى تاريخ السياحة وتطورها وأهميتها الاقتصادية، مع ابراز مختلف مؤشرات السياحة بالجزائر وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما تطرق الباحث إلى آفاق تطوير القطاع السياحي مستندا بذلك إلى بعض التجارب السياحية لبعض الدول العربية، وقد وصل الباحث إلى أنه رغم توفر الجزائر على الامكانيات والموارد لم يؤد القطاع السياحي في الجزائر دوره الفعال في دفع عجلة التنمية.

5- **دراسة جمعي سميرة وأخرون:** مقال تحت عنوان: **"الاستثمار في البنية التحتية ودوره في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1995-2011)"**[5]، العدد الأول، المجلد 14 من مجلة دفاتر MECAS بتاريخ: 2018/08/18، يهدف إلى تحليل العلاقة بين الطلب السياحي ممثلا بعدد الوافدين، والاستثمار في البنى التحتية معبر عنه بثلاثة مؤشرات وهي: طاقة الإيواء (ممثلة بعدد الفنادق)، وعدد مستخدمي الانترنت، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وخلص البحث إلى وجود علاقة طردية بين الطلب السياحي وأغلبية المتغيرات المتعلقة بالاستثمار في البنى التحتية، خاصة متغير طاقة الإيواء الممثلة بعدد الفنادق الذي أسفر عن تفسير 97% من الطلب السياحي في الجزائر، في حين أظهرت النتائج أن هذا الأخير لا يستجيب لتقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

[5] سميرة جمعي وآخرون، "الاستثمار في البنية التحتية ودوره في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية (1995-2011)"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد:14، العدد:1، 2018.

6- **دراسة عبد المالك هاني** : مقال تحت عنوان : "**محددات الفرص السياحية الدولية: دراسة قياسية لعينة من الدول في الفترة 2002-2017**[6]"،العدد الأول، من المجلد 10 لمجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، بتاريخ: 2019/06/05، حيث هدف إلى تحديد العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي باعتباره مؤشرا دالا على الفرص السياحية، في ثمانية دول رائدة في مجال السياحة الدولية وهي: ألمانيا، فرنسا، الصين، ماليزيا، المكسيك، روسيا، إسبانيا، والمملكة المتحدة، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2017، من خلال تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، وتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في: مؤشر الاستقرار السياسي، القيمة المضافة في قطاع الخدمات، مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، على المتغير التابع المتمثل في عدد الوافدين سنويا، وخلصت إلى تقديم الباحث بعض الاقتراحات، على غرار الاهتمام بجودة الخدمات السياحية، وكذا التعويل على السياحة الصحراوية التي لا يمكن أن تحظ بمنافسة دولية، كونها من مميزات السياحة الجزائرية والفريدة من نوعها.

خطة البحث:

اعتمدنا على تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظرين وفصل تطبيقي، فأما الفصل الأول خصصناه إلى التطرق إلى المفاهيم النظرية للسياحة، الاستثمار والاستثمار السياحي كمدخل لتشخيص مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد والمجتمع، أما الفصل الثاني المعنون بـ: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية المستدامة، فتناولنا من خلاله شرح مختلف أدوار الاستثمار السياحي وعلاقته بمؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة، وقد سلطنا الضوء في الفصل الثالث على تشخيص واقع الاستثمار السياحي والقطاع

[6] عبد المالك هاني، "محددات الفرص السياحية الدولية: دراسة قياسية لعينة من الدول في الفترة 2002-2017"، الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد:10، العدد:1، 2019.

السياحي ككل في الجزائر عن طريق عرض وتحليل المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع السياحي في الجزائر ومعالجة البيانات الإحصائية من خلال دراسة تحليلية وقياسية لأثر الاستثمار السياحي على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

الفصل الأول:

الطرح النظري للاستثمار والاستثمار السياحي

مقدمة:

ظهر مفهوم السياحة و أصبح ذو أهمية في دعم اقتصاديات العديد من الدول، بل أصبحت صناعة تدر إيرادات كبيرة بالعملة الصعبة للدول المستقبلة للسياح، فاحتلت صناعة السياحة المرتبة الرابعة في قيمة صادرات حركة التجارة الدولية بعد تجارة البترول وتجارة الكيماويات وتجارة السيارات، بالإضافة الى الدور الكبير في تنمية جميع القطاعات الأخرى، مما جعلها ذات أولويات في السياسات الاقتصادية للعديد من الدول وذلك من خلال تخصيص مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع من خلال زيادة الاستثمارات فيه وذلك من أجل تلبية حاجيات ورغبات الأعداد المتزايدة للزائرين والذي يتطلب بالضرورة تطوير وإضافة بنى تحتية جديدة وتشجيع الاستثمارات السياحية ودعمها.

ويعتبر الاستثمار السياحي عنصرا فاعلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة لأي بلد، حيث إن زيادة حجم الاستثمار السياحي سوف يؤثر على حجم وتوزيع المشاريع السياحية المختلفة، ومن ثم تدفق حجم العوائد السياحية، ومن هنا تأتي أهمية تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية لآي بلد.

وعليه ارتأينا التطرق من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، السياحة وكذا الاستثمار السياحي، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار؛
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياحة؛
- المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار

يكتسب الاستثمار أهمية بالغة في اقتصاديات الدول، ويشكل النهوض به دعامة أساسية من دعامات النمو والتنمية، فهو المحرك الأساس للاقتصاد نحو التقدم والرقي والازدهار، فيرى الاقتصاديون

الاستثمار على أنه أحد أهم المصادر الرئيسة لمكونات الناتج القومي، باعتباره الحجر الأساس في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم، وتزداد هذه الأهمية بالنسبة للدول النامية إذ أنها تعمل على خلق وإيجاد فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة ، كما يعمل الاستثمار على زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية المعيشية والاجتماعية لهم، كما يساهم في زيادة إيرادات الحكومات من الضرائب وبالتالي خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يعد الاستثمار أحد العوامل الاساسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، وهو الطريقة الناجحة لخلق ومضاعفة الثروة، وأمام تزايد أهمية ودور الاستثمار في الحياة الاقتصادية تسعى العديد من الدول للبحث عن الوسائل والاليات التي تسمح لها بالتأثير على الاستثمارات وتطويرها.

1- **تعريف الاستثمار:** ويمكن تعريفه لغة واصطلاحا كالاتي:

1-1الاستثمار لغة:

هو مشتق كلمة استثمر، ويستثمر معناها يثمر وينمي أي الزيادة في الشيء، وهو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن، ويقال :استثمر المال وثمره بتشديد الميم أي استخدمه في الإنتاج[1].

1-2الاستثمار اصطلاحا:

توجد عدة تعاريف قدمها الباحثون الاقتصاديون والمفكرون، وحتى وإن تعددت هذه التعاريف الموضحة لمفهوم الاستثمار فهي تشترك بالعديد من الصفات والمظاهر الدالة لمفهومه، وفيما يلي:

[1] عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية**، الطبعة الأولى، عمان :دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008، ص 18.

- يقال استثمر، أي اشترى وسائل إنتاج جديدة بغرض تحسين أداء المؤسسة أو البلد أو وضع رؤوس أموال في نشاط اقتصادي أو في مؤسسة بغرض الحصول على عائد[1].
- يعرف الاستثمار على أنه التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من اشباع استهلاك مستقبلي[2].
- هو التخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن الفرصة الضائعة للأموال المستثمرة، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، والحصول على عائد معقول مقابل تحمل المخاطرة[3].
- الاستثمار هو توظيف الاموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق تراكم رأس مال جديد ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأسمال القديم[4].
- يعرف أيضا على أنه توظيف الأموال المتاحة في اقتناء وتكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر[5].
- كما يعرف على أنه تدفق رأس المال الموجه لتغيير المخزون الموجود والذي يمثل أحد العوامل الأساسية لوظيفة الإنتاج، بالإضافة إلى عامل العمل[6].
- الاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعملية انتاج السلع والخدمات و المحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة او تجديدها[1].

1 بن زيدان حاج، بوظراف جيلالي، **دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، الجلد 2، العدد 1، 2015، ص 279.

2 محمد مطر، **ادارة الاستثمار ات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الثالثة، عمان :دار وائل للنشر، 2004، ص 22.

3 جهاد فراس الطيلوني، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 44.

4 قاسم نايف علوان، **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة، 2009، ص 30.

5 حامد العربي الحضري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 20.

6 BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, **les choix d'investissements**, édition économica, Paris, France,1995. P : 21.

- وعرف كينز الاستثمار على أنه يتضمن كل المنتجات التي يشتريها من مقاولين اخرين ويوجهها الى مخزونه الذي يودع فيه المنتجات التامة والغير تامة وعرفه ايضا بأنه تلك النفقة التي تحفز على الشراء والتي بدورها تخلق الاستثمارات.

وقد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية كالآلات والمعدات، أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارية[2].

وانطلاقا من التعاريف السالفة الذكر، يمكن تعريف الاستثمار على أنه تلك العملية التي يقوم بها أحد المتعاملين الاقتصاديين بتوظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق مزيد من الإشباع في وقت لاحق من حيث تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض رأس المال القديم.

2- مفاهيم مقاربة للاستثمار:

وتتمثل في المقامرة والمضاربة والتي يمكن توضيحها كمايلي[3]:

1-2 المقامرة: وهي المراهنة على دخل غير مؤكد، أي ان الفرد يوظف امواله من اجل تحقيق ربح عالي مع تحمل درجة مخاطرة عالية ويطلق على الفرد هنا بالمقامر وليس المستثمر ومثال ذلك المراهنة في ميادين سباق الخيل.

2-2 المضاربة:

1 منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص 21.

2 علي عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007، ص 36.

3 عادل محمد رزق، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور اداري ومحاسبي**، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2004، ص 03.

وهي قيام الشخص بتوظيف امواله في اصول مختلفة من اجل تحقيق ارباح عالية مع تحمل درجة مخاطرة عالية ويكون ذلك من خلال بيع وشراء الاصول المتاحة في الاسواق المالية وذلك بالاعتماد على التنبؤات والخبرات السابقة او الاعتماد على المحللين والخبراء او بعض الافراد الذين لديهم معلومات سرية تخص بعض المؤسسات المرتبطة بالاستثمار وعادة ما يطلق على من يقومون بهذا العمل بالوسطاء وليس المستثمرين وذلك لأنهم يحولون الارباح من تحويل اصولهم الى مضارب اخر وغالبا ما تكون المضاربة في البورصات باختلاف أنواعها.

3-2 الفرق بين الاستثمار والمقامرة والمضاربة:

عند التمييز بين الاستثمار والمقامرة والمضاربة نجد ان المضاربة تحتل مركزا وسطا بين الاستثمار والمقامرة وذلك لأن المضاربة يمكن اعتبارها استثمارا لكن بتحمل مخاطر كبيرة يتحدى حدود المعقول مع العلم ان في المضاربة يقوم الفرد بالتنبؤ بما سيحدث في الاسواق و ذلك بالاعتماد على الخبراء و المحللين، ويمكن ان نقول بأن المقامر مستثمر لأنه يدفع امواله من اجل ان يتحصل على فوائد كبيرة لكن بدرجة مخاطر عالية و عالية جدا[1].

ويمكن تلخيص الفرق بين المفاهيم الثلاثة في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1): الفرق بين الاستثمار والمقامرة والمضاربة

المعيار	الاستثمار	المقامرة	المضاربة
تسمية الفرد	مستثمرا	مقامرا	مضاربا
درجة المخاطرة	مقبولة	عالية جدا	عالية
فترة الاستثمار	طويلة	قصيرة	قصيرة
العائد المرغوب	معقول	غير مؤكد	مرتفع

المرجع :قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق،2009، ص32 .

المطلب الثاني: مبادئ و أنواع الاستثمار

1 قاسم نايف علوان، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1- مبادئ الاستثمار:

يتوجب على أي مستثمر قبل اختيار الاستثمار المناسب من بين مجموعة البدائل الاستثمارية المتاحة، مراعاة مجموعة من المبادئ لعامة والتي يمكن تلخيصها في أربعة مبادئ يجب التركيز عليها، والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-1): مبادئ الاستثمار

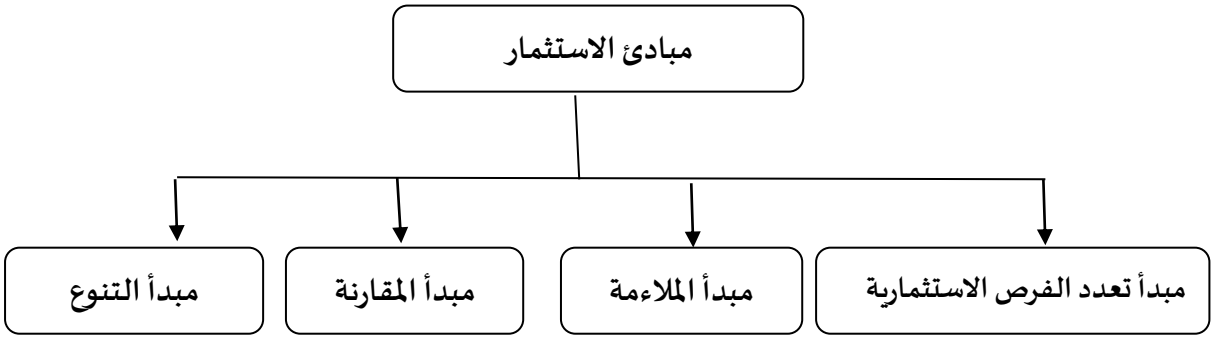

المرجع :زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، 1998، ص 230.

انطلاقا من الشكل المبين أعلاه، والمحدد لمبادئ الاستثمار، يمكن توضيحها كمايلي:

1-1 مبدأ تعدد الفرص الاستثمارية:

تتم المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية بناءا على اختلاف درجة المخاطرة من مشروع لآخر بالإضافة إلى النظر إلى التكاليف وما هو مدخر، فالمستثمر يهدف إلى اتخاذ القرار الرشيد في ظل ما سبق ذكره معتمدا في ذلك على الخبراء في مجال التحليل الاستثماري والمالي إن كان يفتقد للخبرة مراعيا في ذلك ما يلي[1]:

- تحديد البدائل المتاحة: حيث يقوم المستثمر هنا بحصر وتشخيص وتحديد جميع البدائل المتاحة.

1 زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998، ص 230.

- تقييم البدائل المتاحة: وهذا بعد تحديد أكبر عدد من البدائل مع تحديد مزايا ومخاطر كل بديل ليتمكن من تقييم كافة البدائل بطرق منطقية، مع الأخذ في الحسبان عدة معايير منها التكاليف، إمكانية التطبيق، درجة المخاطرة ورغبات المستثمر.
- اختيار البديل المناسب: وهذا بالتوفيق بين المعايير التي تم عن طريقها تقييم البدائل، مركزين على الأولويات الحالية والمستقبلة للمشروع الاستثماري.

2-1 مبدأ الملاءمة:

بعد عملية الاختيار بين المجالات الاستثمارية، وما يتلاءم مع رغبات وميول المستثمر وكذا دخله، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات والميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره الاستثماري، والتي يكشفها التحليل الجوهري والأساسي وهي:

- درجة المخاطرة؛
- معدل العائد على الاستثمار؛
- مستويات السيولة التي يتمتع بها المستثمر.

3-1 مبدأ المقارنة:

ويمثل هذا المبدأ في قيام المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة مع الرغبات والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للمستثمر، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار عنصر التقدم التكنولوجي لما له من دور كبير في تدنية التكاليف وزيادة العائد.

4-1 مبدأ التنوع:

حيث يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم لتحقيق مفاضلة مثلى بين العائد والمخاطرة، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها من مخاطر القروض ومخاطر

أسعار الصرف ومخاطر ضياع الفرصة البديلة وغيرها من المخاطر، فالمستثمرون عادة لا يأخذون بهذا المبدأ نظرا للعقبات والقيود التي يتعرض لها المستثمرون في أرض الواقع[1].

2- العلاقة بين العائد والمخاطر في الاستثمار:

إن العائد والمخاطر في الاستثمار مفهومان لهما علاقة كبيرة ببعضهما البعض، فالعائد يعبر عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستثمار، في حين أن المخاطر هي العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار، وتوجد بينهما علاقة طردية[2]، حيث كلما ارتفع العائد المتوقع من الاستثمار ارتفعت معه مخاطر عدم تحقيقه والعكس صحيح فكلما كان العائد المتوقع صغيرا قلت مخاطر تحقيقه ، و في هذه النقطة يختلف المستثمرون، فمنهم من يتحمل مخاطر كبيرة بهدف تحقيق عائد مرتفع و منهم من يكتفي بتحقيق عائد صغير مقابل تحمله لمخاطر صغيرة و نطلق على هذا النوع من المستثمر بالمستثمر المتحفظ.

3- أنواع وأصناف الاستثمار:

تعددت أنواع الاستثمارات وأصنافها نظرا لتعدد الزوايا التي تم النظر منها للاستثمار، حيث اختلفت هذه التصنيفات من حيث طبيعتها وأهدافها وأهميتها[3] والتي سنحاول تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (I-2): أنواع وأصناف الاستثمار

الرقم	التصنيف حسب الغرض	نوع الاستثمار
01	**من حيث ملكية الاستثمار**	**- مشاريع خاصة؛** **- مشاريع عامة؛** **- مشاريع مختلطة.**

1 نفس المرجع السابق، ص 231.

2 محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مبادئ واساسيات الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 20.

3 عبد الله عبد الكريم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 20.

02	من حيث طبيعة الاستثمار	- مشاريع صناعية؛ - مشاريع تجارية؛ - مشاريع خدمية؛ - مشاريع اجتماعية.
03	من حيث معيار الجنسية	- الاستثمارات الداخلية أو المحلية؛ - الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية.
04	من حيث الهدف	- الاستثمارات الهادفة إلى تحسين الإنتاجية؛ - الاستثمارات الاستراتيجية؛ - الاستثمارات الاجتماعية.
05	من حيث المجالات	- الاستثمارات الحقيقة؛ - الاستثمارات المالية؛ - الاستثمارات البشرية؛ - الاستثمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
06	من حيث المدة الزمنية	- استثمارات قصيرة الأجل؛ - استثمارات متوسطة الأجل؛ - استثمارات طويلة الأجل.

المرجع: عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 20.

1-3 أنواع الاستثمار من حيث ملكية الاستثمار:

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية حسب ملكيتها إلى ثلاثة أصناف كالتالي:

1-1-3 مشاريع خاصة:

وهي تلك المشاريع التي يقوم بإنشائها الخواص حيث يعتبر الربح هو الهدف الرئيس للمشروع.

2-1-3 مشاريع عامة:

وهي تلك المشاريع التابعة للدولة والتي تكون المنفعة منها عامة على كامل أفراد المجتمع، ويتم إنشاؤها في غالب الأحيان لاعتبارات اجتماعية لا ربحية، ويتم الاستثمار في المشاريع التي يعزف الخواص عن الاستثمار فيها لعدم إدرارها أرباحا، أو لأنها مشاريع سيادية أو متعلقة بالبنى التحتية[1].

3-1-3 مشاريع مختلطة:

والمقصود بها تلك المشاريع التي تكون مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وعموما تنشأ من أجل دعم وتشجيع الخواص من أجل الاستثمار في المشاريع الكبرى ذات التكلفة العالية.

2-3 أنواع الاستثمار من حيث طبيعة الاستثمار:

يصنف الاستثمار من حيث طبيعة الاستثمار إلى مشاريع صناعية، مشاريع تجارية، مشاريع خدمية ومشاريع اجتماعية.

1-2-3 مشاريع صناعية:

يرتكز هذا النوع من الاستثمار أساسا على أنشطة إنتاجية، ويشمل كل مشروعات التصنيع التي تستخدم المواد الأولية أو المواد نصف مصنعة في عمليات الإنتاج، أو بتجميع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين، وهي بدورها تنقسم إلى:

- من حيث أهمية الصناعة للمجتمع :توجد صناعات أساسية وثانوية والتي يطلق عليها الصناعات المكملة.
- من حيث المراحل الصناعية :تضم المشاريع الاستخراجية والتحليلية والتركيبية والتحويلية.
- من حيث نوع السلع التي تنتجها :فهناك مشاريع السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية.

1 خلفان حمد عيسى، **إدارة الاستثمار والمحافظ المالية**، دار يافا العلمية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص 132.

2-2-3 مشاريع تجارية:

وتشمل المشاريع التي تكون وسيطا بين المنتج والمستهلك، حيث يتم على مستواها إنشاء قنوات توزيعية للسلع والخدمات، وتشمل نشاطات الشحن والنقل والتفريغ.

3-2-3 مشاريع خدمية:

وهي المشاريع التي تقدم الخدمات للزبائن وكل ما يتعلق بالمجال الخدمي كالوكالات السياحية والفنادق.

3-2-3 مشاريع اجتماعية:

المقصود بها المشاريع الاستثمارية التي لا تدر أرباحا أو عوائد لمالكها، فهي مشاريع موجهة أساسا لخدمة المجتمع وعادة من يقوم بهذه المشاريع الحكومة، إلا أننا نجد في بعض الأحيان أن من يقوم بها المؤسسات الخاصة في إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

3-3 أنواع الاستثمار من حيث معيار الجنسية:

ويمكن تقسيمها حسب هذا المعيار إلى استثمارات داخلية أو محلية وأخرى خارجية:

1-3-3 الاستثمارات الداخلية أو المحلية :

هي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي فالمستثمر وطني والمشروع الاستثماري وطني ويتم داخل الوطن، ويمكن أن يكون الاستثمار من طرف فرد أو مؤسسة أو من طرف الدولة.

ومهما كان نوع الاستثمار مثل عقار أو أوراق مالية أو مشروعات تجارية، وما يميز الاستثمارات التي تقوم بها الدولة أنها غالبا ما يصعب تقييمها من خلال العوائد والتكاليف والمكاسب المباشرة وغير المباشرة خاصة مشاريع البنى التحتية التي تتسم بارتفاع تكاليفها.

2-3-3 الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية :

هي تلك الاستثمارات التي تكون خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر مهما كان نوعها فردية أو جماعية أو حكومية مباشرة أو غير مباشرة، وقد تطور هذا النوع من الاستثمارات بشكل كبير خاصة بعد

الحرب العالمية الثانية حيث لجأت العديد من الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها أو أسواق تؤمن بها المواد الأولية وقد تعددت أنواع الاستثمارات من الاستثمار الإنتاجي بإنشاء فروع لمصانع في دول أخرى أو استثمار تجاري بتأسيس مكاتب للاستيراد والتصدير ويمكن أن يكون باقتناء أسهم وسندات[1].

4-3 أنواع الاستثمار من حيث الهدف:

تصنف الاستثمارات من حيث الهدف من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمارات والنتائج المترتبة عنها ونذكر من أهمها الأنواع الأتية:

1-4-3 الاستثمارات الهادفة إلى تحسين الإنتاجية: وتتضمن مختلف الاستثمارات التي تهدف إلى تدعيم الطاقة وتحسين الإنتاجية وتتلخص في:

- استثمارات التنويع والإبداع: التي تهدف في العموم إلى خلق منتجات جديدة أو تهدف إلى اختراق أسواق أخرى.
- استثمارات التحديث: التي تسمح بتخفيض التكاليف أو تطوير المنتجات أو تحسين النوعية.
- الاستثمارات التوسيعية: يتمثل الغرض من هذا النوع من الاستثمارات في توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الانتاج والمبيعات الحالية.
- الاستثمارات الإحلالية أو استثمارات التجديد: وهي استثمارات تهدف إلى إحلال التجهيزات القديمة بأخرى جديدة، وذلك إما بسبب اهتلاك الآلة أو بسبب التقادم التكنولوجي، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بانخفاض درجة الخطر وذلك لعدم تغير طبيعة المنتج.

2-4-3 الاستثمارات الاستراتيجية: يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق عوائد عالية مع ضمان ظروف ملائمة للحفاظ على بقاء واستمرارية المؤسسة في ظل المنافسة الحادة، وتعتبر هذه الاستثمارات

1 رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 28.

الاستراتيجية طويلة الأجل صعبة في تحديد نتائجها نظرا للظروف والتغيرات التي تمر بها خلال مدة تطبيقها[1].

3-4-3 الاستثمارات الاجتماعية:

وهي استثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول، وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، كما تتضمن أيضا الاستثمارات التي لا تتم بطريقة اختيارية كتدبر أماكن انتظار السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث وكذا المساكن الوظيفية الخاصة بالعمال.

5-3 أنواع الاستثمار من حيث المجالات:

ويمكن تصنيفها حسب مجالاتها الرئيسية إلى:

1-5-3 الاستثمارات الحقيقية:

هي تلك الاستثمارات التي تأخذ أشكالا ملموسة كتجهيزات الإنتاج والمباني والعقار حيث أنها تساهم في زيادة الدخل والناتج القومي، كما تزيد من تراكم رأس المال الثابت[2].

2-5-3 الاستثمارات المالية :

هي أن يقوم المستثمر بشراء السندات والأسهم والأوراق المالية الأخرى في السوق المالي ويتم الاحتفاظ بها ومن ثم يقوم المستثمر ببيعها عندما يرتفع سعرها وتكون الاستثمارات المالية قصيرة الأجل أو تكون طويلة الأجل[3]، ويمكن أن يكون الاستثمار المالي استثمارا حقيقيا حيث أنه عندما تقوم المؤسسات الإنتاجية بإصدار الأسهم والسندات فإن ذلك يكون لخلق طاقة إنتاجية أو توسيعها وهنا يكون الاستثمار المالي استثمارا حقيقيا، وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي هي علاقة تكاملية وليست تنافسية، وهناك العديد من أشكال الاستثمارات المالية كالأسهم والسندات وغيرها من أشكال الاستثمارات.

---

[1] حنفي عبد الغفار، **تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 199.

[2] الطاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 13.

[3] دريد كامل أل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2008، ص 44.

3-5-3 الاستثمارات البشرية :

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى بناء كوادر عاملة نشطة ومهارات ومؤهلات وخبرات علمية وتكنولوجية تساعد على زيادة الإنتاج وتحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقليل التكاليف، حيث شهدت السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في طبيعة الحياة البشرية فلقد انتقلنا من مجتمع يعتمد على الصناعة والمواصلات إلى مجتمع يعتمد على المعرفة والمعلومات وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة[1]، وعليه فالاستثمار في الموارد البشرية أصبح ضرورة ملحة وخاصة فيما يخص ا كتساب المعارف والمعلومات.

4-5-3 الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار:

يعد الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، ومن شأن أنشطة البحث والتطوير المضطلع بها حاليا في مجال التكنولوجيات الخضراء أن تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة وفي بناء مجتمعات جامعة أكثر مراعاة للبيئة.

6-3 أنواع الاستثمار من حيث المدة الزمنية :

وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:

1-6-3 استثمارات قصيرة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية.

2-6-3 استثمارات متوسطة الأجل :

وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن خمس سنوات وتزيد عن السنتين، وهي التي تكمل الأهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة.

1 محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 05.

3-6-3استثمارات طويلة الأجل :

تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير، على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة إنجازها خمس سنوات.

المطلب الثالث: محددات وأهداف الاستثمار

1- محددات الاستثمار:

يخضع أي استثمار لجملة من المحددات تتحكم باتخاذ القرار تجاهه، باعتبار أن الاستثمار دالة غير مستقرة وتتأثر بالعديد من المتغيرات[1]، لذا يتعين عند اختيار قرار الاستثمار دراسة مجموعة من العوامل الأساسية والتي تتمثل في عوامل تنظيمية وعوامل داخلية وعوامل خارجية يمكن أن نوجز أهمها في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-2): محددات الاستثمار

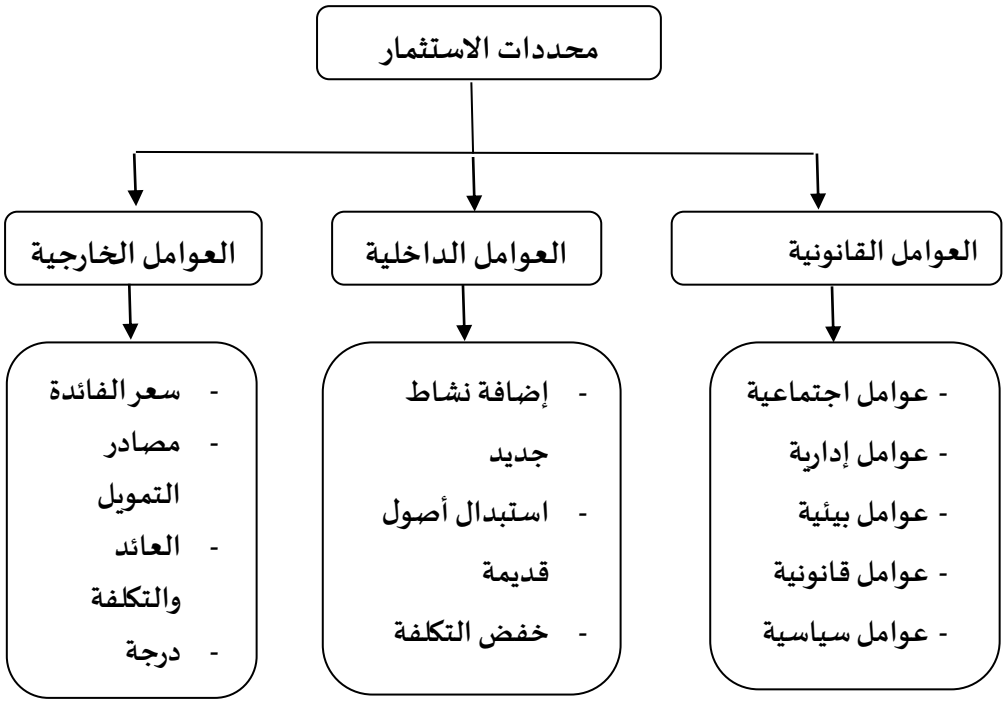

المرجع: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، 2007، ص 138.

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص 7.

1-1 العوامل القانونية والتنظيمية :وتشمل:

1-1-1 عوامل اجتماعية :

يشمل هذا العامل النسق الاجتماعي السائد في الدولة ويتشكل من مستوى التعليم والتأهيل والتكوين ودرجة التقدم الفني فيه، والديانة السائدة والمعتقدات وسلوكيات الأفراد ومدى التزام الأفراد وتمسكهم بالعادات والتقاليد وغ يرها من الأمور والضوابط التي تحمي هذا المجتمع المراد الاستثمار فيه؛ لأنه هو المستهلك الأولي لسلع وخدمات هذا الاستثمار.

2-1-1 عوامل إدارية :

وتتعلق بمدى سهولة الإجراءات الإدارية وتبسيطها ومدى ابتعادها عن البيروقراطية والفساد الإداري التي تعيق من عملية الاستثمار، كما تتأثر المحددات الإدارية بمدى توفر المعلومات المفيدة عن الفرص والحوافز التي تستقطب الاستثمار، ومدى توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار وقدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها، فهي تلعب دورا كبيرا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

3-1-1 عوامل بيئية :

حيث تعتبر القوانين والتشريعات البيئية وكذا المعايير البيئية عاملا من العوامل التي تحد من الاستثمار ففي بعض الحالات يتجه المستثمرون نحو المناطق ذات أقل تشددا في المعايير البيئية مقارنة بغيرها من المناطق.

4-1-1 عوامل قانونية :

تعتبر المحددات القانونية من بين أهم المحددات التي يجب دراستها ومراعاتها عند اختيار الاستثمار، فالمحددات القانونية واللوائح والقرارات التنظيمية تكون مرتبة بطريقة التسيير وبملكية وحجم الشركات وحجم الاستثمارات المسموح بها وغيرها من الشروط والبنود القانونية التي يمر عليها كل مشروع استثماري.

1-1-5 عوامل سياسية :

إن ظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور الدستورية والقانونية تجعل الجهات الرسمية تحجم عن اتخاذ قرار الاستثمار.

2-1 العوامل الخارجية :والمتمثلة في البيئة أو المحيط الخارجي للمشروع الاستثماري وتشمل:

1-2-1 الوضع الاقتصادي المستقبلي :

في حالة التفاوت بين الوضع الاقتصادي والمالي للاقتصاد ستزداد المشاريع الاستثمارية وذلك لأن الاقتصاد في حالة رواج، ويحدث العكس في حالة التشاؤم بالوضع الاقتصادي حيث يحدث انكماش وبالتالي تتقلص المشاريع الاستثمارية[1] .

2-2-1 سعر الفائدة :

يلعب سعر الفائدة دورا مهما وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي يؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخول، بغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية، والتي تخدم التطور الاقتصادي والعكس في حال انخفاض سعر الفائدة، كما أن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية فإذا كان على المنشأة أن تقترض فإن سعر الفائدة يؤثر مباشرة على الاستثمار في مشروع ما[2].

3-2-1 التقدم العلمي والتكنولوجي :

يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، إذ يجب دراسة وتقييم الأساليب الفنية المتاحة ودرجة تطورها وتكاليف الحصول عليها ومدى تأثيرها على المشروعات، فالتكنولوجيا المتوفرة تتباين حسب درجة تقدمها وتعقيدها لذا وجب دراسة

[1] بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص 138.

[2] محفوظ بن عصمان، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص 95.

وجمع المعلومات الدقيقة حول إمكانية تطبيق وتطوير هذه الإمكانيات والاستفادة منها في المشروع أو القدرة على نقل التكنولوجيا الأجنبية.

4-2-1 مصادر التمويل :

يعطي تنوع مصادر التمويل وتعددها فرصة للمستثمر لاختيار المصدر التمويلي الأنسب للمشروع الاستثماري ويشجع الاستثمار في الحصول على التمويل في التوقيت، الكمية، الشروط والفوائد.

5-2-1 العائد والتكلفة :

إن الهدف الرئيس للاستثمار هو الحصول على عائد على هذه الاستثمارات كما لا يجب إهمال التكاليف، فالطرق العادية لتقييم الاستثمارات هو القيام بالتحليل المالي والتحليل الاقتصادي وعليه يجب حساب العائد على الاستثمار ومقارنته بالتكاليف.

6-2-1 درجة المخاطرة :

المخاطرة هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع من الاستثمار، وكلما زادت احتمالات تحقيق مردود أو عوائد أو تدفقات نقدية أقل من المتوقع على الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة، فالعلاقة بين الاستثمار ودرجة المخاطرة علاقة عكسية، فكلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها التدفقات الاستثمارية والعكس، لذا يجب توفر الحد الأدنى من المخاطرة للمضي قدما في إنشاء الاستثمار.

3-1 العوامل الداخلية :

وهي تخص المؤسسة في حالة النشاط وتريد إجراء استثمارات إما لبقاء المؤسسة أو لتوسعة نشاطها أو إضافة نشاط جديد؛ أي لاستبدال الأصول القديمة بأصول جديدة، أو بهدف خفض التكلفة أو لإنشاء خطوط إنتاج جديدة أو التوسع نحو أسواق جديدة.

فالعوامل الداخلية تتمثل أساسا في الأرباح المحققة من السنوات السابقة، رقم الأعمال ونموه، الثقة التجارية والتوقعات، البورصة ومدى فاعليتها[1] .

2 -أهداف الاستثمار:

يكتسي الاستثمار أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث أن التراكم الرأسمالي والتقدم في فنون الإنتاج تعد من أهم العوامل لتحقيق التقدم الاقتصادي، وعلى العكس فإن انخفاض حجم الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي الاجمالي الأمر الذي يترتب عليه تعثر جهود التنمية، ويمكن تلخيص الدور التنموي للاستثمار في ما يلي[2]:

2-1-1 تكوين الأصول المادية:

حيث تؤثر الاستثمارات في تكوين رأس المال الثابت والذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المصانع واستصلاح الأراضي، أو بشكل غير مباشر كإنشاء البنى التحتية مثل الطرق والسدود، هذا فضلا عن الاهمية للاستثمار في العنصر البشري بالتعليم والتدريب والتأهيل، والانفاق الاستثماري على الأبحاث والدراسات العلمية.

2-1-2 تحقيق العائد الاستثماري:

حيث من الصعب ان يكون هناك استثمار دون تحقيق عوائد منظورة من ذلك) ربح أو دخل (أو غير منظورة

كالنفع العام المتحقق من اقامة شبكة الطرق أو انشاء الجامعات والمدارس ومراكز التكوين والتدريب.

2-1-3 خلق الثروة وتنميتها:

ويتمثل ذلك حينما يسعى الفرد إلى تكوين المدخرات مخفضا أو مرشدا استهلاكه الحالي للوصول إلى تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل.

---

[1] بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] إبراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 36.

4-1-2 المحافظة على قيمة الموجودات:

إذ يسعى المستثمر الخاص إلى تنويع مجالات استثماره حرصا منه على عدم انخفاض قيمة موجودات ثروته بحكم تغير الأسعار بالارتفاع وتقلبها مع مرور الزمن.

وبناءا على ما سبق، فإن الهدف الأساسي للاستثمار هو تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر وذلك بأقل تكاليف هذا بالنسبة للفرد أو المستثمرة وقد يكون تحقيق الصالح العام كأن تقوم الدولة بإنشاء الطرق السيارة وبناء الجامعات والمعاهد والمستشفيات وهذا ما ينعش الاقتصاد ويؤدي بدوره إلى تحقيق رفاهية المجتمع إجمالا، كما لا يقتصر الاستثمار الحكومي على تحقيق العائد الاجتماعي فيمكن أيضا أن تسعى إلى تحقيق عائد اقتصادي من خلال استثمارها في بعض القطاعات، وعموما يمكن أن نلخص أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق الربح بالنسبة للمستثمر فردا كان أو جماعة أو شخصية معنوية مؤسسة أو دولة.
- المحافظة على القيمة الحقيقية للموجودات إذ يقوم المستثمر بتوظيف موجوداته حتى لا تنخفض قيمتها مع مرور الزمن بحكم التضخم.
- توفير سيولة كافية لمواجهة الحاجات المستقبلية للفرد.
- خلق وتحقيق ثروة وذلك بالتضحية بالاستهلاك الحالي من أجل تحقيق الثروة في المستقبل والقيام بتنميتها.

أما أهداف الاستثمار على المستوى الكلي فيمكن أن نلخصها في[1]:

- زيادة الدخل القومي وذلك بزيادة المشروعات المحققة للقيمة المضافة.
- استحداث مناصب عمل للبطالين وهذا من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة عن طريق الاستثمارات.

[1] قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009، ص 33.

- دعم الميزان التجاري وذلك بتحقيق فائض وذلك من خلال زيادة الصادرات ويكون هذا بالقيام باستثمارات جديدة ودعم الاستثمارات الحالية.
- تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة من طرف الدولة وذلك بالقيام باستثمارات تمس الحياة اليومية للمواطن كإنشاء المؤسسات والطرق.

وزيادة على ما سبق هناك أوجه أخرى يمكن أن يتجلى فيها الدور التنموي للاستثمار، فمثلا عند توظيف مبلغ معين في نشاط معين فإن ذلك يعني استحداثا لمناصب عمل جديدة، كما يعني انتاج سلعة أو خدمة توجه لسد احتياجات طالبيها، كما أن هذا المشروع سيحرك الطلب على المواد الأولية التي يستخدمها في إنتاج سلعه أو تقديم خدماته، كما أن إنشاء المشروع يتطلب إدخال بعض الآلات والمعدات والتجهيزات المختلفة التي تساهم في الانتاج، وهو ما يعني إدخال التكنولوجيا الحديثة والاطلاع عليها وإعداد الأفراد للتعامل معها.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياحة

تعتبر السياحة من ضمن الحاجات النفسية للإنسان، والتي أساسها الحاجة إلى الراحة والاستجمام والترويح عن النفس، كما لم تعد السياحة نشاطا ترفيهيا ووسيلة للتسلية فحسب، بل أصبحت صناعة قائمة بذاتها لها أبعادها وأهدافها ومساهماتها في المداخيل القومية في كثير من دول العالم.

وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على أهم مفاهيم السياحة، انطلاقا من المراحل المختلفة التي مرت بها السياحة منذ العصور القديمة إلى غاية المرحلة الحالية، إضافة إلى أهم أنواع السياحة وكذا مقوماتها ومختلف الآثار الناجمة عنها.

المطلب الأول: ماهية السياحة

1- تعريف السياحة:

تعددت تعاريف السياحة باختلاف وجهات الدراسة للسياحة، حيث ركز كل باحث على جانب معين كل حسب جانب دراسته، فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية وأخرى اجتماعية، ومنهم ثقافية ونفسية، وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف:

1-1 **تعريف منظمة الأمم المتحدة :** كان أول تعريف للسياحة سنة 1905 للألماني **Jobert Feuler** ، حيث عرف السياحة بالمفهوم الحديث على أنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث أساسها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمالها[1].

2-1 تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963:

هي ظاهرة اجتماعية إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثنى عشرة شهرا بهدف السياحة الترفيهية العلاجية أو التاريخية والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الداخلية والسياحة الخارجية[2] .

3-1 تعريف المنظمة العالمية للسياحة WTO :

هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة ولا تقل عن أربع وعشرون ساعة بغير انقطاع عن الراحة أو لأغراض أخرى[3].

4-1 تعريف جون ميشو J. Michaud :

هي نشاط يحتوي على عمليتي إنتاج واستهلاك تحتم تنقلات خاصة بها خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارات المقدسات الدينية وتجمعات رياضية إلى غير ذلك[4].

5-1 تعريف العالمين السويسريين Hunziker et Kraft:

هي عبارة عن مجموعة النشاطات الناتجة عن السفر أو انتقال الأفراد من مكان الإقامة الأصلي، طالما أن هذا الانتقال لا يدخل في إطار النشاط المربح[5].

---

[1] محمد مرسي الحريري، **جغرافية السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 1999 ، ص 18.

[2] محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1998، ص 62.

[3] Stepfen Williams, **Tourism ecography**, first edition, United state,2003, p03 .

[4] خالد كواش، **السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها**، الطبعة الثانية، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص 25.

[5] Ahmed Tessa, **Economie Touristique et Aménagement du Territoire**, OPU, Alger, 1993, p21.

6-1 تعريف الاقتصادي النمساوي Herman Vonsholteron : عرفها على أنها جل العمليات المتداخلة وبالأخص العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة[1].

حيث ركز في هذا التعريف على النواحي الاقتصادية إضافة إلى إشارته إلى السياحة الداخلية والخارجية.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن تعريف السياحة يختلف باختلاف الزوايا التي ينظر منها إليها فالبعض وصفها على أنها ظاهرة اقتصادية وآخر ينظر اليها كونها ظاهرة اجتماعية وآخرون يركزون على دورها في تنمية العلاقات الانسانية والثقافية بين الشعوب، وعليه يمكننا إعطاء تعريفا شاملا للسياحة "على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص من خلال رحلتهم وإقامتهم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهم بهدف الراحة والتمتع أو لأجل الثقافة والمعرفة.

2- أركان السياحة:

تعتمد صناعة السياحة على مجموعة من الأركان التي يجب توافرها لإنجاحها والحصول على أفضل النتائج والتي سنوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-3): أركان السياحة

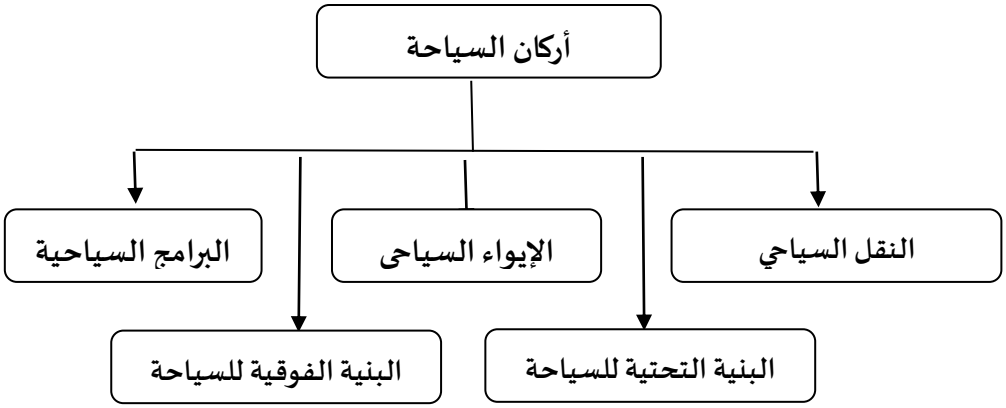

المرجع: مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، 2016، ص 47.

1 حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 23.

انطلاقا من الشكل نجد أن السياحة تقوم على أركان وهي:

2-1النقل السياحي :

يعتبر من أهم الركائز الأساسية للسياحة لأن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النقل، حيث لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل من مطارات، موانئ وطرقات، وهذا ما يحتم تطوير وسائل النقل والمواصلات وخدماتها وجعلها أكثر راحة وأمان ورفاهية واختصار للوقت وسرعة في تقديم الخدمة للسياح.

2-2 الإيواء السياحي :

وهو أول ما يبحث عنه السائح عند وصوله إلى أي مكان سياحي قصده هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه، فالإيواء السياحي يتمثل في الفنادق، والمنتجعات السياحية، والغرف، والمخيمات، ويقصد به عموما كل ما يأوي إليه السائح للإقامة وما يرافقه من خدمات.

2-3 البرامج السياحية :

وهي من شروط إنجاح السياحة، حيث لا تنجح السياحة بدون إ رشاد سياحي وبرامج سياحية فعالة، فهذه الأخيرة تلعب دورا هاما في تنظيم الحركة السياحية وتنفيذها في أرقى صورة ممكنة، فالسائح يحتاج دائما مرشدا سياحيا يقوم بتنظيم الرحلات وإطلاع السائح على الأماكن السياحية لاسيما الأثرية والتاريخية منها التي جاء لمشاهدتها[1].

2-4 البنية التحتية للسياحة :

وهي مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي لتطوير المرافق العامة والخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، وتتمثل البنية التحتية في السياحة في المنشآت الفندقية ومجال الإقامة والمنشآت السياحية والمنشآت الترفيهية والأجهزة السياحية

[1] مصطفى يوسف كافي، **فلسفة اقتصاد السياحة والسفر**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 .ص 48.

المختلفة من مياه، صرف صحي، كهرباء والحاجات الأساسية للحياة المدنية من بنوك، مدارس ومستشفيات.

5-2 البنية الفوقية للسياحة :

المقصود بها كافة المشاريع والمنشآت الإقامية مثل الفنادق، المخيمات، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، ووكالات السفر، ا ولشركات السياحية، ومكاتب كراء السيارات، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها عند وصوله، وجودة خدماتها تعبر عن مدى تطور الدولة المستضيفة.

3- أهمية السياحة:

تتجلى أهمية السياحية في عدة جوانب لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة، إذ أن صناعة السياحة هي قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة، وبتطوير هذه الصناعة السياحية ينعكس بالإيجاب على شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدولة، مما يخلق أهمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية والتي سنوجزها في الشكل التالي:

الجدول رقم (1-3): أهمية السياحة

الأهمية الاقتصادية	الأهمية الاجتماعية	الأهمية الثقافية	الأهمية السياسية
– خلق مناصب عمل. - تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. - تحسين ميزان المدفوعات.	- السياحة مطلب اجتماعي ونفسي لأجل استعادة النشاط. - الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي.	- أداة للاتصال الفكري وتبدل الثقافات والعادات والتقاليد. -أداة للتبادل المعرفي وتبادل العلوم. - توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بين الشعوب.	- تحسين العلاقات بين الدول. - النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل المشاكل السياسية.

المرجع: عوينان عبد القادر، باشي أحمد، واقع السياحة الجزائرية وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، 2012، ص 226.

1-3 الأهمية الاقتصادية للسياحة:

ويمكن إبرازها فيما يلي:

1-1-3 ميزان المدفوعات :

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات ويتحقق ذلك نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية وكذا الإيرادات السياحية المحصلة من السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية إضافة إلى المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[1].

2-1-3 تمويل الميزانية العامة للدولة:

تعد صناعة السياحة مصدرا مهما لتمويل الحكومات من خلال عائدات الضرائب والرسوم على الأنشطة السياحية وغيرها من المصادر الأخرى، بالإضافة إلى مداخيل التظاهرات السياحية الثقافية.

3-1-3 الناتج المحلي الإجمالي:

حيث يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير ريعية، نظرا لتداخل وتشابك صناعة السياحة مع باقي القطاعات الأخرى والتي تنتعش بانتعاش صناعة السياحة.

3-1-3 زيادة الفرص الاستثمارية المربحة :

هذا ما يستدعي الدولة تكثيف الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي، حيث أن استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية، وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح واستخدام أفضل التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق وأداء

[1] آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 32.

وأساليب العمل، وهنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة استراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية[1].

3-1-4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تقدم السياحة فرصا واعدة للأعمال التجارية والخدمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ناهيك عن الحرف والصناعات التقليدية.

3-1-5 زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية :

السياحة تساهم في زيادة فرص الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال كونها صناعة من ضمن الصناعات المتضمنة العديد من الأنشطة أو كصناعة مركبة فهي بذلك توفر مجالات متعددة للاستثمار كمراكز الاستشفاء، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية والشركات السياحية و وكالات السياحة والسفر ووسائل النقل السياحي بالإضافة للمشاريع الكبرى كتهيئة مناطق التوسع سياحية جديدة وبالتالي استقطاب رؤوس أموال كبيرة[2].

3-1-6 خلق فرص عمل :

نظرا لتشابك القطاع السياحي وارتباطه مع العديد من القطاعات الأخرى، حيث ترتبط السياحة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بقطاعات إنتاجية وخدمية عديدة من الاقتصاد الوطني.

3-2 الأهمية السياسية للسياحة:

يمكن إيجاز أهمية السياحة في المجال السياسي فيما يلي[3]:

---

[1] صلاح زين الدين، **دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، القانون والسياحة، جامعة طنطا، مصر، 2016، ص 10.

[2] كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية– حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2004، ص 88.

[3] عويـنان عبد القادر، باشي أحمد، **واقع السياحة الجزائرية وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012، ص 226.

- السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.
- تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.
- النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

3-3 الأهمية الاجتماعية للسياحة :تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة من خلال زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء، ما ينعكس ايجابا على المجتمع ككل في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، كما أن السياحة أصبحت مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وكسره للروتين وعودته للعمل بكفاءة من جديد، وتكمن أهمية السياحة من الناحية الاجتماعية عموما فيما يلي:

- تقوم السياحة على توفير وسائل الراحة والترفيه نظرا للترابط الوثيق بين السياحة والأنشطة الترفيهية، وهذا يساهم في تحسين مستوى حياة الناس وتقديم خدمات مميزة للسياح والمقيمين في المنطقة.
- تعتبر أداة لتحقيق التوازن التنموي بين الأقاليم، إذ تعمل على تطوير البنية الأساسية لمختلف مناطق البلد، وبخاصة في المجتمعات الريفية والإقليمية التي تفتقر إلى النشاطات الصناعية الكبيرة، ومن ثم تعتمد على مصادر للدخل بديلة تتسم بالقلة، فيتحقق من خلال صناعة السياحة توفير مصادر أخرى للدخل، ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل للأفراد في تلك المجتمعات.

- تشجع السياحة كثيرا من الأشخاص على ممارسة الأنشطة السياحية، مما يؤدي إلى زيادة دخلهم ومكاسبهم وأرباحهم ورفع مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية، وينقلهم من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة اجتماعية أعلى[1].

4-3 الأهمية الثقافية للسياحة:

تعمل السياحة على زيادة اهتمام الفرد بالآخرين وعلى زيادة مفهوم المشاركة والتعاون، كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني وعلى فهم وإدراك ثقافة الاختلاف وثقافة الحضارة والمواقع التاريخية وصناعه الأحداث والمناسبات الثقافية والكشف عن الكنوز الثقافية للحضارات القديمة والاهتمام بصيانتها كجزء من تراث البشرية وثروتها الحضارية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة للتبادل المعرفي[2].

5-3 الأهمية البيئية للسياحة:

تعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية، حيث أن البيئة في حد ذاتها منتج سياحي من حيث ما تحتويه على بيئة طبيعية من جبال ووديان وصحا ر والمناخ السائد بها والكائنات الحية الموجودة بها، ولذا فإن من مصلحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها، فالنشاط السياحي يؤثر بالإيجاب على البيئة الطبيعية إذا ما تم الاستغلال العقلاني لها، وقد تحدث السياحة آثار بيئية سالبة إذا ما تم استغلال المنتج الطبيعي والثقافي استغلالا سيئا وعشوائيا، مما ينعكس على السياحة بالتدهور وتراجع توافد السياح عن هذه المناطق، لذا يجب التعامل مع هذه الآثار بغية تجنبها أو السيطرة عليها بشكل مناسب بواسطة خطط توعية مناسبة، وإيجاد أنظمة ومعايير صارمة وتتطلب عملية الموافقة على التخطيط للمنشآت السياحية إخضاع العديد من المشاريع السياحية الكبيرة لبرامج

[1] هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 44.

[2] عوينان عبد القادر، باشي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

تقييم الآثار البيئية، بالإضافة إلى دراسة الجدوى المالية والاقتصادية، فقد أوضح ستفين بيج في كتابه إدارة السياحة مفهوم كرة الثلج إذ وصف السياحة ككرة ثلج كلما تدحرجت نمت وزادت وهذا بفضل الشركات السياحية ودعم الدول المباشر وغير المباشر إلى أن تصل إلى مرحلة تقضي على النظام البيئي في المكان السياحي[1].

المطلب الثاني: أنواع السياحة وأصنافها

تختلف تصنيفات السياحة باختلاف المعايير المستخدمة، فهي لا تقف عند نمط واحد بذاته بل لها أنواع مختلفة، وقد صنفها خبراء السياحة لعدة أنواع وفقا لعدة عناصر نذكر من بينها ما يلي:

1- أنواع السياحة وفق الغرض أو الهدف: تتعدد أنواع السياحة وفقا للغرض أو الهدف منها، ونذكر منها ما يلي:

1-1 السياحة الدينية:

والمقصود بها السفر أو الانتقال داخل حدود دولة أو خارجها بهدف زيارة الأماكن المقدسة كالسفر لأداء فريضة الحج أو العمرة[2].

1-2 السياحة الترفيهية:

وهي من أهم أنواع السياحة وأقدم أشكالها حيث توفر للفرد الراحة والاستجمام بعيدا عن النمط المعتاد للحياة ورتابة العمل الدائم بالسفر والذهاب إلى الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية، وهدوء ربوعها، وجمال شواطئها، ويتميز هذا النوع من السياحة بأنه يمثل عنصر جذب لغالبية سواح العالم، حيث يمثل وحده حوالي 70 % من حركة السياحة الدولية[3].

[1] ستيفن بيج، **إدارة السياحة**، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر 2008، ص 623.

[2] أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية – الأسس والمرتكزات**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 26.

[3] عبد القادر حماد ناصر عيد، **مدخل إلى الجغرافيا السياحية**، دار اليازجي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 86.

3-1 السياحة الثقافية:

يتعلق هذا النوع بتعريف السائح بثقافة البلد والحضارات التي مرت عليه، من حرف يدوية، عادات وتقاليد، فن معماري، اللغة، فهي تجتذب نوعيات من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية ومعايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وفن ونها وقيمها، ويمثل هذا النوع من السياحة ما يعادل10 % من حركة السياحة الدولية كما يتميز هذا النوع من السياحة بأن السائح عادة ما يقبل عليها مرة واحدة فقط بغرض المعرفة ولا يكرر الزيا رة لنفس المكان[1].

4-1 السياحة الرياضية:

تعني الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى بهدف ممارسة نشاطات رياضية أو الاستمتاع بمشاهدة البطولات الرياضية، المقابلات الخاصة ببطولات العالم والألعاب الأولمبية، وقد انتعشت هذه السياحة بسبب كثرة التظاهرات الرياضية ورغبة المناصرين في الانتقال مع فرقهم المشاركة في مختلف البطولات.

5-1 السياحة البيئية:

هي ذلك النوع السياحي الذي يجعل المحيط البيئي الطبيعي المقصد الأساسي للزائر أو السائح، وذلك بهدف التعرف على ما يحتويه المحيط البيئي ذاك من أنواع وأنظمة ومظاهر وعناصر طبيعية، وبغرض التمتع الراقي بمجالات ومعان وتعبيرات عناصر الجذب تلك، بوسائل وأشكال ودرجة انتفاع لا تؤدي إلى تدمير العناصر تلك أو تحول دون بقائها وتطورها وتجددها وانتقالها إلى الأجيال القادمة، مع ضرورة إشراك المجتمع المحلي في الانتفاع والمسؤولية[2].

[1] نائل موسى محمود سرحان، **مبادىء السياحة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32.

[2] زياد عيد الواضية، **السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات**، دار زمزم، عمان، الأردن، 2013، ص 24.

1-6 السياحة العلاجية :

تكون الزيارة بهدف العلاج أو قضاء فترة نقاهة، وتعتمد أساسا على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة كالحمامات المعدنية، المناخ الصحي، عيون المياه الكبريتية، الرمال الدافئة، فضلا عن ضرورة توافر النظافة العامة والهدوء، وتوفر المصحات المجهزة بأحدث المعدات الطبية، ويتميز هذا النوع من السياحة بانخفاض نصيبه إذ تبلغ حوالي 2%من الحركة السياحية الدولية[1].

1-7 سياحة المؤتمرات :

تعتبر سياحة المؤتمرات من الأنماط السياحية الحديثة وارتبطت ارتباطا وطيدا بالنمو الحضاري الذي يشهده العالم، ويهدف هذا النوع من السياحة إلى حضور المؤتمرات والندوات والتظاهرات العلمية، المهنية أو السياسية ويتطلب توفر أماكن الإقامة وقاعات المؤتمرات.

بالإضافة إلى أنواع أخرى من السياحة وفق الغرض أو الهدف ونذكر منها السياحة الشاطئية والسياحة الصحراوية وسياحة المعارض والمهرجانات.

2- أنواع السياحة وفقا للموقع الجغرافي:

يعتمد هذا المعيار على عدة عوامل يمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

- عامل البعد أو القرب من البلد السياحي؛
- عامل حركة السياح؛
- عامل الحدود السياسية للبلد المضيف.

وعليه تقسم السياحة بناءا على هذا المعيار إلى سياحة إقليمية، سياحة داخلية وسياحة دولية أو خارجية.

[1] هدي سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص 64.

[2] مرزوق عايد القعيد، بركات كامل النمر، عادل سعيد الراوي، وبدر عايد القعيد، مبادئ السياحة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 53.

1-2 السياحة الداخلية :

ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه.

2-2 السياحة الإقليمية :

وهي التنقل والسفر بين دول متجاورة وتكون منطقة سياحة واحدة كبلدان المغرب العربي، أو العالم العربي.

3-2 السياحة الخارجية :

ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما، وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب د ول العالم.

3- أنواع السياحة تبعا لعدد الأشخاص المسافرين:

وفقا لهذا المعيار تصنف السياحة إلى سياحة فردية غير منظمة، لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد تتضمن سفر شخص أو مجموعة أشخاص وسياحة جماعية منظمة عادة تقوم بها شركات سياحية[1].

4- أنواع السياحة تبعا لنوع وسيلة النقل المستخدمة:

وتصنف السياحة وفقا لهذا المعيار بناءا على وسيلة النقل المستخدمة في السفر إلى: ساحة برية، سياحة بحرية أو نهرية وسياحة جوية.

5- أنواع السياحة تبعا لمعيار الجنسية :

تصنف الصياحة وفقا لمعيار الجنسية إلى:

1-5 سياحة الأجانب:

وتتشكل في مجموع السياح الأجانب الوافدين للبلد ولكل دافع من هذا.

2-5 سياحة المقيمين خارج البلد (سياحة المغتربين):

وهي السياحة المتمثلة في زيارة المغتربين لبلدهم الأصلي لزيارة الأهل والوطن.

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، **صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ**، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003، ص 39.

6- أنواع السياحة حسب التصنيف الطبيعي:

يعتبر التصنيف الطبيعي أحد أهم المعايير التي على أساسها يتم تحديد أشكال وأنواع السياحة، ووفقا لهذا المعيار يمكن أن نجد الأنواع التالية[1]

1-6 السياحة الساحلية:

هي تلك السياحة التي تنشأ وتقام على سواحل المدن، فهي تتم من طرف الأفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، وتحظى باهتمام كبير من أجل الاستجمام أو لأغراض علاجية وذلك عن طريق:

- السباحة.

- الاستلقاء على الرمال.

2-6 السياحة الصحراوية:

تعد من أهم أنواع السياحة حسب التصنيف الطبيعي، حيث يمارس هذا النوع من السياحة في الصحاري الواسعة التي تتمتع بها بعض المناطق وذلك من أجل ممارسة بعض الرياضات التي تحتاج إلى مساحات شاسعة كالرالي، علاج بعض الأمراض عن طريق الرمال أو المناخ وكذا الاستمتاع بغروب الشمس.

3-6 السياحة الحموية:

وهي ذلك النوع من السياحة المتعلق بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند الأفراد، وتسمى بالسياحة الحموية لكونها تقام أساسا على مستوى الحمامات والمنابع المعدنية، حيث تعتبر كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب، وتمارس السياحة الحموية.

[1] كمال درويش ومحمد الحماحمي، **رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 1997، ص 256.

المطلب الثالث: خصائص ومقومات السياحة

1- خصائص السياحة:

تعد السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهي تتميز بعدة خصائص ارتأينا تبويبها حسب طبيعة السياحة نفسها، حسب تأثيرها، وحسب عناصرها المكونة لها، وعليه فإن خصائص السياحة تتمثل في:

1-1 خصائص السياحة حسب طبيعتها:

تتميز السياحة من حيث السوق السياحي وكذا من حيث الخدمات المقدمة للسائح بطبيعة تميزها عن مختلف المنتجات[1]، ونذكر منها ما يلي:

- تتميز مقومات العرض السياحي بالندرة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع.
- عدم مرونة أسعار المنتجات السياحية وذلك لكونها لا تتغير بشكل كبير مع تقلبات الطلب مقارنة بالسلع الأخرى.
- التكامل بين مختلف الخدمات السياحية المقدمة، فالتقصير في إحداها يقلل من قيمة المنتج السياحي النهائي المقدم للسائح.
- عدم إمكانية الاحتكار أو النقل في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.
- يمتاز المنتوج السياحي بخاصية الاختلاف لأنه دوما سيكون هنالك اختلاف في الجودة حتى لو كان هناك تطابق في الخصائص المادية للخدمة السياحية المقدمة.

[1] سعيد محمد المصري، **إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية المفاهيم والاستراتيجيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 20.

- السوق المستهدف لقطاع السياحة يمتد من عملاء السياحة الداخلية من مواطني الدولة إلى عملاء السياحة الخارجية من مواطني الدول الأخرى.

2-1 خصائص السياحة حسب تأثيرها:

إن قطاع السياحة له تأثير على العديد من الجوانب جديرة بالذكر، تعطي للسياحة خصائص أخرى تتمثل في[1]:

- تعد السياحة من القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.
- الاعتماد على المرافق السياحية الأخرى كالبنى التحتية في الموقع السياحي من نقل ومبيت
- يمتد نطاق المنافسة إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، فالمنافسة في مجال السياحة دائما ما تكون عالمية بين الدول المختلفة، لهذا فهي أيضا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيلة العالمية.
- كل فئات المجتمع بكل انتماءاتها المنظمية عامة أو خاصة، سواء كانت ربحية أم غير ربحية، حكومية أو غيرها، فإنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تشكل الصورة الذهنية المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة[2].
- التأثير على الدخل الفردي والقومي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي[3].

[1] أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 14.

[2] محمد عبيدات، **التسويق السياحي مدخل سلوكي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 19.

[3] محمد عبد الفتاح العشماوي، **المحاسبة السياحية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009، ص 21.

- تدعيم خطط التنمية الإقليمية بالدولة وخلق مناطق عمرانية وصناعية جديدة قريبة من التجمعات السياحية
- التحسين المستمر للأنشطة البيئية والموارد الطبيعية وخاصة تلك الموارد المرتبطة بالمحميات الطبيعية.
- تعظيم قيم التواصل والاتصال بين الشعوب المختلفة وزيادة الحصيلة من ثقافاتها ومعارفها وتجاربها.
- التحسين والتطوير المستمر للأنشطة العمرانية والثقافية، وتنمية الأنشطة الصناعية الحرفية الموروث

2-1 خصائص السياحة حسب عناصرها:

يلعب النشاط الاقتصادي دورا بارزا في تقديم الخدمات السياحية المختلفة للسائحين، كما يعمل على دعم اقتصاد الدولة السياحية المعنية في نفس الوقت، وتتميز السياحة على أساس العناصر المكونة لها بالخصائص التالية[1]:

- العنصر الحركي والمتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر.
- العنصر الساكن والمقصود به عملية الإقامة في المنطقة السياحية.
- العنصر الإنساني وهو الفرد الذي ينتقل من مكان إلى آخر.
- عنصر الغرض ويمثل مجموعة العناصر الغرضية المرتبطة بالطبيعة والبيلة والتاريخ وكذلك التسهيلات ومختلف الخدمات السياحية.

ومن خلال الخصائص المذكورة والتي تتمتع بها السياحة، تبين لنا أن جميعها تتفق على أن هناك عناصر أساسية تحدد أن السياحة هي" الانتقال، الغاية والمدة."

[1] كمال درويش ومحمد الحماحمي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

2- مقومات السياحة:

ترتبط دوافع السياح ورغبتهم في تحقيق جملة من الأهداف وتبحث هذه أماكن اشباعها والمتمثلة في عناصر ومقومات الجذب السياحي للموقع السياحي التي تتلاءم مع كل هدف من أهداف السائحين.

ومن هنا لابد من إبراز هذه العناصر وهذه المقومات لجذب السياح وتشجيعهم على زيارتها وهي بالتالي تمثل جانب العرض الذي يجد فيه السائح ضالته لإشباع حاجاته ورغباته التي تشكل على الغالب هدفه من الرحلة السياحية، والتي سنبرزها فيما يلي:

1-2 المقومات الطبيعية:

وتشمل العناصر الطبيعية مثل السكان، أشكال السطح، المناخ، الغابات وعناصر من صنع الإنسان كالمنتزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية[1].

بالإضافة إلى عامل المناخ ينطوي تحت المقومات الطبيعية[2]:

- الموقع الجغرافي؛
- أشكال سطح الأرض؛
- الحمامات المعدنية؛
- المناطق الصحراوية.

2-2 المقومات الدينية:

تتمثل في الأماكن المقدسة والآثار الدينية وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم وهذا لأجل أداء مناسك الحج والعمرة.

3-2 المقومات التاريخية والأثرية: تعتبر المقومات التاريخية والأثرية من الامكانيات السياحية الهامة وتوجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية من خلال التعرف على تطور وتعاقب الحضارات.

---

[1] لمياء السيد حنفي، **أعمال شركات السياحة ووكالة السفر**، د ار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر؛ الإسكندرية، 2010، ص 62.

[2] نعيم الظاهر، سراب الياس، **مبادئ السياحة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 12.

4-2 المقومات الثقافية

وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنونها الشعبية والصناعة التقليدية لها والتظاهرات الثقافية والفنية.

ويضاف إلى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية السياحية تنفذ عادة من قبل القطاع الخاص والعام أو الاثنين معا حيث تتطلب التنمية السياحية تدخل ايجابي من الهيئات السياحية الرسمية في الدولة لزيادة معدلات الاستثمار وقوة العمال وزيادة الاهتمام بالمناطق السياحية المتميزة أو المناطق التي قد تتميز مستقبلا بتحقيق ايرادات سياحية أكبر لتوجيه الاستثمارات والخبرات اللازمة لها.

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي

يلعب الاستثمار السياحي دورا هاما في تفعيل القطاع السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح

على حد سواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، حيث أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته.

المطلب الأول: مدخل للاستثمار السياحي

1- تعريف الاستثمار السياحي:

اختلفت تعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي وتعددت حسب وجهة نظر كل باحث والزاوية التي تم التطرق إليه من خلالها، وفيما يلي سنوجز بعض منها:

- عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها

القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[1].

- يعرف الاستثمار السياحي على أنه : استغلال للموارد الطبيعية، من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح، والعمل على جعل هذه المواقع نقاط جذب وتأمين كافة المستلزمات لذلك، بما فيها الترويج والإعلام، لتأمين استدامتها واستمرار الحفاظ على أهميتها وتطويرها[2].
- الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الاقتصادي المخطط والهادف لتفعيل الموارد التي تزخر بها كل منطقة من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع وبالتالي تحقيق الانفتاح والتواصل بين مختلف الشعوب والمجتمعات[3].
- الاستثمار السياحي هو عملية استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتوج سياحي أو خدمة ترد ضمن عناصر الجذب السياحي بهدف تسويقها و تحقيق عوائد على رؤوس الأموال المستغلة، والصناعة السياحية تتمثل في جميع الهياكل و المؤسسات التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح[4].

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه توظيف الأموال بهدف خلق رأس مال مادي ورأس مال بشري من أجل تطوير قطاع السياحة، بداية من بناء الفنادق والمنتجعات السياحية وتحسين الخدمات السياحية وتدريب وتحسين مستوى العمال التابعين لقطاع السياحة وبصفة عامة هو

---

[1] رعد مجيد العامي، **الاستثمار والتسويق السياحي**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 19.

[2] تمتان موراد، شويرب جلول، **أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية**، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016، ص 89.

[3] وليد معافة، **الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، 2018، ص 359.

[4] Cyrine AYOUB- JEDIDI, Fréderic GITS, " **l'industrie touristique tunisienne** », FITCH RATINGS.2004. P3.

ذلك النشاط الذي ينتج عنه قيمة مضافة في مجال السياحة ويمكن أن يكون هذا الاستثمار مباشر في القطاع السياحي كبناء فنادق ومدن سياحية وممكن أن يكون غير مباشر كتشييد الطرق وبناء المطارات.

2- خصائص الاستثمار السياحي:

تتميز الاستثمارات السياحية بجملة من الخصائص، إذ يتطلب الاستثمار السياحي أموالا ضخمة وقروضا طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل، حيث أن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالبا بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يرتكز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، وسنذكر أهمها فيما يلي[1]:

- تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة؛
- الاستثمار السياحي يكون في أصول ثابتة ولمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة ما يترتب عليه عدة تغيرات سياسية واجتماعية ذات مخاطر متفاوتة؛
- تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر؛
- العائد من الاستثمارات السياحية بطيء نظرا لطول مدة الاستثمارات؛
- تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك؛
- استقطاب اليد العاملة العادية والمتخصصة، مما يساعد على امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل.

3- أهداف الاستثمار السياحي:

يعتبر الهدف الأساسي لكل استثمار مهما كان نوعه هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي لا يرتكز على هذه القاعدة فقط، بل هناك أهداف أخرى والمتمثلة في زيادة معدلات التشغيل والارتقاء

[1] محمد يدو، سمية بوخاري، **الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر–**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 21 و 21نوفمبر2014 ، بالمركز الجامعي تيبازة.

بمستوى المعيشة لسكان المناطق المستقبلة للسياح ، وعليه فإن هدف القطاع الخاص من الاستثمار في مجال السياحة هو تحقيق عوائد كبيرة في سبيل استثمار أموالهم كبناء الفنادق وتنظيم الرحلات السياحية، أما القطاع العام فيهدف إضافة إلى ما سبق إلى تحريك العجلة الاقتصادية للدولة ككل ذلك لتداخل القطاع السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك للارتباط الوثيق بين زيادة الاستثمارات السياحية ونمو القطاع السياحي.

وعلى الرغم من أن بعض الخبراء يرون أن قيام القطاع العام بالاستثمارات السياحية سيؤدي إلى أثر سلبي على القطاع السياحي على المدى الطويل، مرتكزين في ذلك أنه عند تدخل الدولة بالإعانات أو الاستثمارات يفقد القطاع خصائصه الاقتصادية المتمثلة في العلاقة بين العرض والطلب والسعر، حيث أن هذا الوضع لا يصبح جاذبا للمستثمرين الخواص بل يصبح عامل طرد للمستثمرين، لأن تلك الإعانات توقع خلل في المنافسة، ويمكن تلخيص أهداف الاستثمار السياحي في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): أهداف الاستثمار السياحي

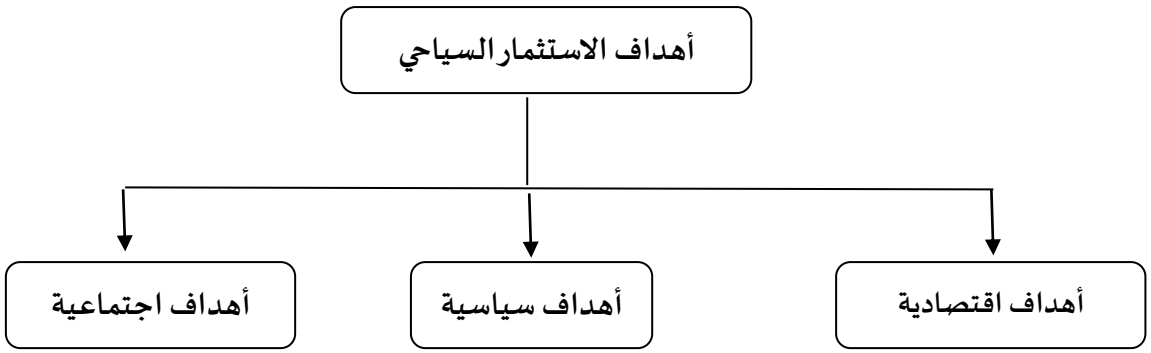

المرجع: الطائي حميد عبد النبي، التسويق السياحي، دار الوراق، الأردن، 2004، ص 198.

ومن أهم أهداف الاستثمار السياحي نذكر ما يلي[1]:

1-3 أهداف اقتصادية :

تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية فيما يلي:

[1] بديعة بوعقلين، **الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص 53.

- توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول؛
- تنمية وتأهيل مناطق الجذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات؛
- خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد وتنشط الدورة الاقتصادية؛
- الهدف الرئيسي هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة؛
- الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة له أثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي.
- تطوير القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية.
- الاستثمارات السياحية تساهم مساهمة فعالة في تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات وذلك بدل سداده على حساب احتياطياتها من الذهب أو العملة الصعبة والذي بدوره يؤثر على وضع العملة المحلية للدولة.
- تطوير الحركة الاقتصادية وذلك من خلال ما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية وقطاع المواصلات.

2-3 أهداف سياسية:

تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية في:

- رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي؛
- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول والمنظمات الآخرى؛

- تغيير سلوك الأفراد وانتظامهم في المنظمات والمشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تزيد من أمن البلد.

3-3 أهداف اجتماعية:

يهدف الاستثمار السياحي اجتماعيا إلى:

- رفع المستوى المعيشي؛
- القضاء على كافة أشكال الفساد الاجتماعي والامراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة[1].
- سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة وغير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية وهذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار السياحي

يعتبر مناخ الاستثمار مجمل السياسات الهادفة إلى تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، والمتمثلة في منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات الجبائية وكذا الضمانات المشجعة على الاستثمار، فقد تم تعريفه" بأنه مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي(التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر[2] .

[1] سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جوان 2017، ص 8.

[2] النجار سعيد، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991، ص 128.

كما يمثل مناخ الاستثمار السياحي لبلد ما الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا والتي تتمثل فيما يلي:

1-محفزات الاستثمار السياحي:

وهي مجموعة العوامل المحفزة والمساعدة على اتخاذ قرار الاستثمار في القطاع السياحي، والتي سنوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-5): محفزات الاستثمار السياحي

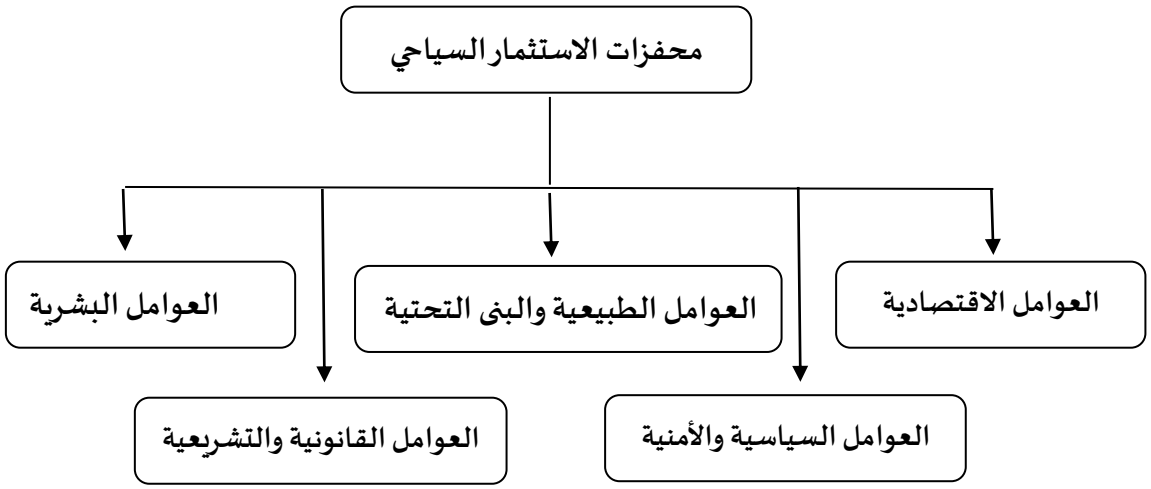

المرجع: الطائي حميد عبد النبي، التسويق السياحي، دار الوراق، الأردن، 2004، ص 198.

1-1العوامل الاقتصادية:

إن العوامل الاقتصادية لها دور مهم في جلب المستثمرين وذلك من خلال العديد من النقاط وهي:

- الاستقرار الاقتصادي، فالاستقرار الاقتصادي يجعل من المستثمرين لا يخافون استثمار أموالهم في المشاريع السياحية؛ لأنه عند ما يكون هناك استقرار اقتصادي تنقص درجة المخاطرة والعكس صحيح؛

- حجم السوق السياحي فكلما كان السوق السياحي كبير تشجع المستثمرين في الاستثمار في هذا القطاع؛
- حرية تنقل رؤوس الأموال ا ولأرباح وكذلك القوانين الجبائية وشبه الجبائية؛
- الاتفاقيات الثنائية بين الدول في مجال ضمان الاستثمار وكذلك في مجال الضرائب والجمركة؛
- حدة المنافسة في مجال صناعة السياحة.

2-1 العوامل البشرية :

وتتمثل في:

- توفر المعاهد والجامعات على التخصص السياحي، حيث تشرف على تخرج طلاب مؤهلين في هذا القطاع يجعل من المستثمر يتخلص من مشكلة اليد العاملة المؤهلة؛
- توفر يد عاملة مؤهلة في القطاع السياحي؛
- درجة الوعي الثقافي السياحي لدى السكان يشجع على الاستثمار.

3-1 العوامل الطبيعية والبنى التحتية :

وتتمثل الأرضية الخصبة للمشاريع الاستثمارية في:

- توفر شبكة النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية يشجع المستثمرين لأنها تخفض من تكلفة المشروع السياحي؛
- توفر شبكة الاتصالات الحديثة يشجع على قدوم المستثمرين؛
- توفر الموارد الطبيعية والثقافية يشجع على الاستثمار، فكلما توفرت زاد معها الطلب السياحي وحفز الاستثمار فيها.

4-1 العوامل السياسية والأمنية :وهي عوامل تؤثر على القطاع السياحي بأثر كبير ومن ثم تؤثر على الاستثمار في القطاع السياحي ويمكن تلخيصها في:

- درجة الاستقرار السياسي؛
- الإرادة السياسية لتطوير القطاع السياحي؛
- توفير الأمن للمشاريع السياحية، لأن كل المستثمرين لا يمكن أن يستثمروا أموالهم في بيئة غير آمنة[1]؛
- استقلالية القضاء والعدالة وتطبيق القانون.

1-5 العوامل القانونية والتشريعية :

تعتبر العوامل القانونية والتشريعات من أهم العوامل التي تحفز الاستثمار السياحي، فعندما تكون هناك قوانين تشجع الاستثمار وتشريعات تعطي ضمانات للمستثمرين فإن هذا يجعل المستثمرين يقبلون الاستثمار في هذا البلد وفي هذا القطاع مع وجود قوانين حماية المستثمرين.

2- معوقات الاستثمار السياحي:

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطور الاستثمار السياحي يمكن حصرها في التالي:

- انعدام قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي وقوانين وتحفيزات للاستثمار في هذا المجال الذي يوصف بكبر مدة الاستثمار؛
- عدم وعي رجال الأعمال خاصة المحليين للربحية الناتجة عن الاستثمار في هذا القطاع؛
- قلة الشركات المختصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية؛
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى أجهزة السياحة والمواطن[2]؛
- مشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق؛

[1] محمد أحمد العمري، **الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 18.

[2] يحياوي الهام، بوحدي ليلى، **مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي تيبازة.

- عدم قناعة العديد من الحكومات بأهمية القطاع السياحي في دفع عملية التنمية لكل القطاعات؛
- تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح؛
- عدم توفر دراسات كافية وخبراء في هذا المجال وهم الذين على عاتقهم دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، كل هذا يدفع المستثمرين إلى عدم الاندفاع في هذا القطاع؛
- ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة؛
- النظرة السلبية للمجتمع خاصة في بلدان العالم الثالث للمستثمر في القطاع السياحي؛
- طول مدة الاستثمار مما يعرضه للعديد من تقلبات البيئة المحيطة؛
- نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع مما يجعل المستثمرين يرون بأن تأهيل العامل وتدريبه يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستثمار ومن ثم تقليل الأرباح؛
- صعوبات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وتهرب البنوك من تمويلها لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة نسبيا بالاستثمارات الأخرى.

3- مصادر تمويل الاستثمار السياحي:

يعتبر تمويل الاستثمار السياحي بالأموال اللازمة لإنشائه أو توسعته من أعقد المشكلات التي يواجهها المستثمرون في أي بلد كان، كما أن الكيفية أو الطريقة التي يحصل بها المستثمرون على ما يحتاجونه من تمويل للقيام بنشاطهم الاستثماري هي أول ما يفكر فيه كل مستثمر وخاصة في حالة عدم كفاية المدخرات الموجودة، ونظرا لتعدد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية واختلافها، يتوجب المفاضلة

بين أنواع مصادر التمويل خارجية كانت أم ذاتية، مع مراعاة مدة التمويل سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الآجل.

1-3 التمويل الخارجي:

يلجأ أي مشروع إلى التمويل الخارجي في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، ويتمثل في المدخرات المتاحة في الأسواق المالية محلية كانت أو أجنبية بواسطة التزامات مالية سواء كانت قروض أو سندات أو أسهم لمواجهة احتياجاتها التمويلية، وللتمويل الخارجي مصدران، تمويل خاص يأتي من مدخرات القطاع الخاص أفراد أو مؤسسات والذي يكون في شكل أسهم أو سندات، وتمويل عام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها والذي يكون في شكل قروض بنكية وسندات خزينة[1].

كما تتعدد مصادر التمويل الخارجي كما هي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-6): مصادر التمويل الخارجي للاستثمار السياحي

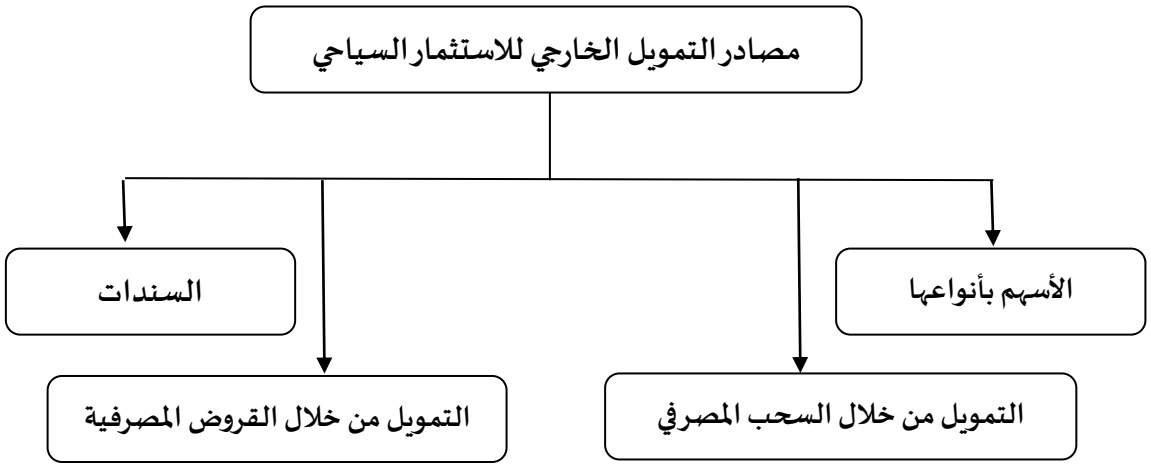

المرجع: موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 58.

[1] حسن أحمد توفيق، **التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص 387.

1-1-3 الأسهم بأنواعها :يسمح هذا النظام للشركات الكبيرة في طرح أسهمها للاكتتاب العام، ويهدف نظام التمويل عن طريق طرح الأسهم إلى حصول ملاك المشروع الأساسيين على رؤوس أموال إضافية، من مستثمرين خارجيين عن طريق بيع الأسهم بغرض زيادة رأس المال.

2-1-3 السندات :

ويلجأ إليها المستثمرين لتمويل مشاريعهم حيث أنها توفر عائدا جيدا للمستثمرين مقابل مخاطرة مقبولة، وتكون هذه الفوائد دورية بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسندات.

3-1-3 التمويل من خلال القروض المصرفية :

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع حسب مدتها، قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

- القروض قصيرة الأجل: وهي تلك القروض التي قد تلجأ اليها الشركات السياحية لشراء أو تجديد الأثاث أو أي وسيلة من الوسائل التي تساعدها في تحسين جودة الخدمة السياحية، وتكون مدة استرداد القرض أقل من ثلاث سنوات.
- قروض متوسطة الأجل :وهي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء المتوسطة، حيث تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بسدادها ما بين ثلاثة وخمس سنوات، ويتطلب هذا النوع من الشركات السياحية تقديم بوصلة تأمين شامل للمشروع السياحي الذي يمتلكه إلى البنك.
- قروض طويلة الأجل :هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يزيد عن عشر سنوات، وتشمل عادة القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على المعدات والموجودات الثابتة من عقارات ومباني.

4-1-3 التمويل من خلال السحب المصرفي :

حيث تقوم الشركات بالتمويل من خلال السحب المصرفي بأكثر من الرصيد المتوفر وبكفالة ضمان وجود المشروع السياحي، وهي أكثر الطرق شهرة للحصول على الموارد المالية الضرورية التي تستحق

الدفع خلال فترة زمنية قصيرة، إذ تحتاج العديد من القرى والمجمعات السياحية من الدرجة الممتازة لهذا التمويل خاصة في فترة ما قبل الافتتاح لتنفيذ حملاتها الترويجية أو استحقاق رواتب وأجور العاملين[1].

2-3 التمويل الذاتي:

المقصود به قدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الذاتي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذلك ثمن الأصول الثابتة، وهو التمويل الذي يستخدم لتراكم المدخرات المتأتية من الأرباح المحققة للوفاء بالتزاماته المالية، كما أن مصادر التمويل الذاتية تختلف باختلاف حجم المشروع، فالمشروع الصغير تعتمد مصادره الداخلية على صاحب المشروع أو حصص ومساهمة المؤسسين، والمشروع الكبير في نطاق القطاع الخاص يعتمد على المساهمين والاحتياطات ، أما المشروع العام يعتمد على الأرباح المحجوزة ومساهمة الدولة.

1-2-3 مميزات التمويل الذاتي:

يتميز التمويل الذاتي بمجموعة من الميزات التي يحبذها أغلب المستثمرين وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يكون حجم تمويلها ضئيل بالنسبة للمشاريع الكبرى، والتي لا تحتاج إلى توسع سريع ويكفيها الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية، وأهم ما يميز التمويل الذاتي عن التمويل الخارجي هو:

- يعطي الحرية للمؤسسة في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان.
- يمثل التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة.
- جعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة.
- يزيل على المؤسسة عبء التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية.
- التمويل الذاتي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار.

[1] بن طلحة صليحة، حمداني موسى، **طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي تيبازة.

- بما أن الاهتلاك يمثل الجزء الأكبر في التمويل الذاتي والذي يعتبر معفى من الضرائب، فإنه يخفض مجموع الضرائب التي تخضع لها أموال المؤسسة[1].

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار السياحي

تعددت مجالات الاستثمار السياحي بهدف خدمة السائح وتحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف ومن ثم إقامته وكل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة، إضافة إلى النقل من تأجير السيارات والحافلات إلى الوكالات التي تقوم بجولات من أجل تحقيق ما ينشده السائح، فيكون استثمار كذلك في المنتج السياحي كإنشاء المدن الترفيهية والقيام بالمهرجانات الثقافية وترميم المزارات الدينية، دون نسيان خدمات الاتصالات التي أصبحت من ضروريات العصر والتي بدونها لا تكتمل متعة السائح خاصة مع السياح الذين لديهم أعمال ولا يمكن أن ينقطعوا عنها كليا، ومن أهم الاستثمارات هو الاستثمار في المورد البشري الذي يخص قطاع السياحة وماله من تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للسياح، علما بأن العلاقة تكون غالبا مباشرة بين مقدم الخدمة والسائح، والمبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (I-7): مجالات الاستثمار السياحي

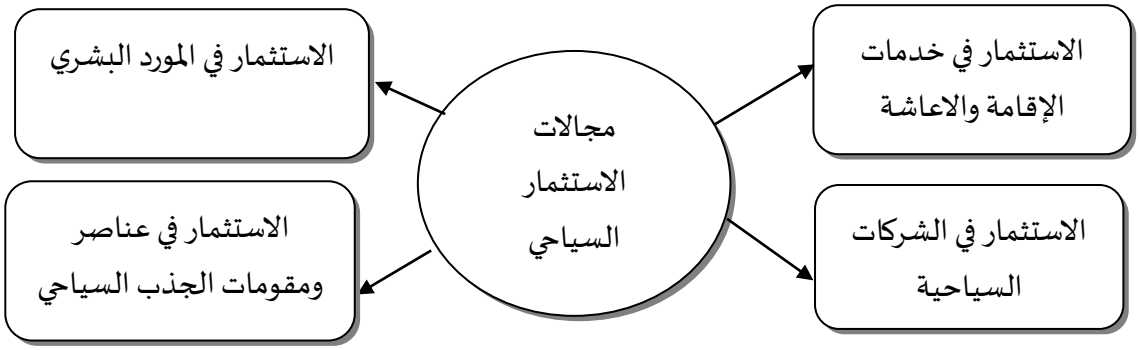

المرجع: عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

[1] مصطفى رشيد شيحة، **النقود والمصاريف والائتمان**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 193.

من خلال الشكل، سنحاول أن نشرح مجالات الاستثمار السياحي كل على حدا كالتالي:

1- الاستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة:

تعد خدمات الإقامة من أهم الخدمات التي تقدم للسائح حيث إنها ذات أهمية كبيرة في القطاع السياحي فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن 40 %من دخل السائح ينفق على خدمات الإقامة، وعليه فإنه من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاع السياحة أن تقوم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق وكذا الخدمات المرافقة لها.

كما يعتبر الفندق ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله ولكن نظير أجر متفق عليه مسبقا[1] ، إذ أثبتت الدراسات أن نصف الموارد السياحية تأتي من الموارد المحققة من الفنادق، وهذا ما جعل العديد من الدول تهتم بالاستثمار في بناء الفنادق وتقدم أرقى الخدمات وتلبي كافة متطلبات السياح من خدمات، وتتميز خدمات الإقامة بجملة من الخصائص يمكن أن نوجزها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (I-8): خصائص خدمات الإقامة

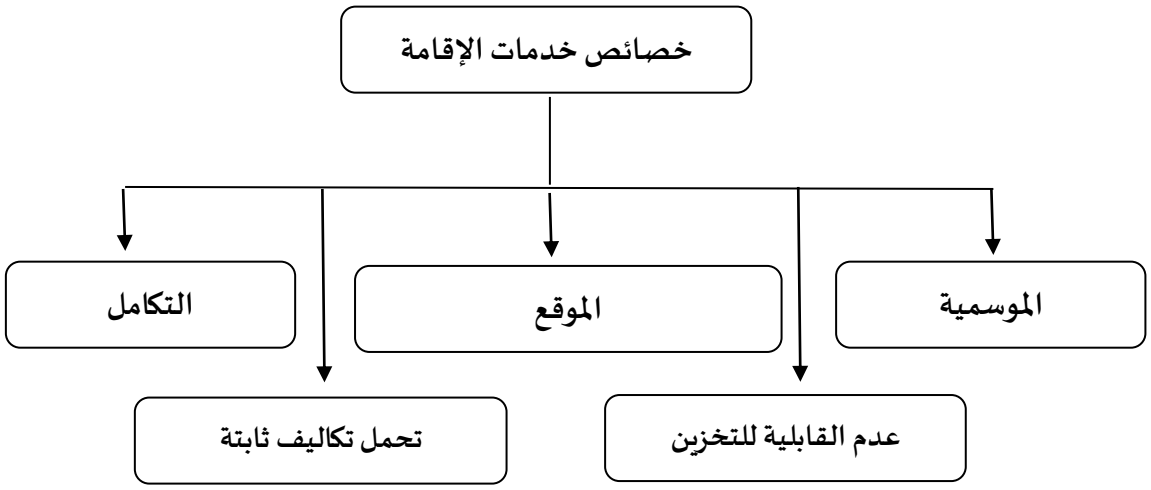

المرجع: عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[1] عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 21.

تتميز خدمات الإقامة بجملة من الخصائص يمكن أن نوجزها فيما يلي[1]:

- **الموسمية** :إن الطلب على خدمات الإقامة مختلف اختلاف الموسم السياحي فعند المواسم السياحية يرتفع الطلب على خدمات الإقامة والعكس.
- **الموقع** :إن موقع الإقامة له الأهمية الكبرى في نجاحه أو عدمه، فكلما كان الموقع وسط المدينة ومعروفا كان نشاط الفندق كبيرا.
- **التكامل** :حيث إن خدمات الإقامة ليست واحدة منفردة بل تتألف من عدد من الخدمات الفرعية التكاملية، حيث أن تأدية خدمة الإقامة الكلية وجودة هذه الخدمات المتضمنة تكمل بعضها البعض كما أن التقصير والإهمال في إحدى هذه الخدمات قد يقلل من قيمة خدمة الإقامة.
- **عدم القابلية للتخزين** :إن خدمات الإقامة لا يمكن تخزينها أو بيعها في وقت لاحق وعليه من مصلحة الفندق ألا تكون ولا أي غرفة شاغرة.
- **تحمل تكاليف ثابتة** :بما أن الفندق لديه تكاليف ثابتة كبيرة فإنه يجب عليه الوصول إلى أعلى استغلال
- من أجل تقليل التكاليف.

2- الاستثمار في الشركات السياحية:

تلعب الشركات السياحية دورا كبيرا في تطوير السياحة، فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي وتقديمه للسياح، كما تقوم بطبع المنشورات الإعلانية وإعداد وتنظيم البرامج السياحية والرحلات الشاملة والقيام بالحجوزات للرحلة السياحية، حيث أنها تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان والترويج ومن ثم القيام بها ومنها من تقوم بعمل البحوث والدراسات التي تخص الطلب والعرض

[1] عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية والسياحية**، مرجع سبق ذكره، ص 22.

السياحي، وعليه فإن الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها وتطويرها وتعود على المستثمر بالربح.

إن الهدف الرئيسي للشركات السياحية هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين حيث أنها مسؤولة عن سلسلة التوزيع[1]، ورغم الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتشار الأنترنت وكثرة مستعمليه حيث أصبح يتم القفز على هذه الشركات من خلال البيع المباشر للعملاء وإلغاء دورها على الرغم من أن العديد منها عرفت كيف تتعامل مع هذه الطفرة التكنولوجية من خلال بيع منتجاتها عبر الانترنت.

كما تلعب الشركات السياحية دورا هاما في تنمية السياحة وتطويرها وذلك من خلال إيصال المنتج السياحي إلى المستهلك، وعليه فعلى الدول الراغبة في تطوير السياحة أن تهتم بهذه الشركات وتعطيها مجموعة من التسهيلات والحوافز بغرض زيادة الاستثمار فيها وتطويرها بما يخلق فيها روح الإبداع والابتكار.

3- الاستثمار في المورد البشري:

للعنصر البشري أهمية بالغة في قطاع السياحة، لأن الخدمات المقدمة في هذا القطاع ترتبط ارتباطا وثيقا بمقدمها وعليه فإن الاستثمار في العنصر البشري في هذا القطاع يعد من الركائز الأساسية في نجاحه في كل دولة تريد الارتقاء بهذا القطاع، وعليه فإن العديد من الدول أنشأت مدارس ومراكز تدريب تهتم بتكوين يد عاملة مؤهلة وذات كفاءة عالية في المجال السياحي، وكذلك فعلت الشركات الكبرى في القطاع السياحي حيث تقوم برسكلة العمال وإقامة دورات تكوينية وتربصات من أجل تحسين أدائهم.

[1] ستيفن بيج، مرجع سبق ذكره .ص 354.

وعليه فإن توظيف فرد معين ذو كفاءات عالية في مشروع استثماري معين، يعتبر ضربا من الاستثمار، نظرا لما يؤديه من خدمات ومهام اتجاه مؤسسته، وهذا ما يؤدي إلى الإضافة في أرباحها وإنتاجيتها[1].

فالاستثمار في المورد البشري يؤثر بصفة مباشرة على قدرة المجتمع ككل من حيث المساهمة في تكوينهم وتدريبهم وتوظيفهم إلى تحسين مستواهم المعيشي، كما أن الاستثمار في القطاع السياحي يحتاج إلى الاستثمار في جميع القطاعات المتداخلة معه مما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاجتماعية ككل، كتشييد الطرق وبناء المطارات، بالإضافة إلى شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي، حيث أن تحسين وتطوير هذه المرافق يجعل من قطاع السياحة قادرا على التطور والازدهار من خلال جلب الاستثمارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات العامة وتطويرها والمتمثلة في[2]:

- الخدمات الصحية والمصحات والمخابر؛
- الخدمات التأمينية وكل ما يتعلق بتأمين المسافر والعتاد؛
- الخدمات الثقافية من المراكز الثقافية والمكتبات؛
- الخدمات الإعلامية من تحسين المراكز الإعلامية المختلفة؛
- الخدمات المصرفية كالبنوك والبورصات لما لها دور في جلب الاستثمارات السياحية؛

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للبنى التحتية في تطوير السياحة إلا أن الاستثمار فيها يعد مكلفا للغاية حيث أنه يتطلب دراسة كافية، لأن الطلب السياحي موسمي وغير ثابت ورغم هذا فإن الاستثمار في البنى التحتية يعد مكسبا للسياحة ومكسبا للقطاعات الأخرى وكل سكان مناطق الجذب السياحي.

[1] بابا عبد القادر، **سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004، ص 41.

[2] صبري عبد السميع، **التسويق السياحي والفندقي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006، ص 131.

4- الاستثمار في عناصر ومقومات الجذب السياحي:

ويتمركز هذا الاستثمار بصورة رئيسة في مراكز الجذب السياحي المتوفرة لدى البلد المضيف، إذ أن التركيز على الاستثمار بمواقع التراث الثقافي ومواقع الجذب الطبيعية له دور بالغ الأهمية في كونهما مرغب سياحي من حيث جلب أعداد متزايدة من الحركة السياحية وهذا من خلال الاستثمار في:

- مواقع التراث الثقافي :وكل ما تشمله من آثار وموروثات ثقافية محلية وعالمية، بالإضافة إلى الأماكن المقدسة والأماكن الدينية المشهورة، والمهرجانات والحفلات، والصناعات التقليدية والتذكارات السياحية؛
- مواقع الجذب الطبيعية :مثل فضاءات الترفيه والتنزه والشواطئ ا ولحمامات المعدنية الطبيعية وغيرها.

خاتمة الفصل:

يعد القطاع السياحي في الوقت الراهن من أحد أهم القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، إذ أنه قادر على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا جعلت منه معظم الدول حجر الأساس لاقتصادها الوطني، أين أصبح ناتجها المحلي يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية.

كما أن المعرفة الحقيقية لدور السياحة جعل لتطوير الاستثمار السياحي أولوية ملحة في سياسات عديد الدول وذلك من خلال منح حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، وتوفير بنية تحتية تجعل من الاستثمار في هذا القطاع أقل تكلفة وأكثر جاذبية، هذا لأن الاستثمار في القطاع السياحي أقل جاذبية من القطاعات الأخرى ذلك لأنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة ومدة زمنية طويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، حيث أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته وهذا ما يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بتوفر مناخ جيد للاستثمار السياحي باعتباره الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا.

الفصل الثاني:

علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

تركز التنمية المستدامة على خلق وعي لدى الأفراد، المنظمات والحكومات بمدى أهمية الحفاظ على مواردها وتسييرها بشكل عقلاني يسمح بخلق معدلات نمو إيجابية ومستمرة دون إحداث اختلالات مستقبلية، وكذا بث روح المسؤولية لديهم لتحمل التأثيرات الناتجة عن أنماطهم الإنتاجية والاستهلاكية.

ويعد الاستثمار السياحي من بين أهم الاستثمارات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة عموما، حيث شهدت تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية على المستوى الدولي، وكونها منتج مركب يعتمد على قدر كبير من الترابط والتنسيق بين مختلف القطاعات كالنقل، الأمن، الإيواء والمقومات الطبيعية وغيرها، فبإمكان هذا القطاع الحساس أن يلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة، ولهذا سنحاول في هذا الفصل الالمام بالاطار النظري للتنمية السياحية المستدامة من خلال أبعادها الأساسية والمتمثلة في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي.

تعتبر التنمية المستدامة نتاج التطورات التي شهدها الفكر التنموي، وعرفت جدلا واسعا على الصعيدين الأكاديمي والعملي، وقد تعددت المصطلحات الخاصة بالتنمية المستدامة ونذكر منها: التنمية المستديمة، التنمية المتواصلة التنمية الموصولة، التنمية القابلة للاستقرار والتنمية القابلة للإدامة .وأكثر المصطلحات شيوعا واستخداما نجد التنمية المستدامة والتنمية المستديمة.

وعليه ارتأينا التطرق من خلال هذا الفصل إلى تسليط الضوء وتوضيح المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة ومحاولة إبراز العلاقة بينها وبين الاستثمار السياحي وتوضيح مفهوم التنمية السياحية ومؤشراتها، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة؛
- المبحث الثاني: الاستثمار السياحي وأبعاد التنمية المستدامة؛
- المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة متضمنا مجموعة من الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، إذ أن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مطلبا هاما باعتبارها النموذج التنموي البديل والأمثل الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة الاهتمامات المتزايدة وخاصة تلك الاهتمامات المتعلقة بالبيئة، التلوث البيئي، تدهور النظم البيئية والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، حيث يعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية من أهم المبادئ التي تنص عليها التنمية المستدامة نظرا لما تسعى إليه من ترشيد استخدام الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة وضمان استمرار استخدامها على المدى الطويل بفعالية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت مفاهيم التنمية المستدامة واختلفت استخداماتها باختلاف وجهات النظر، حيث تم تعريف هذا المصطلح من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والباحثين باختلاف تخصصاتهم محاولين بذلك وضع إطار مفاهيمي يحدد بدقة ووضوح مفهوم التنمية المستدامة وأهم أهدافها.

وقبل التطرق إلى أهم تعاريف التنمية المستدامة كان لابد لنا من الوقوف على محطات تاريخية مر بها سياقها التاريخي.

1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

قبل تداول استخدام مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو التنمية بمعناها التقليدي والتي برز مفهومها بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها وليس لاستعمارها لسنوات طويلة، ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

وزاد استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987[1]، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1987 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي[2].

وفيما يلي بعض المحطات الرئيسية البارزة في تاريخ التنمية المستدامة والمبينة في الشكل التالي:

الجدول رقم (II -1): السياق التاريخي للتنمية المستدامة

	المكان/ التاريخ	المجريات / الحدث
السياق التاريخي للتنمية المستدامة	1951	صدور أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل الاتحاد الدولي لحفظ البيئة IUCN.
	1970	استنكار نادي روما الانتهاكات البيئية من التلوث واستن ا زف الموارد الطبيعية نتيجة تزايد الأنشطة الاقتصادية وتسارع النمو السكاني
	1972	- إصدار تقرير حدود النمو من قبل نادي روما؛ - انعقاد مؤتمر البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم؛ - إنشاء أول وكالة بيئية دولية تهتم بالقضايا البيئية.
	1981	نشر تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية
	1987	إصدار تقرير مستقبلنا المشترك من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المعروف بـ" تقرير Brundtland".

[1] Eddie N. Laboy-Nieves & Others, "**Environmental management, Sustainable development and Human health**", Taylor & Francis Group, London, UK, 2009, p 18.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة :الإطار العم والتطبيقات– دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا –**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2009 ، ص 11.

السياق التاريخي للتنمية المستدامة	1992	انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(قمة الأرض) بريو دي جانيرو البرازيلية.
	1995	انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمدينة كوبنهاجن الدانماركية
	1996	انعقاد **اجتماع بيلاجيو** بمدينة بلاجيو الايطالية
	1997	نشر **بروتوكول كيوتو** الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف المنعقد بمدينة كيوتو اليابانية
	2000	انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الألفية** بمقر الأمم المتحدة
	2002	انعقاد **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا.
	2009	انعقاد **قمة المناخ** بالعاصمة الدانماركية كوبنهاجن
	2012	انعقاد **مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** بريو دي جانيرو البرازيلية – ريو +20
	2015	انعقاد **مؤتمر قمة الامم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 م** بمقر الامم المتحدة بنيويورك

المرجع: من إعداد الطالب، استنادا على عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، 2015، ص 12.

- **سنة 1951م:** صدر أول تقرير عن حالة البيئة في العالم من قبل" الاتحاد الدولي لحفظ البيئة حيث اعتبر سابقة مهمة في السعي من أجل المواءمة بين الاقتصاد والبيئة[1].
- **سنة 1970م**: استنكار نادي روما للانتهاكات البيئية من التلوث واستن ا زف الموارد الطبيعية نتيجة تزايد الأنشطة الاقتصادية وتسارع النمو السكاني، كما دعا إلى ضرورة حماية البيئة واجراء المزيد من الأبحاث والدراسات لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[2].

[1] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص 15.

[2] Jean Milon & Christian Tschocke, historique et fondamentaux du développement durable, P :01, sur le site web : http://weblet.environnement.org/users/81/Articles/2010-LEDD-Toulouse_DD.pdf, le: 16-07-2020.

- **سنة 1972 م:**

- إصدار تقرير حدود النمو من قبل نادي روما، حيث عالج هذا التقرير خمس مواضيع بارزة وهي: السكان، الموارد الطبيعية، الإنتاج الزراعي، تلوث البيئة والتصنيع، كما أشار كذلك إلى محدودية الموارد في ظل تزايد معدلات الاستهلاك المهددة لمستقبل الاقتصاد الدولي؛
- انعقاد مؤتمر البيئة الإنسانية في مدينة ستوكهولم، إذ يعتبر هذا المؤتمر كبداية لاهتمام دول العالم بقضايا البيئة والتلوث، حيث تم الدعوة من خلال هذا المؤتمر إلى ضرورة ربط الدول التخطيط التنموي بالبيئة من خلال حماية مواردها الطبيعية واحترام حق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية، ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر إنشاء أول وكالة بيئية دولية تهتم بالقضايا البيئية والمتمثلة في برنامج الأمم المتحدة البيئي[1].
- **سنة 1981 م:** نشر تقرير الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة من قبل الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية، حيث تم إعطاء لأول مرة تعريف محدد للتنمية المستدامة وتوضيح مقوماتها وشروطها، حيث تم تعريف التنمية المستدامة من خلال هذا التقرير على أنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناتها، إلا أنَّ هذا التعريف اقتصر فقط على القطاع الزراعي وذلك بالمحافظة على الأراضي الزراعية وخصوبتها[2]؛
- **سنة 1987م:** إصدار تقرير مستقبلنا المشترك من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يعرف أيضا بتقرير Brundtland نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة Gro Harlem Brundtland ،إذ تم صياغة عدة اقتراحات عملية تضمن استمرار عملية التنمية دون إلحاق الضرر بموارد الأجيال القادمة وتقديم تعريفا دقيقا للتنمية المستدامة ودعا إلى ضرورة التنسيق بين الاقتصاد والمجتمع

[1] H.Gudmundsson, **Sustainable Transportation,** Berlin: springer texts in business and economics, 2015, p 18.
[2] Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010, p: 19.

والبيئة ،حيث لا يتم ذلك إلا عن طريق مراعاة تنمية الموارد البيئية لتلبية حاجات الأفراد في الوقت الحالي دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على تلبية حاجات الأجيال القادمة[1].

- **سنة 1992 م:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "مؤتمر قمة الأرض"في جوان 1992 بـ" ريو دي جانيرو "بالبرازيل والذي ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة والذي أسفر على:

- جدول أعمال القرن 21 وهي خطة عمل محددة الأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الواحد والعشرين؛

- إنشاء جمعية عامة للجنة التنمية المستدامة لضمان المتابعة الفعالة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[2].

- **سنة 1995م:** انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بمدينة كوبنهاجن الدانماركية، حيث كان لهذا المؤتمر أهمية بالغة في تحديد البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال الإقرار بالالتزامات التالية:

- القضاء على الفقر في العالم؛
- العمل على تحقيق العمالة التامة والقضاء على البطالة؛
- تحقيق الاندماج الاجتماعي بما في ذلك تكافؤ الفرص؛
- تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف التعليم والرعاية الصحية؛
- تسريع خطى التنمية في البلدان الأقل نموا.

[1] بوحنيفة قوي، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، دار الحديث، ط1، الجزائر، 2017، ص256.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة :الإطار العم والتطبيقات (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا)** ، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2009 ، ص11 .

- **سنة 1996م:** انعقاد اجتماع بلاجيو بمدينة بلاجيو الايطالية، ويعتبر من أهم الاجتماعات التي ساهمت بشكل كبير في إعطاء الصفة العملية لمفهوم التنمية المستدامة ا ولعمل على تطبيقه على أرض الواقع، حيث أسفر عن هذا الاجتماع عشرة مبادئ أساسية وهي[1]:
  - المبدأ الأول :تحديد رؤية واضحة للتنمية المستدامة وأهداف قابلة للتنفيذ؛
  - من المبدأ الثاني إلى المبدأ الخامس :العمل على دمج مكونات المنظومة الشاملة وإعطاء الأولوية للقضايا الهامة؛
  - من المبدأ السادس إلى المبدأ العاشر :تقييم القضايا الرئيسية مع ضمان الاستمرارية في قدرات التنفيذ.
- **سنة 1997م:** نشر بروتوكول كيوتو الصادر عن الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف المنعقد بمدينة كيوتو اليابانية، وقد تضمن هذا البروتوكول عدة إجراءات وسياسات لكافة الدول مع وضع عدة أهداف مخصصة لفترات زمنية معينة لسنوات 2005 م، 2010 م و 2020م، وكان الهدف الرئيسي من بروتوكول كيوتو في العمل على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخصوصا في الدول الصناعية منفردة كانت أو مجتمعة، كما دعا الدول النفطية إلى الاستغلال الأمثل لموارد الطاقة من النفط والفحم والبحث عن مصادر بديلة من الطاقات المستدامة[2].
- **سنة 2000م:** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الألفية، أو ما يسمى بمشروع الألفية الإنمائية أو قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية بمقر الأمم المتحدة وقد وافق ووقع على هذا المشروع 147 دولة من أصل189 دولة عضوا في الأمم المتحدة مشاركة في المؤتمر، وقد ضم إعلان الأهداف الإنمائية

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] عبد المجيد قدي، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 ، ص 219.

للألفية، والتي تعتبر بمثابة دليل استرشادي، مجموعة من المعايير يتم على أساسها قياس معدل التقدم في عملية التنمية المستدامة ، وتتمثل الأهداف :العشر للمؤتمر فيما يلي[1] :

- -القضاء على الفقر والجوع الشديدين؛
- -تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- -تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- -تمكين المرأة في المجتمع؛
- -تخفيف نسبة وفيات الأطفال؛
- -تحسين صحة الأطفال؛
- -تحسين صحة الأمهات (الصحة الإنجابية) ؛
- -مكافحة فيروسات نقص المناعة مثل الايدز والملاريا؛
- -ضمان الاستدامة البيئية؛
- -تطوير شراكة عالمية للتنمية.

- **سنة 2002م:** انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، حيث كان الهدف من انعقاد المؤتمر تقييم الأعمال المنجزة والبحث عن سبل تحقيق الأهداف المتبقية من خلال الإعلان عن المزيد من الالتزامات لتحقيق ذلك عن طريق ما يعرف بخط جوهانسبورغ للتنفيذ ،وعلى غرار باقي المحطات التاريخيات التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة ،فإن مؤتمر القمة العالمية قد أدخل تعديلا على هذا المفهوم ،حيث عرفت خطة جوهانسبورغ لتنفيذ التنمية المستدامة على أ ن ا": ثلاث مسارات منفصلة تشكل ثلاثة أبعاد متداخلة ومتكاملة وهي التنمية الاقتصادية ،التنمية الاجتماعية وحماية البيئة "،على خلاف مؤتمر القمة العالمي

[1] مجموعة الأمم المتحدة، **الأهداف التنموية للألفية**، المذكرة التنموية الثانية، أكتوبر2003 ، ص 04.

لسنة 1992م الذي اعتبر التنمية المستدامة على أ ن ا عملية إنمائية واحدة ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ،فإن الجهود الدولية تمركزت وبشكل كبير على تطبيق الاتفاقيات المبرمة ؛ عوضا عن إبرام اتفاقيات جديدة[1] .

- **06و 17 ديسمبر 2009 م:** انعقاد قمة المناخ بالعاصمة الدانماركية كوبنهاجن ، وتعتبر من أهم المحطات التاريخية التي مرت بها التنمية المستدامة ،حيث شارك فيها 192دولة ممثلة ب 1200 وفدا من جميع دول العالم من بينهم 110 رئيس دولة وحكومة من أجل معالجة والبحث في قضايا التغير المناخي والحد من الاحتباس الحراري والتركيز على ما تم إقراره في مؤتمر كيوتو[2] .
- **20و 22 جوان 2012 م** انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بريو دي جانيرو البرازيلية، ويسمى كذلك بمؤتمر ريو 20 + نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية3 ،وقد حضر القمة 193 دولة ،وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد: المدن المستدامة، الوظائف اللائقة، الطاقة، الأمن الغذائي ،المياه ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث، حيث أعطى المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة ،كما أضاف العديد من الأهداف ودعا إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي اعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها ، وتمحورت عموما أهداف المؤتمر حول[3] :
  - -تأمين الالتزام المتجدد للتنمية المستدامة؛
  - تقييم وتنفيذ مختلف الاتفاقيات البيئية الدولية والأهداف الإنمائية للألفية؛
  - -تقييم التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة والكشف عن التحديات والعوائق التي تعيق الجهود الدولية في تنفيذ التنمية المستدامة والتصدي لها.

[1] Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Op Cit, p19

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[3] June A.Peggett & Nicole T.Carter, **Rio+20: the United Nations conference on sustainable development,** congressional research service, june 2012, Pp: 07.

2- تعريف التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة نمط تنموي عقلاني ورشيد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة والمحافظة على والموارد البيئية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للقضاء على قضايا التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل إن طبقت بأدق معانيها.

وتعددت تعاريف التنمية المستدامة إلى الحد الذي جعل مفهومها محلا للعديد من الانتقادات، ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى عدة عوامل تذكر منها[1]:

- التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة منها والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.
- المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة عبرها :فالحديث عن الاستدامة يتم على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، ويختلف من مستوى لآخر.
- صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك.

وسنورد فيما يلي بعض تعاريف التنمية المستدامة:

ورد لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[2]".

وعرفتها منظمة الأغذية والزراعة سنة 1989 م بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تحقيق استمرار إرضاء حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، أي تلك التنمية التي لا تضر بالبيئة وتكون مناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وملائمة من الناحية الفنية[3].

---

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 64.

[2] Florence Depoers, Cqroline Crauthier, Jean Pascal Crond &Emanuelle Reymud, **le développement durable au coeur de l'entreprise,** édition dernod , Paris , 2006, P : 02.

[3] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسة الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق،2003 ، ص56 .

كما تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة كإجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي[1].

وعرفت التنمية المستدامة على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلا من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض بكامله بدلا من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب منعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش[2]

وعرفت أيضا على أنها السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[3].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات المجتمعات الحالية بشكل متوازن ومتكامل ورشيد مع الأخذ في الحسبان متطلبات الاجيال القادمة بشكل فعال، مستمر ودائم.

[1] مصطفى يوسف كافي، **اقتصاديات البيئة**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014، ص 72.

[2] Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p:4.

[3] رواء زكي يونس الطويل، **التنمية والمستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 79.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

1- مبادئ التنمية المستدامة: تقوم نظرية التنمية المستدامة على مجموعة من المعطيات أو المبادئ إذا توافرت تحقق هدف النظرية وهو التنمية والمتمثلة في[1]:

1-1 الإنصاف :معناه حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته لتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية.

2-1 التمكين :أي أن يكون الإنسان في وضع يتيح له المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم.

3-1 إزالة الفقر :يعتبر الفقر من أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة إذ يعكس درجة كبيرة نوعية الحياة وحصوله على فرص الحياة والمشاركة العامة.

4-1 الديمقراطية :يعتبر مبدأ حيوي من مبادئ التنمية المستدامة، فالناس الذين يتمتعون بالحرية السياسية يمكنهم المشاركة في عملتي التخطيط وصنع القرار، فهو يقاس بعدة مؤشرات من بينها الحكم الصالح، الإطار القانوني والدستوري، الحريات السياسية والمدنية، حرية الصحافة والإعلام.

بالإضافة إلى:

5-1 استخدام أسلوب النظم في عملية إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

لا يعد هذا المبدأ شرطا أساسيا وضروريا لإعداد خطط التنمية المستدامة وتنفيذها، فالبيئة التي يعيش فيها الإنسان ما هي إلا قطاع فرعي من النظام الكوني ككل، كما أن حدوث أي تغيير في محتوى أي نظام فرعي فإنه سينعكس ويؤثر على باقي الأنظمة الفرعية الأخرى وبالتالي على النظام الكوني ككل، فالتنمية المستدامة تعمل على تحقيق توازن مختلف النظم الفرعية وذلك لضمان توازن النظام البيئي

[1] ناظم عبد الله عبد المحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي، **تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005–2012**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد6 ، العدد 12 ، الناشر جامعة الأنبار، العراق، 2014 ، ص 219.

الكلي ،لذلك فإن استعمال أسلوب النظم في تخطيط وتنفيذ التنمية المستدامة يلعب دورا كبيرا في تحقيق التكامل والتوافق بين أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية دون أن يكون هناك تقدم أي بعد على حساب الآخر[1].

6-1 المشاركة الشعبية:

وذلك من خلال مشاركة كافة الهيئات الرسمية والأفراد في عملية رسم سياسات التنمية المستدامة، تنفيذها وتقييمها، ما يعني أ ن التنمية المستدامة تبدأ من أسفل إلى أعلى أي من المستوى المحلي ثم الإقليمي فالوطني، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه المجالس البلدية والحكومات المحلية والتي تصدر بصفة يومية العديد من القرارات التي تخدم مصالح المجتمع، وتتضمن هذه القرارات ما يلي[2]:

- زيادة الاستثمار في نظم المواصلات وإنشاء شبكة طرق فعالة والتي من شأنا التقليل من كلفة النقل للتخفيف من حدة تلوث الهواء بالإضافة إلى الاعتماد على الموارد المتجددة بشكل دائم وتطويرها واستغلال الموارد غير المتجددة استغلالا عقلانيا وتوزيع عوائد النمو والتنمية توزيعا عادلا بين مختلف الأماكن ا ولأقاليم من جهة ومختلف الطبقات من جهة أخرى؛
- الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتي تلحق أضرارا بطبقة الأوزون باتخاذ كافة الإجراءات التي تمنع من استهلاك الموارد التي تتسبب في انبعاث كافة هذه الغازات؛
- إدارة ومعالجة النفايات باستحداث أمثل السبل من خلال تدوير النفايات وإعادة تصنيعها.

2- أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص لجميع أفراد المجتمع، كما تسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لهم من تعليم وصحة وتطوير القدرات والكفاءات، وكذا جميع

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص132.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، **التنمية المستديمة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 33.

حقوق الإنسان الأساسية وبالدرجة الأولى القضاء على الفقر وعلى جميع أنواع التمييز بين البشر من خلال أساليب وآليات رامية إلى جملة من الأهداف[1].

ولقد تم استحداث أهداف جديدة للتنمية المستدامة للفترة مابين 2016 و 2030 والتي حلت مكان الأهداف الإنمائية المتفق عليها من طرف الحكومات سنة 2000 ، حيث بتاريخ 2015/07/25 بنيويورك إجتمع أكثر من 150 من قادة العالم للإتفاق وتحديد أهداف التنمية المستدامة وفق خطة عمل مدتها 15 سنة يبدأ سريانها من 01 جانفي 2016 إلى غاية نهاية سنة 2030، التزمت من خلالها 193 دولة عضوه في الأمم المتحدة بتحديد سبعة عشرة هدفا انمائيا تقوم على مجموعة من العناصر ذات أهمية حاسمة مع الاستعانة بمجموعة من المؤشرات العالمية بغرض رصد واستعراض مدى التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة سنة 2030 بهدف تصنيفها وجمعها في سياق تقرير سنوي.

كما أن أهداف التنمية المستدامة هي دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض، وتدرك هذه الاهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة[2].

إن أهداف التنمية المستدامة 2030 أوسع نطاق من أهداف الألفية وهذا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية للتنمية التي تعمل لصالح الجميع والتي تنطبق على جميع دول العالم بعد ما كانت الأهداف السابقة مركزة في البلدان النامية فقط، لتغطي بذلك أهداف الابعاد الثلاثة

[1] Eraqi M .I, **Eco-TOURISME Resources Management : a case Study of the Red Sea Coast of Egypt**, An International Sustainble Development in Emerging Markets : Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 2003, p 173.
[2] United nation development programme (UNDP) ,Human Development Report2015 : work for Human Development ,New york ,NY 10017,2015,p02.

للتنمية المستدامة، ويمكن أن نوجز الأهداف الجديدة لمواجهة التحديات العالمية والتي كان عددها سبعة عشر 17 هدفا تم تقسيمها كما يلي:

أ/الأهداف الاجتماعية:

إن خطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعددة الأوجه، فهي تسهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كما تحسن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، إذ تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها.1

وتتمثل الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة فيما يلى:

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُه مش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
7- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

ب/الأهداف الاقتصادية:

تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة مع ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات

المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات، فهي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وهذا بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية الذي بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية واستعمال التكنولوجيا النظيفة واعتماد الاقتصاد الأخضر بهدف الوصول إلى رفاهية متزايدة لكافة أفراد المجتمع ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال.

فالتنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، كما تعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني 1 ، فالأهداف التي تم تحديدها في الجانب الاقتصادي هي:

1- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

4- إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

5- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

6- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بين هذه البلدان.

7- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ث/الأهداف البيئية:

تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البيئة بالتركيز على نشاطات الأفراد والبيئة المحيطة بهم، فهي تهدف خصوصا إلى ما يأتي:

1- حماية النظم الإيكولوجية البر ية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

2- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

3- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره[1].

ويمكن تلخيص أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 في الجدول التالي:

الجدول رقم (II -2): أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030

الرقم	الهدف	الوصف
01	القضاءعلى الفقر	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
02	القضاء التام على الجوع	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.
03	الصحة الجيدة والرفاه	ضمان مرتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
04	التعليم الجيد	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
05	المساواة بين الجنسين	تحقيق المساواة بين الجنسين ومركين كل النساء والفتيات.
06	المياه النظيفة والنظافة الصحية	ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
07	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
08	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تعزيز النمو الإقتصادي والشامل للجميع والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة.
09	الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية	إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار.

[1] تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية، 2016، ص 16.

10	الحد من أوجه عدم المساواة	الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
13	العمل المناخي	إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14	الحياة تحت الماء	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15	الحياة في البر	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التن وع البيولوجي
16	السلام والعدل والمؤسسات القوية	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيه أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاصة للمساءلة والشاملة للجميع على جميع المستويات.
17	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	تعزيز وسائل التنفيد وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: من إعداد الطالب استنادا على تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016 ص 17.

المطلب الثالث: مؤشرات و أبعاد التنمية المستدامة

1- مؤشرات التنمية المستدامة:

يتم استخدام المؤشرات من أجل قياس مدى التقدم والإنجاز المحقق في مجال التنمية، ويعرف المؤشر على أنه أداة تصف كمية موجزة، وضع أو حالة معينة، أما فيما يخص المعاملات أو الأدلة فهي عبارة عن قياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات التي تم تجميعها بطريقة إحصائية

معينة، لغرض وصف الحالة أ ووضع قائم ويكون بصورة أكثر شمولية وواقعية، وعادة نقوم بقياس التنمية لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1] :

- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، وما ينتج عنها من تعديل للمسار أو الاستمرار بنفس الاتجاه؛
- تقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة؛
- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة والاستفادة من تجارب الآخرين.
- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف، بحيث هل ممكن أن تسير عليه التنمية بشكل سريع أو بطيء أو متناسب؛

ولقد مرت صياغة مؤشرات التنمية المستدامة في مطلع التسعينات لغرض الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، حيث ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها من أهمها برنامج الأمم المتحدة" لجنة التنمية المستدامة " المنبثقة عن قمة الأرض والذي تضمن نحو 134 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية : اقتصادية، اجتماعية، بيئية و مؤسسية، وثم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي[2] :

- **مؤشرات القوى الدافعة** :وتصنف الضغوطات التي تمارسها مختلف أنماط الأنشطة كالنشاط الإنساني وانبعاثات الكربون.
- **مؤشرات الحالة** :وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والتربة والجو.
- **مؤشرات الاستجابة** :توضح وتلخص التدابير المتخذة والتي تم العمل بها.

[1] عدنان داود محمد العذاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، دار غيداء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، عمان، 2016 ، ص50.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، المكتب الجامعي الحديث، .الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 213 ، ص 146.

وتتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنها توصيات أجندة القرن الواحد والعشرون والمتمثلة في:

أ- المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر الرفاه الاقتصادي أهم عامل في تحسين الرفاه في المجالات الأخرى، ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد على المدى الطويل[1]، بحيث تأثر السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية بتوزيع عادل للثروات بين أفراد المجتمع مما ينعكس على توفير الأساسيات والكماليات لأفراد المجتمع ككل، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك ومنها:

- **البنية الاقتصادية :**

ويتم تقييم الأداء الاقتصادي للدول من خلال:

- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.
- الميزان التجاري للدولة نسبة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات.
- نسبة المديونية الخارجية وحجمها ومدى المساعدات المالية المقدمة ونسبتها بالناتج الوطني وحصة الفرد منها.

- **أنماط الإنتاج والاستهلاك:**

نجد أن معظم الدول تحولت إلى الأنماط الاستهلاكية وأنماط إنتاج غير مستدامة تستنزف الموارد بشكل غير مدروس، وتقاس مؤشرات الإنتاج والاستهلاك بالمؤشرات التالية:

- مدى كثافة استخدام الموارد في النت اج ويقصد هنا كل المواد الخام الطبيعية.

[1]محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009/2008، ص 147.

- معدل استهلاك الفرد السنوي من الطاقة.
- كمية النفايات المنزلية والصناعية وإعادة تدويرها.
- توافر النقل والمواصلات وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة مع نوع المواصلات المستعملة سيارة خاصة طائرة وسائل النقل العامة.

ب- المؤشرات الإجتماعية:

وتتمثل في العدالة الاجتماعية وهي ترجمة للمساواة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع، فالمؤشرات الاجتماعية تعني توفير الظروف للأفراد كالصحة والتعليم والعمل وغيرها حتى يتمكنوا من تحقيق:

- **المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر:**

إذ تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة، والمساواة يمكن أن تكون مجالا للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وعموما يتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول العدالة الاجتماعية وهما[1]:

- نسبة عدد السكان الذين هم تحت خط الفقر.
- مقدار التفاوت والفارق بين الفئة الأفقر في المجتمع والأغنى فيه.

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص151.

- **الرعاية الصحية المتاحة لأفراد المجتمع:**

توفير الرعاية الصحية تكون غالبا ممركزة على مستوى المناطق النائية كالقرى والأرياف، نظرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم المشاكل البيئية بها، لذا وجب السيطرة على الأمراض الوبائية المتوطنة وخاصة منها المتنقلة عن طريق الماء أو الحيوان الناجمة عن تلوث البيئة، أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

- التغذية الصحية لأفراد المجتمع.
- حالات الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات وعند الولادة.
- مدى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل.
- نسبة أفراد المجتمع الموصولين بشبكات الربط الصحي للمياه الشروب والمياه القذرة.

- **التعليم :**

والذي يعد أهم حقوق الإنسان لأنه السبيل الأهم لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمع بصفة خاصة وللأمة بصفة عامة، وذلك من خلال إعادة ت وجيه التعليم نحو سبل التنمية ومجالاتها، وزيادة فرص التدريب وتوعية فئات المجتمع بأهمية التعليم ومن مؤشرات قياس مدى التعليم في التنمية المستدامة هي:

- القضاء على الأمية، مع تحقيق المساواة في التعليم الابتدائي.
- ضمان وفرة المتدربين لكل أبعاد التنمية الأساسية.
- إدراج مناهج ذات بعد بيئي لمناهج التعليم المبرمجة.

- **النمو السكاني :**

حيث يؤثر النمو السكاني السريع والنزوح الريفي إلى المدن في التنمية المستدامة، وتؤدي إلى إعاقة التخطيط الاقتصادي والعمراني، ويتم قياس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

- **الأمن :**

حماية أفراد المجتمع من الجرائم ويكون هذا بتحقيق الديمقراطية والعدالة والمساواة والسلم الاجتماعي، ويكون مؤشر قياس ذلك بنسبة معدل مرتكبي الجرائم في المجتمع.

ت- المؤشرات البيئية:

تؤثر الأنشطة البشرية تأثيرا متزايدا في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاهية الأفراد وازدهار الأنشطة الاقتصادية، ولا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد يلزم تغيير الاتجاه السائد الذي يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وتنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية إن أمكن لحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية، والمتمثلة في[1]:

- **استخدامات الأراضي:**

التشجيع على إتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسات والتخطيط لاستعمال الأراضي للهياكل الأساسية ولخدمات النقل وشبكاته التي تعزز التنمية المستدامة، بغية توفير نقل آمن وميسور المنال يتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض التلوث، وتقليل ازدحام المرور وتقليل الآثار الصحية الضارة، والحد من تمدد المناطق الحضرية، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات والظروف الوطنية، ومكافحة ظاهرة التصحر والجفاف، والحد من تقلص الغابات والمساحات الزراعية التي قضى عليها الزحف العمراني، وأهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي تتمثل في[2]:

[1] عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015 ، ص18.

[2] خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر، 2009 ص86.

- **الزراعة** :يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- **الغابات** :يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، ومعدلات قطع الغابات.
- **التصحر** :يتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **التغيرات في الغلاف الجوي:**

إن التغيرات في الغلاف الجوي للأرض وما نتج عنها من احتباس حراري وثقب الأوزون وتلوث الهواء، كان لابد من مواجهته والتقليص من مسبباته أو القضاء عليها من خلال العمل على استعمال التكنولوجيا النظيفة التي تقلل من حدة الانبعاثات بالمصانع واللجوء إلى وسائل طاقة بديلة عن الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري، ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال تم عقد عدة مؤتمرات من أجل معالجة مشكل تغير المناخ والاحتباس الحراري وكانت أهمها قمة كوبنهاغن بالدانمرك من 7 إلى 18 ديسمبر 2009 ، ونميز ثلاث مؤشرات رئيسية في هذا الجانب وهي:

- **التغير المناخي** :يتم قياسها من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- **ترقق طبقة الأوزون** :يتم قياسها من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- **نوعية الهواء** :يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات لهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ث- المؤشرات المؤسساتية:

ينبغي أن تكون التدابير اللازمة لتعزيز الترتيبات المؤسسية للتنمية المستدامة في جميع المستويات متخذة في إطار جدول أعمال القرن 21 وهذا عن طريق تعزيز الالتزامات بالتنمية المستدامة والسعي نحو تكامل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن، وتوفير تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، فضلا عن البرامج والأساليب وتعزيز مشاركة وإشراك المجتمع المدني إشراكا فعالا في

تنفيذ الخطط والبرامج، فضلا عن تعزيز الشفافية والمشاركة العامة على نطاق واسع لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة، ومن أجل تحسين وتعزيز المؤشرات المؤسساتية يجب تحسين ما يلي:

- الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة التنمية :ويتمثل في الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدول من أجل تحقيق الاستدامة والإطار التشريعي المحلي المساعد على ذلك، والاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الدولة مع العالم الخارجي، ضمن إطار من التعاون[1]
- قدرة مؤسسات الدولة على تحقيق التنمية المستدامة :وتقاس من خلال الإمكانيات العلمية والبشرية والاقتصادية والسياسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن ذكر المقاييس التالية[2]:
  - تنفيذ الاتفاقات الدولية المبرمة.
  - عدد أجهزة الراديو أو اشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.
  - خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
  - الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث الطبيعية.

كما أن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر عدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي، كما تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدولة المعنية في برامجها التنموية في ميادين تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية هو ما سينجم عنه جملة من القرارات تخص مجلات متعددة.

2- أبعاد التنمية المستدامة:

معظم الباحثين يركز على وجود ثلاثة أبعاد رئيسية متفاعلة لعملية التنمية المستدامة وهي الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث أن البعد الاقتصادي يتعلق برفع معدلات نمو الدخل وتحقيق العدالة

[1] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره ص102.

[2] تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك،2001.

التوزيعية إضافة إلى زيادة رفاهية المجتمع والحد من الفقر، في حين أن البعد الاجتماعي يتمثل في حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وسليمة مع ممارسة كافة الأنشطة بكل حرية والحصول على نصيبه من الثروات والخدمات الاجتماعية التي بدورها تحسن من مستوى المعيشة دون تقليل فرص الأجيال القادمة في الحصول على نفس الحقوق ، أما البعد البيئي فيعتبر العمود الفقري للتنمية المستدامة إذ يهتم بإدارة الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية ، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(II-1) : أبعاد التنمية المستدامة

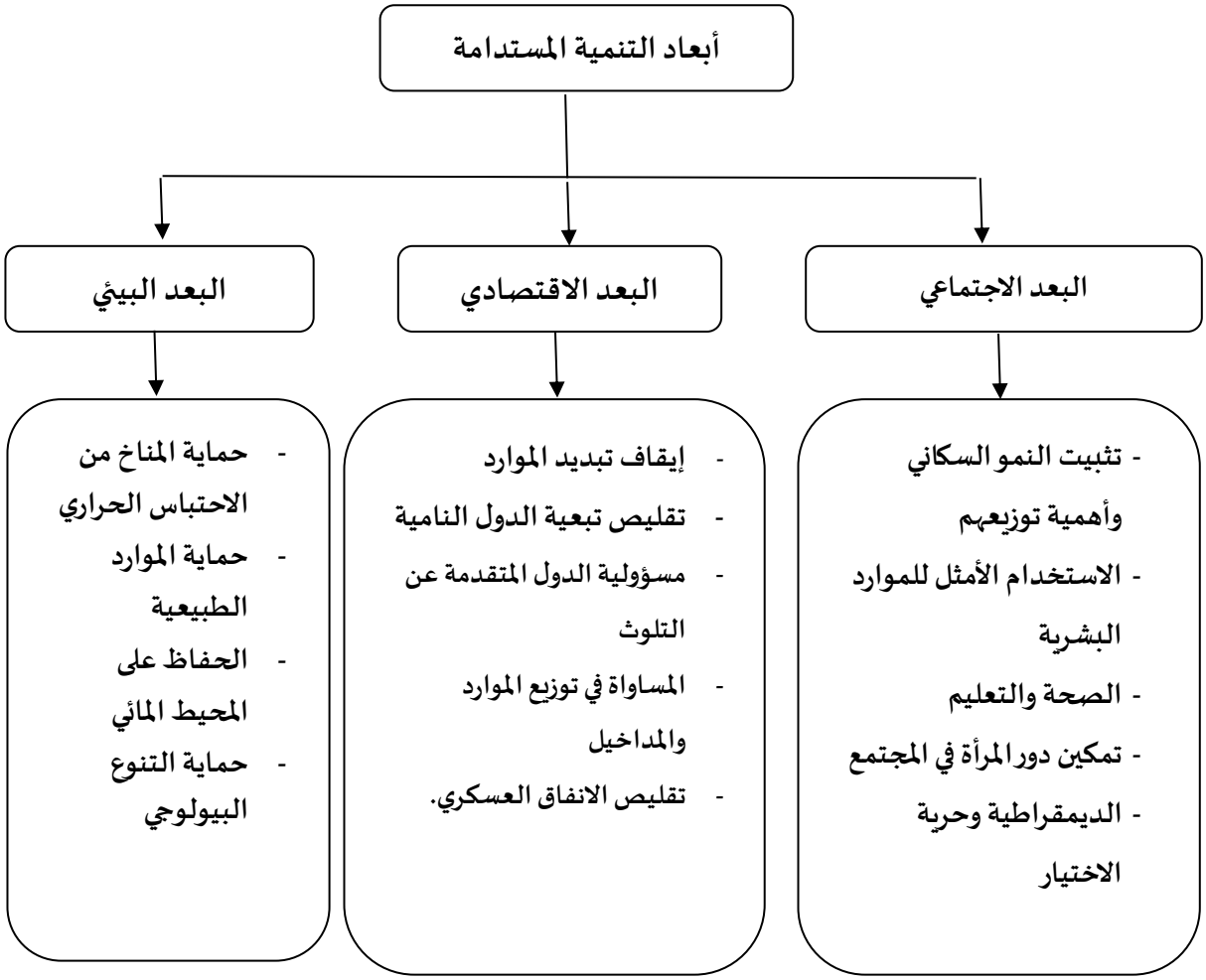

المرجع: من اعداد الطالب، استنادا على خالد مصطفى قاسم، **إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

2-1 البعد الاجتماعي:

وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، حيث يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل والتي ترتكز أساسا على القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد[1].

ويتضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ما يلي[2]:

2-1-1 تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعهم:

وذلك باتخاذ كافة التدابير التي تساعد على تثبيت النمو السكاني لأن مدى قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروف بدقة كما أ ن هناك أهمية لتوزيع السكان وذلك بالنهوض بالتنمية المكانية التي تحد من حركة الهجرة إلى المناطق الحضرية.

2-1-2 الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

وذلك من خلال إعادة توجيه الموارد البشرية وإعادة تخصيصها واستخدامها استخداما كاملا مع تلبية كافة الاحتياجات البشرية الأساسية.

2-1-3 تمكين دور المرأة في المجتمع:

يلعب دور المرأة أهمية خاصة في الاقتصاد والمجتمع حيث تعتمد الكثير من الاقتصاديات العالمية على المرأة في الكثير من المجالات الاقتصادية كالصناعات الصغيرة، الزراعة، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008، مداخلة، تحت عنوان :الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ص 09.

[2] خالد مصطفى قاسم، **إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 30.

2-1-4 الصحة والتعليم:

وذلك بالعمل على توفير الرعاية الصحية الكافية لجميع أفراد المجتمع مع تطوير الأنظمة التعليمية التي تهتم بالكيف لا بالكم وتوفير التعليم لكافة الطبقات الاجتماعية دون استثناء.

2-1-5حرية الاختيار والديمقراطية:

حيث لابد أن يكون المجتمع السياسي قائما على أساس حرية الاختيار والتعبير مع المشاركة في الحكم والمساءلة والشفافية بإشراك كافة الفاعلين في التخطيط والإدارة.

2-2 البعد الاقتصادي:

تضاعف الاقتصاد العالمي أربع مرات على مدار ربع قرن، مستفيدا من مئات الملايين من البشر وهذا ما قابله تدهور 60% من الخدمات والسلع الإيكولوجية التي تعتمد عليها المعيشة أو استخدمت بطريقة غير مستدامة .ويُعزى هذا بالطبع إلى أن نمو الاقتصاد في العقود الأخيرة تحقق أساسا عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية، دون السماح للمخزونات بإعادة التولد، وعن طريق السماح بخسارة وتدهور واسع النطاق للنظام الإيكولوجي[1].

ويتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ما يلي:

2-2-1 إيقاف تبديد الموارد:

وذلك من خلال التخفيض من معدلات الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية عبر تحسين مستوى الكفاءة الاستغلالية للموارد وإحداث تغيير جذري لأساليب الحياة.

2-2-2 تقليص تبعية البلدان النامية: من خلال التوسع في التعاون الإقليمي بين هذه الدول وتنمية التجارة فيما بينها والذي سيؤدي إلى استثمارات ضخمة في رأس المال البشري مع استخدام تكنولوجيا أكثر

[1] Vers une économie verte, Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse à l'intention des décideurs, Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2011.P:03.

حداثة وقل إضرارا بالبيئة، مما يساعدها على التحول من اقتصاد قائم على التبعية إلى اقتصاد قائم على الاعتماد على الذات.

3-2-2 مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته :

تسهم الدول المتقدمة بشكل كبير في التلوث البيئي العالمي نتيجة استهلاكها المتراكم وغير العقلاني للموارد الطبيعية، وهذه البلدان لديها ما يؤهلها من الموارد المالية، البشرية والتكنولوجية لكي تكون كفيلة بحل مشاكل التلوث من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة واستغلال الموارد بدرجة أقل مع حماية النظم الطبيعية.

4-2-2 المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت المداخيل:

إن عدم المساواة والتفاوت في توزيع المداخيل والثروات من الظواهر المنتشرة في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء مع مراعاة اختلاف النسب الموجودة بينهما، إذ لابد من التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية.

1-1-5-تقليص الإنفاق العسكري:

حيث أن الإنفاق العسكري أصبح من أولويات الاقتصاد سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وهنا تستدعي الضرورة لتحويل ولو جزء بسيط من النفقات العسكرية وتخصيصه للإنفاق على احتياجات التنمية.

3-2 البعد البيئي:

ويتضمن البعد البيئي للتنمية المستدامة ما يلي[1] :

1-3-2حماية الموارد الطبيعية: وتتضمن صيانة وحماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وذلك من خلال حماية التربة، عدم الإسراف في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية.

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 33.

2-3-2 الحفاظ على المحيط المائي :حيث لا بد من العمل على صيانة المياه وتحسين نوعيتها والحد من الاستخدامات المبددة للثروات المائية وتحسين كفاءة شبكات إمداد المياه.

3-3-2 صيانة التنوع البيولوجي:

إذ أن النظم الايكولوجية والغابات والعديد من الملاجئ الفريدة تتعرض للإتلاف والتدمير السريع، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى صيانة التنوع البيولوجي والحد من عملية إتلاف وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية.

4-3-2 حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

والذي ينتج عن انطلاق الغازات الدفيئة الضارة والذي يكون لها انعكاسات سلبية على استقرار المناخ والنظم الايكولوجية وتدمير طبقة الأوزون، لذا لا بد من تجنب هذه الأخطار المضرة بالكائنات الحية.

ويوجد من الباحثين من يضيف بعدا رابعا للتنمية المستدامة وهو البعد التكنولوجي، إذ أن التكنولوجيا تسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، كما أن آخر ما توصل إليه التطور التكنولوجي من تكنولوجيا أكثر حداثة وأقل تلويثا للبيئية ساهم بشكل كبير في خفض معدلات التلوث وهي أكثر استخداما من قبل الدول المتقدمة، لذا أصبح من المستحسن على الدول النامية الإسراع بالأخذ بهذا النوع من التكنولوجيا واستخدامها في معظم منشآتها الصناعية[1] .

[1] ماجد أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية **المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة** المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، العدد01 ، المجلد 12، 2006، ص 164.

المبحث الثاني: دور الاستثمار السياحي في تفعيل التنمية المستدامة

يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الجالبة للمداخيل دون الحاجة إلى شحنها وتوصيلها للمستهلك، ذلك لأن السائح يأتي إلى الموقع السياحي ويقتني مختلف السلع والخدمات في البلد المضيف، وهذا في الواقع يولد أنماط من المنافع والتكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك[1].

المطلب الأول: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يعد الاستثمار السياحي من بين أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم التي لها دور فعال في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، كما تعد مصدرا للعملات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية والتنمية المستدامة، حيث ينعكس تأثير الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي على جملة من المتغيرات الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

1- تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية:

تسعى كافة الدول من خلال إقامتها للمشاريع الاستثمارية إلى تحسين ميزان المدفوعات، بالنظر إلى أن الحركة السياحية تنتج عنها إيرادات كما أنها تؤدي إلى مجموعة من النفقات، لذلك فإنها تعتبر عنصر من عناصر ميزان المدفوعات يسجل في المجموع الجزئي لميزان السلع والخدمات تحت عنوان " السياحة"، ويمثل الاستثمار السياحي مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية والتي تسعى معظم دول العالم لا سيما النامية منها للحصول عليها نظرا لأهمية الإيرادات السياحية ودورها الأساسي في تحقيق فائض في ميزان مدفوعات العديد من الدول خاصة السياحية منها، وبالتالي التأثير على المركز السياحي للدولة مقارنة بغيرها من الدول السياحية لذلك فإن الاستثمار السياحي يمثل صناعة يمكن أن يكون عائدها أكبر وأسرع من عائدات القطاعات الأخرى باعتبار أن السائح يتوجه إلى دولة معينة والتي يحصل فيها على خدمات سياحية

[1] بوعقلين بديعة، الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، جامعة .الجزائر، 2006، ص 46.

مقابل دفع مبالغ مالية تمثل نفقات الإقامة والنقل وخدمات أخرى وهو ما يميز الصناعة السياحية عن باقي القطاعات الأخرى التي يخصص جزءا من إنتاجها للتصدير الذي تترتب عليه مصاريف متنوعة منها الشحن والتأمين.

إضافة إلى ذلك فإن الاستثمار السياحي يساهم بشكل كبير في دعم ميزان المدفوعات، ويتحقق هذا الدعم خصوصا نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية، وكذلك في إنجاز الاستثمارات المتعلقة بهياكل البنية التحتية و المشاريع الخاصة بإنتاج المستلزمات السلعية والخدمية المرتبطة بالنشاطات السياحية[1]، حيث يساهم الاستثمار السياحي بدرجة ملموسة في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير جزء من العملة الصعبة الضرورية لتنفيذ الخطط التنموية، إذ أن الاستثمار في القطاع السياحي يشكل أحد أهم مصادر جذب رؤوس الأموال الأجنبية و تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.

هذا وتتوقف قيمة الإيرادات في السياحة على عدد الزائرين وعلى متوسط ما ينفقه هؤلاء السائحين داخل البلاد، ويهتم المسؤولين بالمنتجعات والفنادق والشركات السياحية بمستوى إنفاق السياح وعادة ما يصنفوهم على هذا المستوى[2].

2- خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي:

تمارس القوة البشرية العاملة دورا كبيرا في الصناعة السياحية، شأنها شأن أي صناعة أخرى وبسبب اتصال السياحة بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى في الدولة كقطاع البناء والصناعة والزراعة والقطاعات الخدماتية الأخرى، فلا شك أن زيادة الاستثمارات السياحية سيؤدي إلى زيادة العمالة بطريقة مباشرة داخل قطاع السياحة وبطريقة غير مباشرة في القطاعات الأخرى التي تتأثر بالسياحة وتؤثر فيها.

[1] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2 ، المكتب العربي .الحديث، الإسكندرية،1999 ، ص25 .
[2] محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 246.

ويختلف أثار السياحة على العمالة حسب الأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولوياتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها، وتشير مختلف الدراسات التي أجريت عن أثار السياحة المباشرة وغير المباشرة على العمالة إلا أن الاستثمارات السياحية تختلف بالنسبة للفنادق وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة فندقية. وبالنسبة لباقي النشاطات السياحية تختلف الوظائف الجديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تخلقها الفنادق، وبذلك تكون المحصلة النهائية أن الاستثمار السياحي يخلق3.75 وظيفة مباشرة لكل غرفة فندقية بالإضافة إلى الوظائف غير المباشرة في القطاعات الأخرى أي أن السياحة تخلق نوعين من العمالة[1].

المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة

إن مجرد التباين والاختلاف بين ثقافات السكان وعاداتهم وتاريخهم في حد ذاته أهم عناصر الجذب السياحي، التي قد تؤدي إلى تغيير في أذواق وأنماط المعيشة السائدة بالإضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية ممثلة في العناصر التالية:

1- التطور الاجتماعي:

يعتبر الاستثمار السياحي وما ينتج عنه من سياحة من أهم أسباب التطور الاجتماعي في الدول السياحية، حيث تتيح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهد قم واتصالهم المباشر مع السياح، وهو ما يساهم في اكتساب الخبرات والقيم السليمة بالإضافة إلى مساعدتهم على الانفتاح على العالم الخارجي[2].

كما ينشأ التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسياح نتيجة احتكاك السائحين مع

[1] موفق علي، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 97.

[2] خالد قاشي، حجال السعيد، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، يومي 27-28 سبتمبر 2015، ص 11.

أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة، المحلات أو أثناء التجول في المناطق السياحية، ويأخذ هذا التطور أشكالا مثل اكتساب أفراد لعادات وقيَّم سليمة من السائحين مثل احترام القوانين والنظام والآداب السلوكية.

2- الاهتمام بالعادات والتقاليد والتراث والبيئة:

تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم والتقاليد والمعالم والتراث الشعبي والفني، كما يعمل الاستثمار السياحي على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السياح على المقومات الثقافية للمجتمع المضيف، ويتبع انجازاته وتطوره في هذا المجال بالإضافة إلى الاطلاع على الثقافات الأجنبية الوافدة من خلال هؤلاء السياح بما يحملونه من أفكار واهتمامات.

3- التحولات الطبقية لأفراد المجتمع:

يساهم الاستثمار السياحي من خلال مشاريعه الكبرى التي تقام في إطار التنمية السياحية على تشجيع العديد من العاملين في قطاعات أخرى على ممارسة الأنشطة السياحية مما يؤدي إلى زيادة دخلهم ومكاسبهم ورفع مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث ينقلهم من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة أعلى وهو ما ينعكس على سلوكهم وتطلعاتهم واتجاهاتهم التعليمية والصحية.

المطلب الثالث: دور الدولة في تفعيل التنمية المستدامة

تعتبر الدولة هي صاحبة السلطة العليا والنهائية في أي إقليم في العالم ولا يوجد إزاءها سلطة تمثل سلطتها، لذلك يعتبرها الكثير من المفكرين السياسيين منظمة المنظمات لأنها تحمل في داخل وطنها أو إقليمها لواء وشمولية السلطات على الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها[1].

[1] محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص74.

وينبغي الإشارة إلى قضية الخلط والالتباس حول الدولة والحكومة وكأنها مفهوم واحد، لأن الحكومة مؤسسة تنفيذية وحدود مسؤوليتها هو إدارة شؤون المجتمع وهي جزء من الدولة التي تضم السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية، أي أن الدولة هي الجهاز السياسي والقانوني والإداري والاقتصادي الذي يقوم بتنظيم الحياة الاجتماعية داخل المجتمع، وأن الحكومة هم الأشخاص الذين يحكمون باسم الدولة.

وللدولة دور فعال وهو تحقيق التنمية التي تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ومن هذه الركائز[1]:

- تنمية تلبي الاحتياجات الأساسية؛
- تنمية تعتمد على الذات أولا؛
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائم؛
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية؛
- تنمية بعيدة عن التبعية؛
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.

1- دور الدولة في الحياة الاقتصادية:

يقترح الباحثان روبرت بولاوين وجيرالد ماير أربعة حقول العمل الحكومي وهي:

- المشاريع الحكومية الإنتاجية المباشرة في القطاعات التي تقل ربحيتها أو ترتفع مخاطرها مما لا يجذب أصحاب النشاط الخاص للاستثمار فيها؛
- النشاط الحكومي الاقتصادي في قطاعات قد يستطيع الأفراد أن ينشطوا فيها إلا أن مستوى نشاطهم لا يرقى إلى نفس مستوى نشاط الحكومة؛

[1] عبد الحسين زداي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، 2001، ص 124.

- توفير الأسواق عن طريق تشجيع انشاء المؤسسات بمختلف صيغها والمناسبة لكل قطاع ودمجها في السوق الداخلية مع السعي الجاد مع جميع دول العالم لإيجاد أو توسيع الأسواق الخارجية لمنتجاتها؛

2- دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

من بين الأدوار الهامة والأساسية للحكومات والتي جاء بها الفكر الكنزي هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسيات الاقتصادية المختلفة، ويتضمن الاستقرار الاقتصادي أساس القضاء على مشاكل التضخم والبطالة إضافة إلى تحقيق استقرار النمو.

3- دور الدولة في مكافحة الاحتكار وحماية الصناعات الناشئة:

يعتبر تركيز القوة الاقتصادية لدى بعض المؤسسات الخاصة كما هو الحال في الاحتكار واحتكار القلة تهديدا للحرية الاقتصادية، فالتمتع بقوة احتكارية يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع لها على حساب بقية أفراد المجتمع.

كما يتمثل دور الحكومات في حماية صناعاتها الناشئة من المنافسة الأجنبية، إذ توصلت الدراسات إلى أن هناك ارتباطا طرديا وقويا بين معدل الحماية ومعدل نمو الإنتاجية للصناعات الناشئة في القطاع الخاص وتبين أن معدل نمو الإنتاجية في الصناعات والمنشآت المحمية كان أعلى منه في الصناعات والمنشآت الغير محمية.

2- الدور الاجتماعي للدولة: يتوقف جوهر التنمية الاقتصادية على الكيفية التي يتم بموجبها تشغيل الأفراد وتوجيههم نحو تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وخدمات نافعة لسد حاجات المجتمع، لذا فإن الدور الاجتماعي للدولة يتمثل في[1]:

[1] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 190-192.

1-2 الاستثمار في العنصر البشري:

وهو العمل على تعليم وتدريب وتطوير العنصر البشري ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية وبالتالي أعلى أجرا ما يفتح أمامه فرص أكبر للعمل وزيادة في الأجر، ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، ومن ثم فإن دور الدولة ضروري ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب، بل إن وضع السياسة التعليمية المجتمع تعد من صميم مسؤوليات الدولة.

2-2 دور الدولة في الحد من الفقر:

إن عملية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تسود معظم الدول النامية حاليا، تصبح تلك الفئات التي تعاني من الفقر هي أشد الفئات تأثرا بنتائج تلك الإصلاحات حيث يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج، ما يتطلب قيام الدولة بإجراءات معينة علاجا لتلك الآثار، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص حتى وإن كان جانب من عائداتهم يوجه للنواحي الاجتماعية، وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء القيام بالدور الرئيس في الحد من الفقر والقضاء عليه.

3-2 دور الدولة في تأمين الخدمات الصحية:

يتمثل دور الدولة في دعم قطاع الخدمات الصحية حيث يعد المستوى الصحي وراء إنتاجية المجتمع، وعن انخفاض مستويات الدخل وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للفئات الأقل دخلا في المجتمع.

3- دور الدولة في حماية البيئة

يعتبر تحقيق التوازن البيئي هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة، وبالتالي فمن الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع، ومن أبرز الاجراءات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة ما يلي[1]:

[1] سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص 78.

- تشجيع استخدام تكنولوجيا والبحث عن مصادر للطاقة النظيفة في المصانع والمشاريع الاستثمارية.
- استخدام أساليب اقتصادية في تحقيق حماية البيئة لا تقل بميكانيكية السوق.
- فرض غرامات على مخالفي قواعد حماية البيئة مع ضرورة ادراج مقدار الغرامة ليتناسب مع مقدار خطر المخالفة.
- التشريعات البيئية يمكن أن تكون أداة فعالة في تنقية البيئة إذا ما تم التزام بتطبيقها.

4- دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لتفعيل التنمية المستدامة:

يتمثل دور الدولة هنا في أشكالا متعددة مثل نشاط المحاكم في محاربة الفساد في علاقة الشركات مع الأجهزة الحكومية المركزية، أو دفاع المساهمين عن حقوقهم في مراقبة أعمال الشركات الحاملين لأسهمها، أو إنشاء هيئات وجمعيات من بعض أرباب العمل للمناداة بتطبيق مبادئ الأخلاقيات العامة في تصرفات الشركات التي لا تحترم البيئة وتسيء إليها والتي تسرح العمل بشكل عشوائي ولا تساهم في إنشاء فرص عمل جديدة.

كما أن تقليص دور القطاع العام في الإنتاج وانتقال وظائف التولة إلى وظيفة الضبط والتوجيه والدعم المركز، ضمن رؤية تنموية متجددة وواضحة بالنسبة إلى المواقع المجتمعية والإنتاجية الحساسة في المعادلات الاقتصادية الدولية الجديدة، لير اتجاه ليتم وضروري، لكن هذا الانتقال من النور التقليدي لي الدور الجديد لن يعطي مفعوله الجدي إذا لم يجر صلاح أوضاع القطاع الخاص وإدخاله في إطار نفس العقارية المستندة إلى المبادئ الأساسية التنمية المستدامة[1].

[1]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا"، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة الدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 23.

المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة

من بين أهم المراجع التي تطرقت الى مفهوم التنمية المستدامة هو "مستقبلنا المشترك" وهي الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي للبيئة و التنمية الذي انعقد في استكهولم بهولندا عام 1987، حيث نجد في هذه الوثيقة التهميش للدور الذي تلعبه السياحة، إذ لم يتم التطرق بالحديث عن السياحة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

حيث تم تقديم الخطوط العريضة والمبادئ الاساسية لتبني مفهوم الاستدامة في صناعة السياحة من خلال الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي المنعقد في Lanzarote بجزر كناري بإسبانيا عام 1995، اما التبني الفعلي فكان من خلال قمة الارض التي انعقدت في نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية عام1997.[2] هذا وتعد العلاقة بين السياحة والبيئة علاقة تكاملية، فتعتبر البيئة في حد ذاتها منتج سياحي من حيث ما تحتويه على بيئة طبيعية من جبال ووديان وصحا ر والمناخ السائد بها والكائنات الحية الموجودة بها، ولذا فإن من مصلحة صناعة السياحة حماية البيئة الطبيعية والثقافية والمحافظة عليها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة

1- تعريف التنمية السياحية:

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تسعى إلى تحقيق الزيادة في الموارد السياحية وترشيد الإنتاج في القطاع السياحي، فهي عملية متكاملة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة ببعضها البعض تقوم على أسس علمية وعملية تطبيقية بهدف الوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد السياحية الأولية من الإطار الطبيعي والإطار الحضاري، مرورا بتهيئة وتنميط المرافق الأساسية السياحية وذلك باستغلال التقدم العلمي والتكنولوجي مع ربط كل ذلك بعناصر البيئة،

[1] Wahab S. and Pigram J .J, Tourisme Development and Growth: the challange of Sustainability, First edition, Routledge, London, HK, 1992, p33.
[2] Holden A, Environment and Tourisme, First edition, Routledge, London, UK, 2000, p 165.

بالإضافة إلى السعي نحو استخدام الطاقة المتجددة والتنمية البشرية للقيام بدورها المسطر في برامج التنمية.

وتعرف التنمية السياحة بأنها التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين[1].

كما تعرف على أنها مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي[2].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكننا تعريف التنمية السياحية بأنها عبارة عن مختلف البرامج السياحية التي من خلالها يتم إشباع حاجات ورغبات السياح بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المادية لمختلف فئات السياح.

2- تعريف التنمية السياحية المستدامة:

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ،ومخطط داخل اطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية داخل الوطن ككل أو داخل أي اقليم من الدولة، تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما.[3]

وعرفت منظمة السياحة العالمية التنمية السياحية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات السياح والمواقع في الدول المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع مستقبلا[4].

[1] جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ص09.

[2] احمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، الاسكندرية، مصر، 2002 ص43.

[3].عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة، ط1، 1991، ص 82.

[4] Christian Brodhag, Florent Breuil, Natacha gondran, François ossama, Dictionnaiare Du Développement Durable, Afnor France, 2004.p:225.

كما عرفها الاتحاد الاوروبي للبيئة و المنتزهات القومية في عام 1993 على انها: نشاط يحافظ على البيئة و يحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي و يرتقي بالبيئة المعمارية.[1]

و يذكر Cooper & Archer في عام 1993 أن التنمية السياحية المستدامة هي المحور الاساسي في اعادة تقويم السياحة المستدامة ،على أنها التنمية التي تقابل و تشجع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية، و ضمان استفادة الأجيال المستقبلية؛ كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية و الاجتماعية و الجمالية، مع الابقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الأيكولوجية والتنوع البيولوجي، ومقومات الحياة الأساسية.[2]

كما ذكر التقرير المنجز من طرف المجلس الاقتصادي ا ولاجتماعي سنة 2000 بأن التنمية السياحية يجب أن تُبنى على أساس إيكولوجي على المدى الطويل وكذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية[3].

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر، فيمكن القول إن التنمية السياحية المستدامة هي تلك التنمية التي تضمن مختلف البرامج السياحية بحيث يتم إشباع حاجات ورغبات السياح والمجتمعات المحلية مع ضمان استفادة الأجيال القادمة بأسلوب تندمج فيه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،كما أنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة أو داخل أي إقليم منها تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية[4].

---

[1] Eman Helmy, **Towards Sustainable Planing for Tourism Development: Case Study on Egypt, an International Sustainble Development in Emerging Markets: Sustainable Development Forum**, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 1999, p 58.

[2] World Tourism Organization, **sustainable Tourisme Developement: Guide for Local Planners**, Madrid, Spain, 1993.

[3] المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص74.

[4] محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورقة بحثية ضمن فعاليات ورشة عمل الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق بالإسكندرية، مصر، 2007، ص 14.

ولا يخفى أن التنمية السياحية المستدامة تركز على عدة مبادئ وأهداف أدرجت فيها الجانب الاجتماعي والبيئي إلى الجانب الاقتصادي بعكس التنمية السياحية التقليدية، والتي كانت تهتم بالجانب الاقتصادي فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المجالين الآخرين، فهي تسعى جاهدة إلى حماية البيئة وزيادة الاهتمام بالموارد الطبيعية من النضوب.

ويمكن المقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة من خلال ثلاثة عناصر جوهرية أساسية من حيث المفاهيم، الاستراتيجيات ومواصفات السائح، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (II-3): مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والتنمية السياحية التقليدية

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود و طاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
ادارة عمليات التنمية من الخارج	ادارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات التنمية	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط كامل متكامل
التركيز على انشاء وحدات لقضاء الاجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج خطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة

مواصفات السائح	
مجموعات و أعداد كثيفة من السياح	حركة أفراد و مجموعات صغيرة
فترات الإقامة قصيرة	فترات إقامة طويلة
ضوضاء و أصوات مزعجة	رزانة و هدوء في الأداء
في الغالب زيارة واحدة للمكان	احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
مستويات ثقافية مختلفة	مستوى عالي من الثقافة و التعليم

المصدر: ملاحي رقية، آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 5، 2013، ص 97.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة وأساليب تطبيقها

تهدف التنمية السياحية المستدامة إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها الرئيسية[1]، لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

1- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:

يركز بعض الباحثين في مجال السياحة على هدف ذو أولوية من بين أهداف التنمية السياحية المستدامة وهو تنمية وتنفيذ تدابير تخطيطية فعالة لاستخدامات الأراضي، تؤدي إلى تعظيم الفوائد السياحية المحتملة من النواحي الاقتصادية والبيئية مع تقليص احتمالات التدهور البيئي والحضاري[2].

كما أن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي

[1] عبد القادر مصطفى، **دور الإعلان في التسويق السياحي**، الحواسب الجامعية للندوات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص 94.

[2] يسري دعبس، **العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية** ،الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،2002 ، ص11

أيضا في حالة الانسجام، كما تعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح[1].

ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية السياحية المستدامة في:[2]

- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروث الثقافي للمجتمع؛
- مقابلة الاحتياجات الأساسية للعنصر البشري والارتقاء بالمستويات المعيشية؛
- تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد البيئية وتوزيع الدخول؛
- خلق فرص جديدة للاستثمار وبالتالي فرص العمل ودخول جديدة وتنوع الاقتصاد؛
- زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب في مختلف النشاطات السياحية؛
- تحسين النية الاساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة؛
- خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية؛
- الارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- الارقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح العاملين والمجتمعات المحلية؛
- مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع؛
- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية؛
- ايجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة؛
- الاستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الارضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

[1] أحمد الجلاد، **السياحة المتواصلة البيئية** ،عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص 52.

[2] - Eraqi M .I, **Eco-TOURISME Resources Management: a case Study of the Red Sea Coast of Egypt**, An International Sustainble Development in Emerging Markets: Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 2003, p 173.

2- أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة:

تشير الأدبيات إلى أن النظريات فلسفات السياحة المستدامة تظل على هيئة لمسلمات إذا لم تعطي أو توفر مقومات تطبيقها عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية.[1]

و على الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة، إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الاستدامة لإدارة و حماية الموارد الطبيعية.[2]

فاقتصاديات السوق لا تحقق بطبيعتها الاستدامة و من الأهمية بمكان تبني أدوات لتحقيقها.[3]

كما أن العامل الأساسي في نجاح التنمية السياحية في المستقبل هو قدرة الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي في التكيف مع التغير باعتباره حقيقة حتمية لأي نشاط إنساني بالأسلوب الذي يحقق الاستدامة بمختلف أنواعه.[4]

ويعتمد مفهوم أفضل ممارسة للتنمية السياحية المستدامة بمثابة الاسلوب الامثل للاستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية والارتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية. [5]

و يهدف مفهوم أفضل ممارسة للتنمية السياحية المستدامة إلى:[6]

- الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض والتربة والطاقة والمياه وغيرها؛
- العمل على خفض نسب الثلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية؛

---

[1] Gunn C.A, and Var T, **Tourism Planing, Fourth** edition, Routledge, New York, USA, 2002, p 463.

[2] Pearson C.S, **Economics and the Global Environment**, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000, P 463.

[3] Theobald W.F, **Global Tourism**, second edition, Butterworth Heinemann, Oxford, HK, 1998, p361 .

[4] Wahab S. and Pigram J .J , **Tourisme Development and Growt : the challange of Sustainability,** First edition, Routledge, London, HK, 1992, p27.

[5] Webster K, **Environmental Management in the Hospitality Industry**, First edition, Cromwell Press LTD, London,UK, 2000, p217.

[6] ملاحي رقية، آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 99.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الأيكولوجي والحفاظ على المناطق ذات الحساسية العالية؛
- الحفاظ على الثرات الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها مع العمل على تكامل الثقافات المحلية؛
- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية؛
- استخدام العمالة والمنتجات المحلية؛
- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة؛
- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية؛
- الأخذ بالاعتبار شكاوى السائحين.

وهناك مراحل عديدة لتطبيق معايير التنمية السياحية المستدامة و هي:[1]

- ✓ **المدخل الاقتصادي**: مثل فرض مبالغ نقدية وغرامات على المنشآت التي تلوث البيئة؛
- ✓ **المدخل القانوني والاداري**: التشريعات والتعليمات المتعلقة باستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الاداري الذي يحقق ذلك؛
- ✓ **المدخل فني**: استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في ادارة العمليات السياحية؛
- ✓ **المدخل ثقافي**: مثل قياس اتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة.

مما تقدم يتضح أن مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية يعتبر الطريقة المثلى لبقاء المناطق السياحية في المنافسة بكفاءة مع المحافظة على الموارد الطبيعية، والتي تعتبر من عوامل الجذب الاساسية في السياحة.

[1] -Aronssont L, **The Development of Sustainable Tourism**, First edition, Bass Press, London, UK, 2000, p 174 .

كما يمكن القول بأن تبني أي مدخل من مداخل هذا المفهوم .الاقتصادي أو القانوني أو الاداري، أو الفني أو الثقافي سوف يتوقف على مدى ملائمته للمرحلة التي تمر بها المنطقة السياحية في دورة حياة منطقة الجذب وأهداف التنمية فيها، وإن كانت الفاعلية تكمن في تبني أكثر من مدخل واحد في المنطقة السياحية الواحدة.

ونظرا لأهمية الممارسات العلمية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، يتم فيما يلي عرض نماذج من أفضل الممارسات للإدارة البيئية في بعض مناطق العالم، وما تمثله من مداخل مختلفة للإدارة البيئية وبالتالي للتنمية السياحية المستدامة.

المطلب الثالث: مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة

يتضمن مفهوم السياحة المستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار السلبية على البيئة والثقافة، واشراك المجتمعات المحلية في المكاسب التنموية.

1- مكونات التنمية السياحية المستدامة:

بالرغم من تنوع محاور الفكر التنموي المستدام للسياحة إلا أنه يمكن حصرها في مكونين أساسين، وهما المكون المادي والمكون المعنوي، حيث يتمثل المكون المادي للسياحة المستدامة في كونه يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة، حيث تضمن بأن استهلاك الكميات اليوم لا يؤثر على الكميات المطلوبة استهلاكها لاحقا[1].

أما بالنسبة للمكون المعنوي للسياحة المستدامة فيتمثل في كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة فهي تؤدي إلى حدوث مقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات المتعلقة بثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح مما يحقق تواصلا اجتماعيا وتواصلا بيئيا، فالسياحة المستدامة من

[1] محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق مصر،2002 ، ص47.

المنظور الاجتماعي ترمي إلى تطوير سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي قد تثيرها الاختلافات في النسيج الاجتماعي والموروثات الثقافية للأمة، مما يتطلب الاستجابة لحاجات ورغبات العناصر التالية[1]:

- **السياح:** وذلك بتقديم ما يتلاءم مع رغباتهم واحتياجاتهم، وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.

- **موظفو القطاع السياحي:** حيث يتعين تحسين ظروف عمل العاملين بقطاع السياحة وإتاحة فرصة التأهيل والتكوين المتواصل لهم.

- **سكان المقصد السياحي**: ضرورة أن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم مع الثقافة المحلية لسكان المقصد، وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة، وإلا تعرضت لظواهر الرفض.

لهذا تحتاج السياحة المستدامة وفق المكون الاجتماعي إلى تحقيق التوافق ومتطلبات وتطلعات سكان المقصد السياحي.

- **التواصل البيئي:** فالتنمية السياحية المستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعة بغية الحفاظ على القدرات التنموية للأجيال المقبلة، وهذا يتطلب تبني سياسة للتنمية السياحية تنسجم ومتطلبات البيئة من خلال مضاعفة الإجراءات الهادفة للحفاظ على كفاءة الموارد البيئية.

2- مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

وقد وضعت هذه المؤشرات من اجل رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة وقسمت إلى ثلاث أقسام أساسية هي: المؤشرات البيئية، المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

[1] جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، سلسلة رقم1 ، دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها،2005 ، ص7 .

الشكل II-02: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة

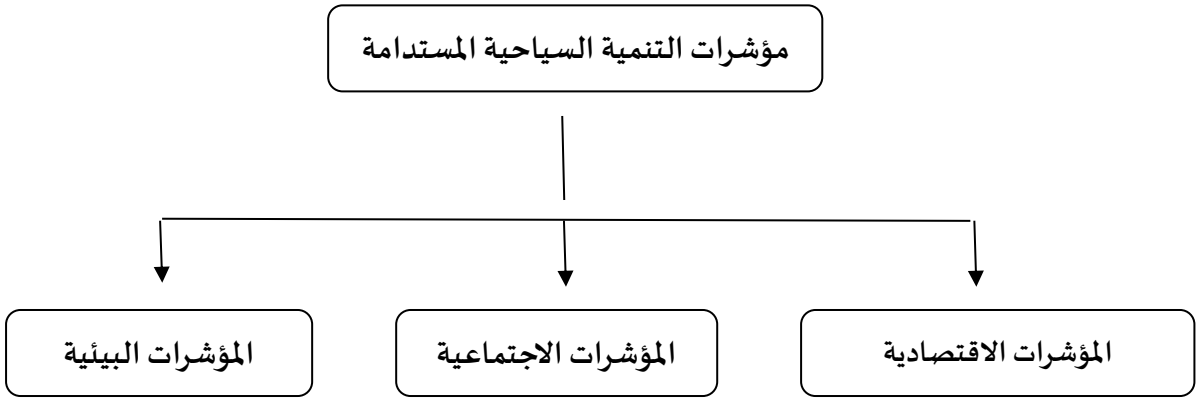

المصدر: من اعداد الطالب

وتتلخص مؤشرات التنمية السياحية المستدامة في ما يلي[1]:

1-2 المؤشرات الاقتصادية:

وتتعلق هذه المؤشرات بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات هي: مؤشر العملة الصعبة، مؤشر الدخل والاستثمار.

2-2 المؤشرات الاجتماعية:

ترتكز المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤشرات السياحية على الجانب الاجتماعي وهي:

1-2-2 مؤشر الانعكاس الاجتماعي:

يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف، التعليم...الخ.

2-2-2 مؤشر رضا السكان المحليين:

وهو يحدد مستوى الرضا لديهم على المشاريع السياحية والتجاوب معها.

[1] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

2-2-3 مؤشر الأمان:

ويقصد به انعكاس تدفق السواح على عنصر الأمن ويقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

2-2-4 مؤشر الصحة العامة:

وهو مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي كقياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان او عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

2-3 المؤشرات البيئية:

وتتبنى هذه المؤشرات على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي، وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها فإنها تعزز عادة مجموعة المضار التي تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي[1]:

2-3-1مؤشر كثافة التربة:

الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل المساحة التي تحلها البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.

2-3-2مؤشر كثافة استخدام المياه:

الذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو حجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح في المياه الصالحة للشرب.

2-3-3 مؤشر حماية الجو من التلوث: وهو مؤشر يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة في السنة والمواسم السياحية، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى السياح.

[1] محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، مرجع سبق ذكره، ص47.

خاتمة الفصل:

أضحى الاستثمار السياحي في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتزايدت أهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الكثير من دول العالم، لما له من تأثير على الاقتصاديات الوطنية من خلال مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات نتيجة للعائدات السياحية المحققة في الميزان السياحي، إضافة إلى مساهمته في خلق وتوفير مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة نظرا للعلاقة التشابكية مع كثير من القطاعات الاقتصادية كالنقل، والمطاعم، وباقي الخدمات الأخرى.

كما اتجهت العديد من دول العالم إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال الأشكال الجديدة غير القائمة على المساهمة في أ رس المال، حيث مثلت هذه الأخيرة ما مقداره 2 تريليون دولار من حجم المبيعات العالمية، و 500مليار دولار من حجم الصادرات العالمية، إضافة إلى توفير ما يقا رب 21 مليون وظيفة حول العالم.

كما ظهرت الحاجة الملحة إلى تطبيق مفهوم الطاقة الاستيعابية، التي تهدف إلى الحفاظ على المقاصد السياحية من الآثار البيئية المدمرة، بما يحفظ للأجيال القادمة الحق في استغلال الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية بنفس الحالة التي تستغلها الأجيال الحاضرة، وهو ما تتبناه الدول في إعداد خطط التنمية السياحية المستدامة التي أصبحت في الوقت الحاضر منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية ،حيث يقوم تطبيق مبادئ ومعايير الاستدامة السياحية على العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، والبعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن مع اشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيهم، أما البعد الثالث وهو البعد البيئي، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة ما يوجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية تفاديا لأي خطر من مشاكل التلوث والتدهور بهدف تحقيق استغلال عقلاني لمواردها السياحية المتاحة ومن أجل تلبية الطلب السياحي الحالي والمستقبلي مع مراعاة مستقبل الأجيال القادمة.

الفصل الثالث:

الاستثمار السياحي في الجزائر كألية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة

مقدمة:

تسعى الجزائر على غرار دول العالم، إلى السير في طريق النمو من خلال انتهاج سياسات اقتصادية، وإصلاحات هيكلية تتماشى والأوضاع السائدة في العالم، فانطلاقا من مرحلة البناء والتشييد تبنت ثورة زراعية وصناعية حققت من خلالها شطرا هاما من التنمية والنمو، إلا أن مرحلة الثمانينات من القرن الماضي، شهدت الجزائر أزمات سياسية واقتصادية دفعت بها إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي، مما جعلها أمام حتمية التخلي عن النظام الاشتراكي، وانتهاج النظام الرأسمالي.

ويعتبر القطاع السياحي جزءا من الاقتصاد الجزائري، الذي شهد هو الآخر تطورات هامة مطلع تسعينات القرن الماضي، وسنحاول من خلال هذا الفصل أن نستعرض مقومات الجذب السياحية في الجزائر منها المقومات الطبيعية، والحضارية والدينية، وكذا عرض هياكل القطاع السياحي من حيث المؤسسات، القوانين والتشريعات المتعلقة به وعرض عام لمختلف مؤشرات الاستثمار السياحي في الجزائر كتكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر، هياكل الإيواء والاستثمار في البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي.

وخصصنا المبحث الثالث لعرض أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2020، خاصة ما تعلق بالدخل القومي، أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف، التجارة والسياحة الدولية، ومكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الاستثمار السياحي وآليات تفعيله في الجزائر

المطلب الأول: مقومات الجذب الطبيعية في الجزائر

تضم الجزائر العديد من المقومات الطبيعية نظرا لمساحتها الشاسعة، التي تؤهلها لكي تكون رائدة في مجال السياحة باختلاف أنواعها على غرار الساحل، الصحراء الجبال والتلال، المناخ، والتنوع البيولوجي.

1- الشريط الساحلي الجزائري:

يتميز الساحل الجزائري بمناخ البحر الأبيض المتوسط البارد وممطر شتاءا، مثلج على المرتفعات وقمم الجبال التي يزيد علوها على 800م من شهر أكتوبر إلى أفريل، وحار جاف صيفا[1]، ملائم جدا للسياحة الشاطئية، كما يمكن تمييز الفصول الأربعة بشكل واضح. ففي الجزائر العاصمة مثلا يبلغ متوسط درجة الحرارة شتاءا 17° مئوية في السواحل بكمية أمطار معتبرة تتراوح ما بين 90 ملم إلى 60 ملم (خاصة في فصل الخريف)، في حين يتراوح متوسط درجة الحرارة في الصيف ما بين 25,5° مئوية إلى 32° مئوية كأقصى حد، مع احتمال هطول الأمطار نادر جدا، كما تحوز الجزائر واجهة بحرية مطلة على البحر الأبيض المتوسط على طول 1622كلم، عاملا هاما للجذب السياحي، إذ تتوزع على 14 ولاية، كما هو مبين في الجدول (III-1).

الجدول (III-1): طول الشريط الساحلي الجزائري حسب الولايات.

الولايات	سكيكدة	تيبازة	الشلف	مستغانم	وهران	جيجل	عنابة
الطول (كلم)	250,19	145,81	129	124	124	123,90	122,50
الولايات	بجاية	العاصمة	الطارف	بومرداس	عين تيموشنت	تلمسان	تيزي وزو
الطول (كلم)	110,83	107	90	80,33	80	73	61,43

Source: Commissariat National du Littoral, Wilayas Côtières, sur: (consulté le: 11/12/2021)./http://commissariatlittoral.dz/wilayas-cotieres

من خلال الجدول ، نلاحظ أن ولاية سكيكدة تتصدر الولايات الساحلية من حيث طول الشريط الساحلي المقدر بـ205,19 كم، إلا أنه غير مستغل فهي تأتي في المرتبة التاسعة من حيث عدد الشواطئ المسموحة

[1] Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables, Plan national: Climat, septembre 2019, p22.

للسباحة بـ 24 شاطئا فقط، ثم تأتي تيبازة بـ145,81 كلم وبـ41 شاطئا، كما أن ولاية الشلف تحتوي على 129كم من الساحل بـ26 شاطئا فقط، وتأتي كل من مستغانم ووهران بساحل طوله 124 كلم لكلاهما، بـ36 و33 شاطئا على الترتيب، في حين نلاحظ بأن عدد الشواطئ بمستغانم تطور من 21 إلى 36 في غضون 4 سنوات، تأتي جيجل سادسا بطول ساحلي يقدر بـ123,9كم وبـ27 شاطئا، ثم عنابة سابعا بـ122,5 كلم وبـ22 شاطئا ، فيما نميز استغلال أمثل للشريط الساحلي في بجاية، العاصمة، وبومرداس بطول 110,83 كم، 107 كم، 80,33 كم على التوالي، متصدرة الترتيب من حيث عدد الشواطئ بـ 41، 67، 46 شاطئا على التوالي، بينما نجد أن الولايات الأخرى على غرار الطارف، عين تموشنت، تلمسان، وتيزي وزو بشريط ساحلي لا يتعدى 90 كم وبعدد مناسب من الشواطئ، ونستعرض من خلال الجدول (III -2) تطور عدد الشواطئ المرخصة وغير المرخصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2020، كما يلي:

الجدول (III -2): تطور عدد الشواطئ المرخصة وغير المرخصة في الجزائر (الفترة: 2008-2020).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المرخصة للسباحة	323	347	352	358	362	370	381	382	382	398	404	426	362
غير المرخصة	204	181	179	180	193	206	194	197	208	210	207	155	203
نسبة الاستغلال	%61	%65	%66	%66	%65	%64	%66	%65	%64	%65	%66	%73	%61
المجموع:	527	528	531	538	555	576	576	579	590	608	611	581	588

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم إحصاء 581 من الشواطئ سنة 2019 ، مستغلة بنسبة 73%، حيث تطور عدد الشواطئ المستغلة منذ 2008 إلى 2019 بـ103 شاطئا، في حين استقر عدد الشواطئ غير المرخصة في حدود 200 شاطئا إلى غاية سنة 2019 حيث تم الاستغلال الأقصى لها، بينما تم تطور إجمالي عدد الشواطئ المحصاة من 527 شاطئا سنة 2008 إلى 588 شاطئا سنة 2020، في دلالة على الاهتمام بالسياحة الشاطئية وتنمية السواحل وفتحها أمام الزائرين، كما يلاحظ أن نسبة الاستغلال قد تقلصت

خلال سنة 2020 إلى 61% فقط، وهذا راجع إلى الإجراءات الاحترازية للوقاية من إنتشار فيروس كورونا كوفيد-19.

2- الصحراء الجزائرية

تمثل مساحة الصحراء الجزائرية 80% من المساحة الاجمالية للجزائر، إذ تتربع على مساحة مليوني كيلومتر مربع، وتمثل بيئة فريدة من نوعها على المستوى العالمي، بخصائصها الجغرافية والتنوع البيولوجي مما جعلها محل اهتمام في برامج منظمة الأمم المتحدة وبالتالي عاملا طبيعيا جذابا للسياح.

ويعتبر المناخ الصحراوي حار جدا وجاف صيفا تصل درجة حرارته إلى أكثر من 47°مئوية، ومعتدل شتاءا، هذا الأخير الذي يعتبر موسما مناسبا للسياحة الصحراوية، والتي غالبا ما تكون ابتداءا من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل[1]، في حين تشهد صحراء الجزائر رياح عاتية مصحوبة بالرمال صيفا (الشهيلي)، مما يعيق النشاط السياحي، باستثناء منطقة الأهقار التي تتميز بالمناخ المداري المعتدل.

كما تتوزع الصحراء الجزائرية على 19 ولاية حسب التقسيم الاداري الجديد[2]، وتضم مقومات سياحية عديدة أهمها:

- الطاسيلي.
- الأهقار.
- بشار.
- أدرار.

ويمتد الأطلس الصحراوي على مسافة 750 كلم، من ولاية بسكرة مرورا بالمسيلة، الجلفة، الأغواط، البيض، والنعامة، ويغلب عليه المناخ القاري، حيث تبلغ درجات الحرارة أقل من 0° مئوية شتاءا، وتتجاوز

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, tableau de bord des statistiques du tourisme et de l'artisanat, édition: 2020, p15.

[2] القانون رقم 19-12 المؤرخ في 2019/12/11، والمتضمن تعديل وإتمام القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، المادة 02، لجريدة الرسمية بتاريخ 2019/12/18، العدد: 78، ص ص 13-16.

45 درجة مئوية في فصل الصيف[1]، ويشكل حظيرة ثقافية على الهواء الطلق بمساحة إجمالية قدرها 63.930 كلم[2].

3- المناطق الجبلية والغابية:

تتمتع الجزائر بتنوع غطائها النباتي الذي يتربع على مساحة 4.149.400 هكتارا بالمناطق الداخلية، موزعة كما يلي:[2]

- 1.329.400 هكتارا من الغابات الطبيعية؛
- 1.844.400 هكتارا من الدغل المتوسطي (Maquis)؛
- 972.800 هكتارا من مساحات التشجير؛
- 3.000 هكتارا من الغطاء العشبي.

بالإضافة إلى المحميات الطبيعية، حيث تعد الحظيرة الوطنية بالقلعة بولاية الطارف الساحلية على مساحة 80.000 هكتارا، أرضا فريدة من نوعها باحتوائها على الغابات، البحيرات ، ومصنفة من طرف اليونيسكو، كما تحتوي الحظيرة الوطنية بثية الحد (تيسمسيلت) على 3425 هكتار من أشجار الأرز الجميلة وتتيح أفضل إطلالة من جبل كاف السيقا على علو 1714 مترا عن سطح البحر، وكذا الحظيرة الوطنية بأعالي جبال جرجرة على علو 2,328 مترا التي تتميز بتنوع بيولوجي هائل، وتتربع الحظيرة الوطنية بجبال الشريعة على مساحة 26.600 هكتار من أشجار الأرز التي تكتسي حلة رائعة من الثلوج في فصل الصيف، بالإضافة إلى الحظيرة الوطنية بلزمة في ولاية باتنة، والحظيرة الوطنية بتلمسان (8225 هكتار)، والمحميات الطبيعية.[3]

[1] Ministère de l'Environnement et des Energies Renouvelables, op.cit., p24.

[2] Abdelkader Benkheira, les feux de forêts en Algérie: analyse et perspectives, présentation de la direction générale des forêts, Alger, Algérie, 22 octobre 2018, p4.

[3] Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Environnement, La stratégie nationale de conservation et d'utilisation durable de la diversité biologique, Rapport intérimaire, Alger, Algérie, Décembre 1997, p 19.

4- المنابع المعدنية والمركبات الحموية:

تعتبر المنابع المعدنية من أشهر المقومات السياحية، حيث تتمركز معظمها في المناطق الداخلية، والتي تشكل بيئة طبيعية لصناعة السياحة الحموية الترفيهية والعلاجية، خاصة ما تعلق بالحمامات المعدنية والمركبات العلاجية، ونستعرض في الجدول التالي تطور عدد المنابع والمركبات الحموية المستغلة في الجزائر (الفترة: 2012-2020).

الجدول (III-3): تطور عدد المنابع والمركبات الحموية المستغلة في الجزائر (الفترة: 2012-2020).

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المنابع	202	202	202	282	282	282	282	282	282
منح الاستغلال	37	47	50	55	62	74	83	93	93
المركبات الحموية	15	15	15	18	21	21	23	28	29

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى إحصاءات مديرية المؤسسات الحموية والحمامات المعدنية، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المنابع من 202 منبع سنة 2012 ليبلغ 282 منبع سنة 2020، في حين تطور عدد المركبات الحموية من 15 إلى 29 خلال نفس الفترة، مع منح 93 رخصة استغلال سنة 2020 بعدما كان عددها 37 رخصة فقط سنة 2012، ومن أهم هذه الحمامات نذكر من بينها:

- حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحنيفية بولاية معسكر، حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، حمام سي عيسى بولاية سعيدة وحمام سرغين بولاية تيارت؛
- حمام ريغة بولاية عين الدفلى، حمام صالح باي بولاية قسنطينة، حمام دباغ بولاية قالمة، حمام الصالحين بولاية خنشلة، حمام البركة بولاية تيسمسيلت، حمام قرقور وحمام السخنة بولاية سطيف.

المطلب الثاني: مقومات الجذب الحضارية، التاريخية والدينية في الجزائر

1- المدن التاريخية:

يعود تاريخ وجود الإنسان في منطقة شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة إلى العصر الحجري، وتعاقبت عليها العديد من الحضارات على غرار الفينيقية، النوميدية، الوندالية، البيزنطية، والرومانية، والحضارات الإسلامية.

1-1 مدينة الجزائر:

تلقب مدينة الجزائر بعروس البحر المتوسط، إذ يعود تاريخ تشييد حي القصبة إلى العصر الزيري، وهو أعرق حي بها، بل كان مأهولا بالسكان منذ القرن 6 قبل الميلاد، من أهم معالمها الأثرية المساجد القديمة (كالمسجد الكبير وجامع كيتشاوة)، القصور التي تعود للفترة العثمانية (القرن 16م)، بالإضافة إلى المباني السكنية الكثيفة بأزقتها الضيقة[1]، تم تصنيف قصبة الجزائر عام 1992 من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ضمن التراث العالمي على أنها مدينة إسلامية ذات نسيج حضري تقليدي أصيل للغاية.[2]

1-2 مدينة وهران:

مدينة وهران العريقة التي تأسست عام 902 ميلادي على يد الأندلسيين، والتي كانت محل نزاع بين الأمويين والفاطميين (903م-1082م)، وحكم المرابطين (1082م-1145م)، حكم الموحدين (1145م-1238م)، حكم الزيانيين والمرينيين (1238م-1509م)، الإسبانيين (1509م-1732م)، والأتراك (1732م-1830م)، مما جعلها تملك تراثا تاريخيا حافلا كالآثار الرومانية ببطيوة، قصر الباي، مسجد الباشا، جامع محمد الهواري، حصن سانتا كروز، الكاتدرائية (المكتبة حاليا)، دار بلدية وهران.[3]

---

[1] UNESCO, La Liste du Patrimoine mondial: Casbah d'Alger, sur : https://whc.unesco.org/fr/list/565/, (consulté le: 15/09/2020).

[2] Ministère De La Culture, Le Schéma Directeur Des Zones Archéologiques Et Historiques, Août 2007, p110.

[3] Tourisme magazine, "Oran el-bahia", Revue mensuelle, Alger, Algérie, N°03, décembre 2006, pp 44-47, Selon documentation ONT.

1-3 مدينة تيبازة:

تشير الحفريات التي تم اكتشافها في تيبازة (شرشال تحديدا) إلى أن تاريخها يعود إلى مملكة قرطاج القرن الخامس قبل الميلاد، ومرت بها العديد من الحضارات على غرار المملكة المغاربية (الملك الموريتاني) والإمبراطورية الرومانية، البيزنطيين الوندال المسلمين، والأتراك، مخلفين وراءهم جملة من الآثار مما جعل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) تصنفها إلى تراث عالمي للبشرية[1]، أهمها الضريح الملكي الموريتاني، مدرج المسرح الروماني، مقبرة القديسة صالصا، الأسوار، المعبد المجهول، المحكمة (أو الكنيسة القضائية)، الكنيسة الكبرى، المسرح، وغيرها من القطع الأثرية.[2]

1-4 قلعة بني حماد، جميلة وتيمقاد:

تعد قلعة بني حماد (ولاية المسيلة) بقايا أول عاصمة إسلامية للحماديين التي تأسست عام 1007 ودمرت عام 1152، تم تصنيفها عام 1980 من طرف منظمة اليونيسكو ضمن المواقع المهمة التي تستوجب الاهتمام.[3]

تشهد الآثار الرائعة بموقع "جميلة" بولاية سطيف شرقي الجزائر، على الحضارة الرومانية خلال الفترة (96م-98م)، بهندسته المعمارية للأسوار التي تمثل النظام الدفاعي في تلك الحقبة، كما أنه يحتوي على معبد سيفروس الأول (الحاكم الحادي والعشرون للأمبراطورية)، قوس الانتصار، والكاتدرائية، ويتميز موقع "جميلة" الأثري كذلك بفسيفساء الأرصفة التي توحي بالحياة اليومية لحضارة قد اختفت.[4]

[1] S. GRIMES, "La destination touristique pilote en Algérie: la zone côtière de Tipasa", un rapport au profil de: durabilité dans quelques destinations touristiques méditerranéennes, Plan bleu, Centre d'Activités Régionales PNUE/PAM, Sophia Antipolis, Juin 2011, p9.

[2] صبيحة بوخدوني، عبد القادر عنصر، "السياحة الأثرية بمدينة تيبازة: "دراسة وصفية على الآثار الرومانية المدرجة في التصنيف العالمي لليونسكو"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، المجلد: 11، العدد: 1، (61-76)، 2019، ص ص 72-74.

[3] Ministère De La Culture, op.cit, p113.

[4] UNESCO, La Liste du Patrimoine mondial: Djémila, sur : https://whc.unesco.org/fr/list/191/, (consulté le: 15/12/2021).

تأسست تيمقاد المستعمرة العسكرية للرومان سنة 100م (ولاية باتنة)، وتتميز ببناياتها وأسوارها وأرصفتها الحجرية، 14 حماما حراريا رومانيا، الزخارف الفسيفسائية، كما تشتهر بعبقرية تخطيط عمرانها على شكل رقعة الشطرنج المتعامد، ذو البعد العسكري والدفاعي.[1]

1-5 قسنطينة:

يعود تاريخ مدينة قسنطينة إلى 2500 عام وكانت عاصمة للنوميديين، ويعتبر مسجد الجامع الكبير ذو الطراز الحفصي من تراث القرن الثاني عشر، بالإضافة إلى مسجد ومدرسة سي الكتاني (القرن 18)، ومسجد سوق الغزلان المشيد عام 1703 من طرف الباي حسين بوكمية، ولا يزال قصر احمد باي شاهدا على مقاومة الاستعمار الفرنسي خلال الفترة (1826-1835)، كما تم تشييد العديد من المباني في العهد العثماني (من ق15إلى ق17م)، وتشتهر قسنطينة بجسورها السبعة المعلقة، وحي اليهودي العتيق، والقصبة، كما أنها محاطة بأسوار مشيدة بالأحجار الرومانية، والمنحوتات العربية.[2]

1-6 جانت:

بالإضافة إلى مقوماتها الطبيعية التي سبق الإشارة غليها سابقا، تعتبر الطاسيلي ناجر بولاية جانت أكبر متحف مفتوح للفنون الصخرية في العالم، والتي تحتوي أكثر من 15000 لوحة ونقوش صخرية يعود تاريخها إلى أكثر من 10.000 عام[3]، ولا تزال منطقة الطاسيلي محل بحث في تاريخها الغامض، خاصة مدينة سيفار (100 كلم جنوبي جانت) التي يمكن أن تكون أعجوبة أخرى من عجائب الدنيا، من حيث النقوش الحجرية الغامضة والمثيرة للجدل، كرسوم كائنات برؤوس كبيرة مستديرة، وأجسام مستطيلة، وغيرها من الرسومات التي أبهرت العالم.

[1] UNESCO, La Liste du Patrimoine mondial: Timgad, sur : https://whc.unesco.org/fr/list/194/, (consulté le: 16/12/2021).

[2] S. BOUKHELIFA, "Constantine: L'antique CIRTA capitale de la Numidie de Massinissa", Tourisme magazine, Revue mensuelle, Alger, Algérie, N°04, Janvier/ Février 2007, pp 46-49.

[3] Office National Du Tourisme, Dossier de Presse, op.cit, p12-13.

2- المتاحف:

تحتوي الجزائر على العديد من المتاحف التي تروي حكايات الحضارات المتعاقبة عليها، أهمها:

1-2 المتحف الوطني للآثار القديمة والفنون الإسلامية:

يعتبر تحفة معمارية أندلسية واقعة بحديقة الحرية (الجزائر العاصمة)، ويعود تاريخ بنائه عام 1838م، ويضم جناحين:[1]

- **جناح الآثار القديمة:** تحتوي على مجموعة من الآثار التي تمثل الحضارات المتعاقبة على الجزائر(*)، موزعة على ثمانية قاعات (قاعة الديانات الوثنية، قاعة إيكوزيوم، قاعة الفخار، قاعة الرخاميات، قاعة المسكوكات، قاعة صناديق الرفات، قاعة الفن المسيحي، قاعة البرونز)؛
- **جناح الفن الإسلامي:** به ثلاثة قاعات، الأولى تضم التحف الفنية للفترة ما بين القرن الثالث إلى التاسع هجري، وأخرى تضم التحف الفنية للفترة ما بين القرن 10 إلى القرن 12 هجري، أما القاعة الثالثة تحتوي على التحف الإسلامية للقرن الثالث عشر هجري.

2-2 المتحف العمومي الوطني للفنون الجميلة:

الواقع بحديقة الحامة (الجزائر العاصمة)، والذي يعد من أهم المتاحف على المستوى الإفريقي والعربي، إذ يحتوي على مجموعة كبيرة من المنحوتات والأواني والسيراميك المزخرف، الأثاث العتيق، والمسكوكات القديمة، والتي تسمح للزوار باستكشاف ستة قرون من تاريخ الفن (ابتداءا من القرن 14

[1] الموقع الرسمي للمتحف الوطني للآثار القديمة والفن الإسلامي، التعريف بالمتحف، على الرابط: http://www.musee-antiquites.art.dz/?action=presentation&lang=ar، (تاريخ الاطلاع: 2021/12/21).

(*) الحضارية التي تعاقبت على الجزائر منها الفترة الليبية والنوميدية، البونية، الرومانية، الوندالية والبيزنطية.

إلى القرن 20)، كما أن موقع المتحف مثير للاهتمام بموقعه على مساحة غابية جميلة، وتصميمه الرائع الذي يعود إلى سنة 1927.[1]

3-2 المتحف الوطني العمومي باردو:

ويعود تاريخ بنائه إلى القرن الثامن عشر، يشبه إلى حد بعيد متحف الإنسان في باريس (Musée de l'homme)، وهو متحف لآثار ما قبل التاريخ المتمثلة في النقوش الصخرية، الأثاث الجنائزي والهياكل العظمية التي تعود إلى المملكة الأسطورية تينهينان، والقطع الذهبية والفضية، كما يضم جناح الإثنوغرافيا الجزائرية (مجال وصف الأعراق البشرية)، الذي يحتوي على أشياء تعود إلى القرن التاسع عشر، كالآلات الموسيقية، الأسلحة، الألبسة والأحذية والخوذات، الحلي والأواني،...الخ.[2]

4-2المتحف الوطني للمجاهد:

يضم في جزئه العلوي "مقام الشهيد" رمز الدولة الجزائرية المستقلة، والمتحف الواقع في جزئه السفلي، والذي يحتوي على قاعة عرض شواهد المقاومة الشعبية للاستعمار الفرنسي، وأهم معالم ثورة التحرير المجيدة، بالإضافة إلى مكتبة، الأرشيف وقاعة محاضرات، ويعد بذلك معلما هاما للتراث التاريخي.[3]

بالإضافة إلى العديد من المتاحف على غرار: متحف سيرتا الوطني العمومي (قسنطينة)، متحف أحمد زبانة (وهران)، المتحفين الوطنيين العموميين للفنون والتاريخ، والآثار الإسلامية بتلمسان.

[1] الموقع الرسمي لمتحف الفنون الجميلة، نبذة تاريخية، على الرابط: http://www.musee-beauxarts.dz/، (تاريخ الاطلاع: 2021/12/21).

[2] Musée bardo: site officiel, Les collections préhistoriques et ethnographiques, sur : http://museebardo.dz/, (consulté le: 15/09/2020).

[3] الموقع الرسمي لمتحف المجاهد، موقع مقام الشهيد وتعريفه، على الرابط: http://www.museenat-moudjahid.dz/Pages/MC-ks.htm، (تاريخ الاطلاع: 2021/12/21).

المطلب الثالث: هياكل القطاع السياحي في الجزائر

تشير المقومات المؤسساتية إلى مجموعة الهياكل التي تهدف إلى صناعة السياحة، وتعد جانبا عمليا لاستغلال المقومات الطبيعية، الحضارية والثقافية، على غرار الهيكل التنظيمي والتشريعي، مؤسسات الإيواء والوكالات السياحية، النقل والدليل والمرشد السياحي.

ويمثل القطاع السياحي في الجزائر، الإطار العام لإدارة النشاط السياحي، ويضم الهيئات الحكومية المشرفة، التنظيم والتشريع السياحي، التخطيط التنفيذ ومتابعة البرامج.

1- الهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر:

تعد وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي الوزارة، الوصية على القطاع السياحي بما في ذلك الصناعة التقليدية، الحرف والأعمال العائلية، من مهامها الإشراف والتخطيط، التنفيذ والرقابة على الأنشطة التابعة للقطاع، وتعتبر الإدارة المركزية لمجموعة الهيئات اللامركزية التابعة لها، كالمديريات الولائية، وغرف الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مجموعة الوكالات والدواوين المرافقة والداعمة للنشاط السياحي، أهمها:

1. الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT): أنشأت الوكالة سنة 1998، من أجل مهام تطوير وإدارة مناطق التوسع السياحي، هندسة الفنادق والمشروعات السياحية، الإعلام والتنسيق بين المصالح المشتركة للقطاع.[1]
2. الديوان الوطني للسياحة (ONT): أنشأ الديوان سنة 1988، من مهامه إعداد واقتراح السياسات التنموية السياحية، من تخطيط وتوجيه الاستثمارات، إلى التنسيق والمتابعة، الإحصاء وتقييم الأداء السياحي، كما يقوم الديوان بضبط المقاييس لا سيما تلك المتعلقة بالمعايير النوعية

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur D'aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 4: La mise en œuvre du SDAT 2025: Le plan opérationnel, Algérie, janvier 2008, p8.

استغلال الموارد الطبيعية، والتسيير الفندقين وتسليم الرخص والاعتماد القانوني[1]، بالإضافة إلى أنه أداة للتسويق والترويج السياحي.[2]

3. الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT): وهو ديوان أنشأ سنة 1962، يتمثل نشاطه الرئيسي في السفر المنظم، كما يلعب دور الوسيط بين المؤسسات السياحية المحلية والسياح الأجانب الراغبين في زيارة الجزائر، وكذا الترويج والإعلام السياحيين، وتنظيم سياحة المؤتمرات.[3]
4. الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية: أنشأت سنة 1992 كمؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تهدف إلى وترقية وتطوير الصناعة التقليدية والحفاظ عليها، من خلال تنظيم الصالونات والملتقيات الدولية والوطنية للتعريف بالمنتجات التقليدية، ومساعدة الحرفيين على تمويل مشاريعهم وتسويق منتجاتهم[4]، ويعتبر الصالون الدولي للحرف التقليدية (SIAT) من أهم أعمال الوكالة، حيث تم بمشاركة 500 حرفيا في طبعته رقم 2018/22[5]، وكإجراء ترويجي تم تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك من تسويق منتجاتها في المنشآت الفندقية.[6]

2- مؤسسات التكوين السياحي في الجزائر:

1 المرسوم التنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 1988/11/02، العدد: 44.

2 Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur D'aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 4: La mise en œuvre du SDAT 2025: Le plan opérationnel, op.cit, p8.

3 Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Schéma Directeur D'aménagement Touristique "SDAT 2025", Livre 4: La mise en œuvre du SDAT 2025: Le plan opérationnel, op.cit, p9.

4 المادتان 2 و3 من المرسوم التنفيذي رقم 04-313 المؤرخ في 22 سبتمبر 2004، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2004/09/26، العدد: 62.

5 Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel: site officiel, **SIAT**, sur:https://anart.dz/index.php?id_cms_category=4&controller=cms&id_lang=2, (consulté le: 25/09/2020).

6 Mohamed MENDACI, "Vente des produits de l'artisanat dans les établissements hôteliers : Une mesure à promouvoir", ELMOUDJAHID, journal quotidien, N°: 17064, 23/08/2020, p5.

تتوفر الجزائر على طاقة تكوين متخصص في مجال السياحة والفندقة قدرها 880 مقعدا، موزعة على أربعة مؤسسات:[1]

أ. المدرسة الوطنية العليا للسياحة (ENSوالتي تعد من أهم مؤسسات التكوين العالي في المجال، بطاقة استيعابية تقدر بـ200 مقعدًا بيداغوجيًا، وطاقة إيواء تقدر بـ160 سريرًا؛

ب. المعهد الوطني للفندقة والسياحة (بوسعادة): والذي يوفر التكوين الإقامي 100% بـ300 سريرًا، وبـ300 مقعدًا بيداغوجيًا؛

ت. المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية (تيزي وزو): بطاقة تكوينية تقدر بـ300 مقعدًا بيداغوجيًا؛

ث. ملحقة تلمسان التابعة للمعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية: بـ80 مقعدًا بيداغوجيًا.

بالإضافة إلى 141 مؤسسة تكوين المهني في مجال السياحة، و36 مؤسسة تكوين خاصة.

3- التنظيم القانوني للهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر:

أعطى المشرع الجزائري أهمية بالغة للقطاع السياحي، من خلال سن القوانين والتشريعات التي مست على وجه الخصوص الأنشطة التالية:

- **الفندقة:** خاصة ما تعلق بصناعة الفنادق[2]، ووضع معايير وشروط تصنيف الفنادق[3]، وكذا قواعد بناء وتخطيط المنشآت الفندقية.[4]

[1] Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, La Carte de la Formation du Secteur du Tourisme, Algérie, Septembre 2011, p9.

[2] القانون رقم 99-01 المؤرخ في 1999/01/06، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1999/01/10، العدد: 02.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 00-130 المؤرخ في 2000/06/11، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/06/18، العدد: 35.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 2006/09/18، يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/09/20، العدد: 58.

- **الوكالات السياحية:** من خلال وضع مجموعة القواعد التي تحكمها[1]، وشروط وكيفيات إنشائها واستغلالها[2]، وتحيينها تماشيا والوضع السائد في القطاع؛[3]
- **استغلال الموارد:** تشريع استغلال المياه الحموية[4]، وأماكن التخييم[5]، والشواطئ؛[6]

المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر: عرض عام للمؤشرات

يمكن تشخيص أثر الاستثمار السياحي في الاقتصاد من خلال عرض بعض المؤشرات التي تخص مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي الإجمالي، القيمة المضافة، العمالة السياحية، إلا أن استخدامات الدخل القومي المتمثل في الإنفاق العمومي على السياحة (استهلاكي واستثماري) يعكس مكانة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر

سنحاول دراسة تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال عرض مختلف المؤشرات المتعلقة بالاستثمار السياحي والمتمثلة في تطور الاستثمار السياحي، معدلات نمو الاستثمار السياحي، الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي في الجزائر وكذا المؤشرات ذات الصلة بالقطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2019.

---

[1] القانون رقم 99-06 المؤرخ في 1999/04/04، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1999/04/07، العدد: 24.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 00-48 المؤرخ في 2000/03/01، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/03/05، العدد: 10.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 17-161 المؤرخ في 15 ماي 2017، المتضمن شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2017/05/17، العدد: 30.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19، يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2007/02/13، العدد: 21.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 85-14 المؤرخ في 1985/01/26، يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1985/01/27، العدد: 05.

[6] القانون رقم03-02 المؤرخ في 2003/02/17، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2003/02/19، العدد: 11.

الشكل(III-1): تطور الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019).

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر، قاعدة البيانات، (1990-2019)، على الرابط:

https://tool.wttc.org، (تاريخ الاطلاع: 2021/12/16).

بالنظر إلى حجم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال الشكل(III-1)، نلاحظ بأن توجه الدولة نحو تنمية القطاع السياحي، إذ ارتفع من 4,87 مليون دولار سنة 1994 إلى أكثر من 156 مليون دولار سنة 2007، خاصة مطلع الألفية ابتداء من سنة 2000، هذا مع تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن حجم الاستثمار السياحي انخفض إلى دون ذلك سنوات 2008، 2009، و2010 وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية العالمية، ليعود حجم الاستثمار السياحي إلى الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 207 مليار دج سنة 2019،

في دلالة على التوجه الصريح للدولة اتجاه الاستثمار السياحي وتجسيد برامج المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030.

الشكل(III-1): معدلات نمو الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019).

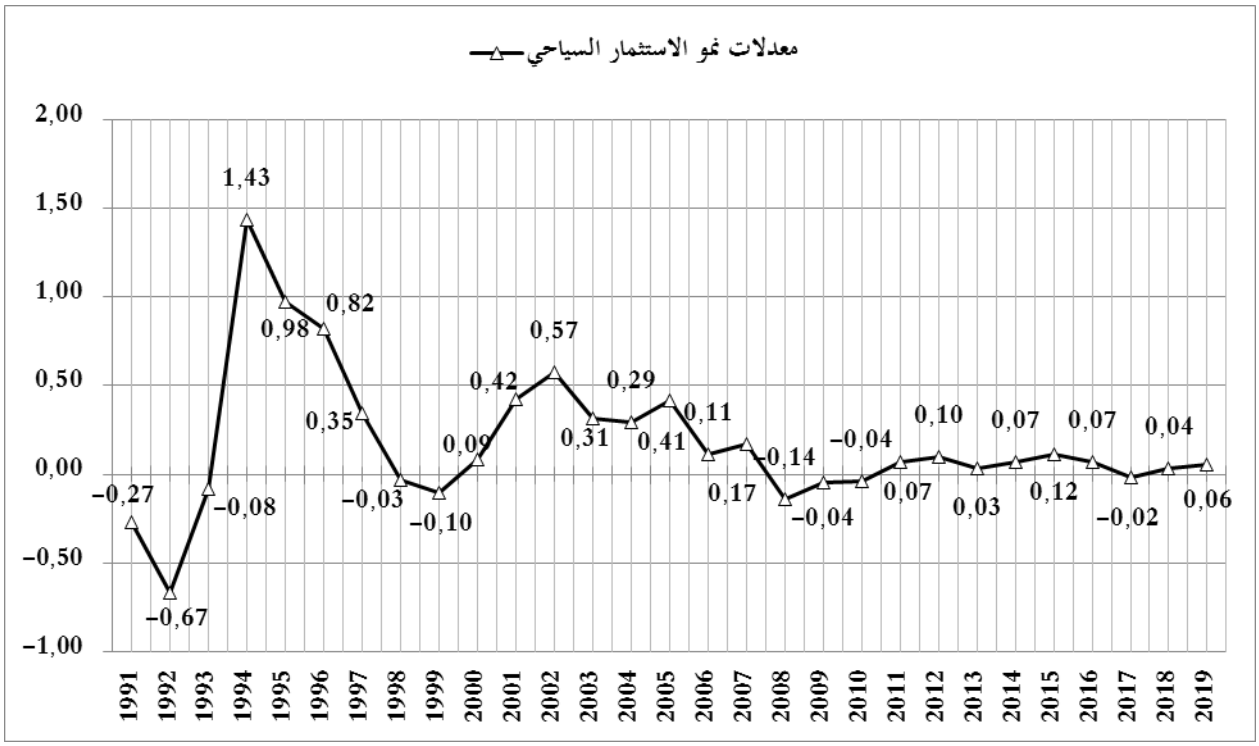

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الشكل.

من خلال الشكل (3-5) يمكننا ملاحظة أن معدلات نمو الاستثمار تختلف من فترة إلى أخرى، وهي في الغالب موجبة، فقد تم تسجيل نموًا معتبرا في معدلات نمو الاستثمار السياحي بـ1.43%كأعلى معدل، والذي قد يرجع إلى توجه الجزائر نحو نظام اقتصاد السوق الهادف إلى خصوصه المؤسسات العمومية، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، إضافة إلى إعادة تنظيم البنوك وتوسيع نشاطاتها التي كانت مقيدة بتمويل مجال محدد فقط والذي أنشأت من أجله، وتعكس هذه المعدلات من النمو حالة التوجه الجديد للجزائر إلى الاستثمار السياحي، خاصة مع إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (من سنة 1990 إلى 2002)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، أما بالنسبة للسنوات الأخرى من التسعينات

فقد تم تسجيل معدلات تقل عن 1%، وهي معدلات موجبة ولكنها ضعيفة، يمكن أن تعود إلى عوامل بيروقراطية بالدرجة الأولى خاصة ما تعلق بالحصول على الاعتماد الممنوح من طرف وزارة السياحة.

كما شهدت سنتي 2001 و2003 هي الأخرى معدلات نمو معتبرة مقارنة بمعدلات نمو الاستثمار السياحي في السنوات الأخرى قُدِّرَتْ بـ 0.57%، في دلالة على استمرارية الاهتمام بالاستثمار السياحي، وكذا انتهاج سياسة "الإنعاش الاقتصادي" مطلع سنة 2000، والذي يعتبر سياسة تنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

الشكل(III-3): الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019).

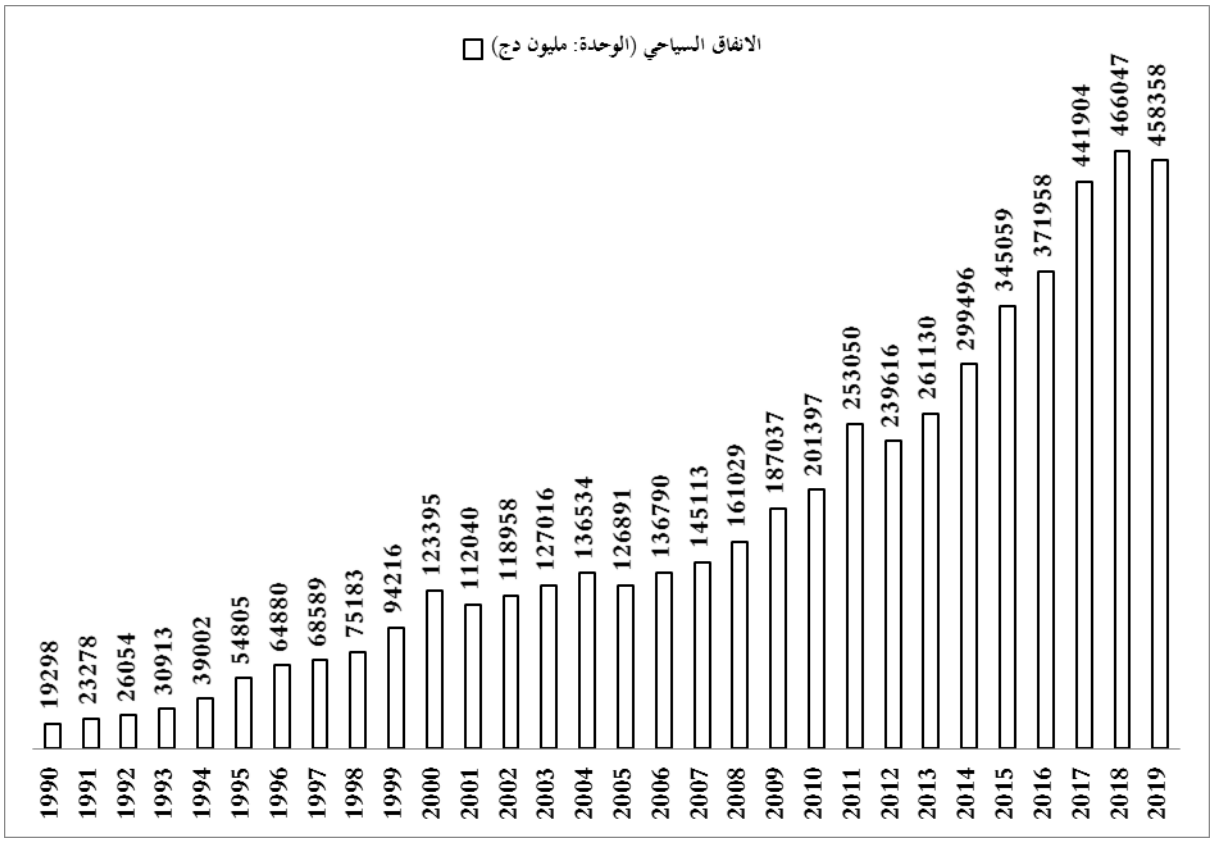

Source: ONS, rétrospective comptes économiques de 1963 à 2018, édition:2020.

نلاحظ من خلال الشكل (3-24) أن الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي قد تطور من 1.9 مليار دج سنة 1990 إلى 4.5 مليار دج سنة 2019، أي بمعدل نمو يقدر بـ 1244%، وهو معدل مرتفع جدا ما يدل

مبدئيا على الاهتمام الكبير بالقطاع السياحي في الجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2009-2019، حيث حافظت الدولة على نفس وتيرة الإنفاق ليفوق حجمه 4.5 مليار دج.

المطلب الثاني: هياكل الإيواء

تحتل هياكل الإيواء مكانة هامة في النشاط السياحي، إذ تعتبر ركيزة أساسية متكاملة فيما بينها، كما تمثل وفرة الفنادق نقطة قوة العرض السياحي، كونها اللبنة الأساسية في صناعة السياحة، وتوفير طاقة استيعابية لإيواء السياح، والشكل التالي يبين تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2020.

الشكل (III-4): تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020).

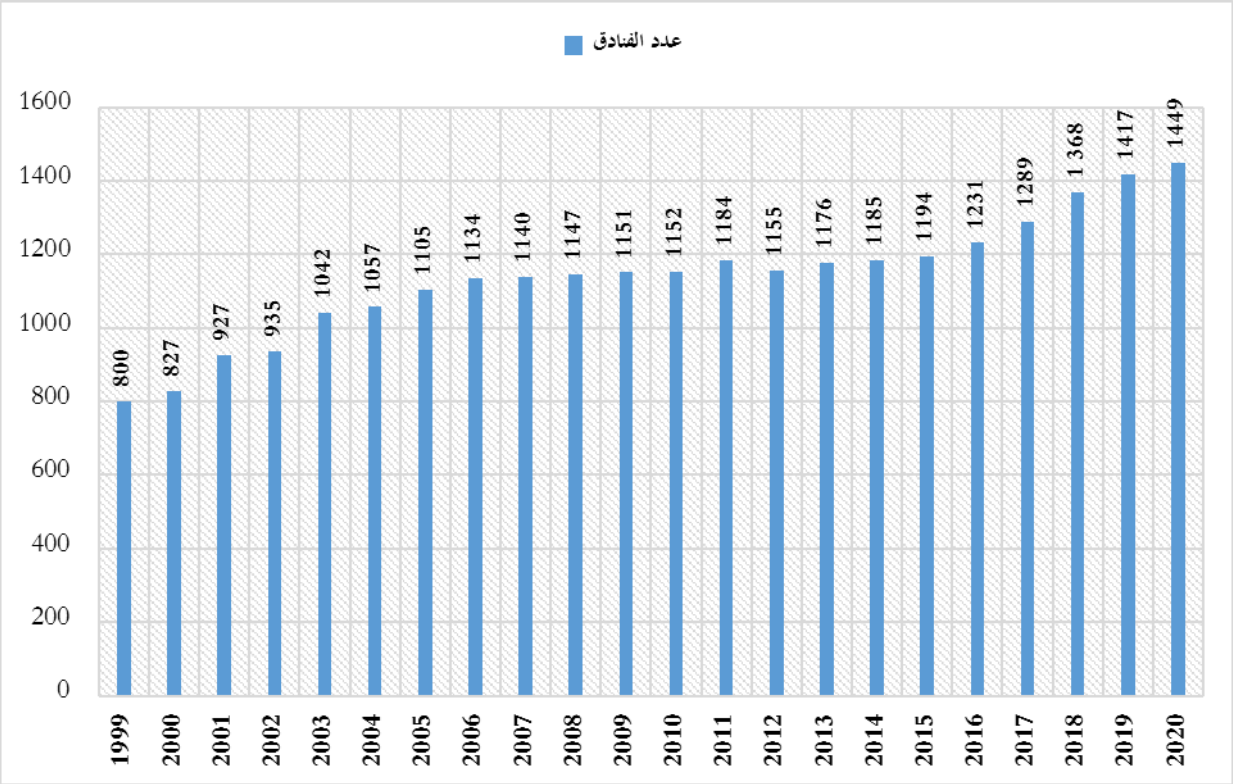

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

نلاحظ من خلال الشكل أن عدد الفنادق في الجزائر يأخذ منحى تصاعدي، مما يدل على أن هذا العدد في تزايد مستمر، حيث بلغ 1449 مؤسسة فندقية سنة 2020، بعدما كان عددها 800 مؤسسة فقط سنة 1999، أي بزيادة قدرها 649 مؤسسة، بمعدل ما يقارب 30 فندقا سنويا، وهذا يعكس مدى الاهتمام بالقطاع السياحي، والتوجه نحو الاستثمار السياحي وبالخصوص صناعة الفنادق المؤدية إلى زيادة العرض السياحي، وللتفصيل أكثر في هذا الشأن تطور عدد الفنادق حسب التصنيف في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول (III-4): تطور عدد الفنادق حسب التصنيف في الجزائر خلال الفترة 1999-2019.

السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمتان (2)	نجمة 1	بدون تصنيف
1999	11	34	107	90	72	486
2000	11	34	110	93	72	507
2001	11	20	67	62	43	724
2002	12	20	69	58	47	729
2003	13	34	74	68	53	800
2004	13	22	67	62	42	851
2005	13	23	76	69	57	867
2006	13	54	145	155	97	670
2007	13	54	145	157	97	674

2008	13	53	142	160	99	680
2009	13	57	152	148	101	680
2010	13	39	77	72	58	893
2011	13	64	60	74	58	915
2012	8	5	38	46	116	942
2013	8	5	38	46	149	930
2014	8	6	39	46	149	937
2015	8	6	39	46	158	937
2016	13	12	51	46	158	951
2017	13	23	59	48	159	987
2018	13	24	62	52	162	1055
2019	14	29	65	55	182	1072

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

من خلال الجدول، نلاحظ أنه خلال فترة بداية الألفية الثالثة (2000-2005) ومع صدور القانون رقم 99-01 المحدد للقواعد المتعلقة بصناعة الفنادق، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 01-130 المحدد لمعايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب، تراجع عدد الفنادق المصنفة من 320 فندقا سنة 2001 إلى 238

فندقا سنة 2005، فيما ارتفع عدد الفنادق غير المصنفة من 724 فندقا سنة 2001 إلى 867 فندقا سنة 2005، والتي تضم كذلك الفنادق التي ألغي تصنيفها بموجب القوانين الموضوعة مطلع الألفية الثالثة، في حين أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2009 نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الفنادق المصنفة ارتفع مقارنة بالفترة السابقة إلى 464، و471 خلال سنتي 2006 و2009 على التوالي، وذلك راجع إلى تصنيف الفنادق التي كانت غير مصنفة، والتي انخفض عددها من 867 فندقا سنة 2005 إلى 680 فندقا سنة 2009، ويعود ذلك إلى التزام الفنادق الغير مصنفة بالمعايير التي تسمح بالتصنيف حسب القوانين والتشريعات السابقة الذكر.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن الفترة الممتدة ما بين 2010-2019 والتي تمثل انطلاقة العمل على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية (SDAT 2030)، وكذا مخطط الجودة، مما أدى إلى إلغاء تصنيف الفنادق التي لم تلتزم بالمخططات المختلفة، والذي أدى إلى انخفاض في عددها ليتراوح ما بين 259 إلى 368 فندقا مصنفا، في حين قفز عدد الفنادق غير المصنفة من 680 سنة 2009 إلى 1072 فندقا، والذي يضم الفنادق التي فقدت التصنيف والمنجزة حديثا.

الشكل(III-5): عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020).

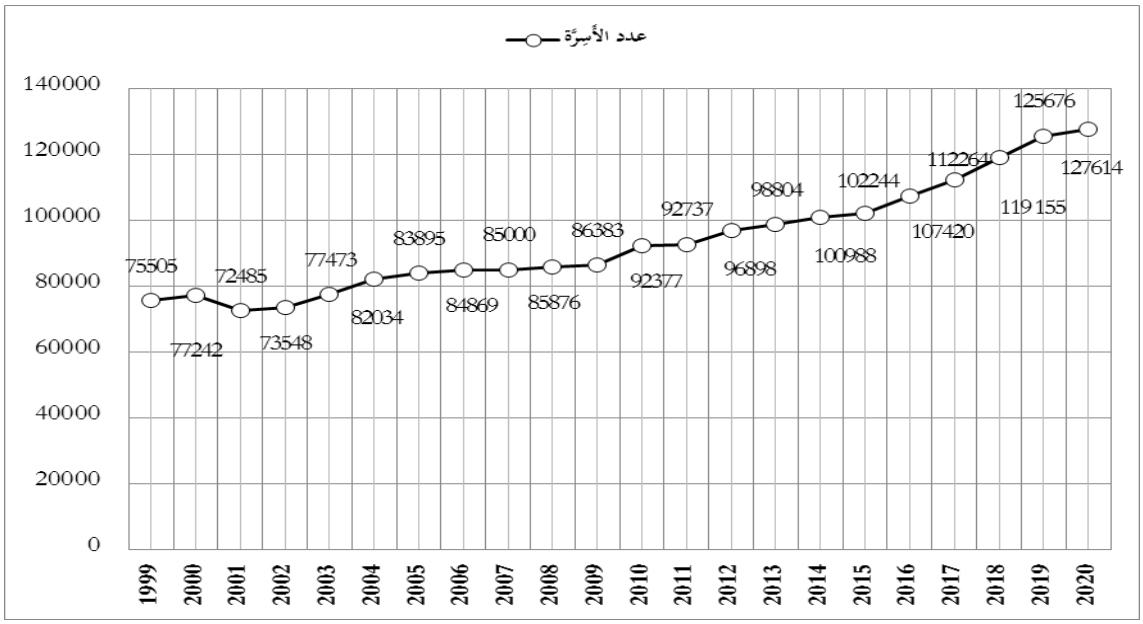

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018.

وزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

نلاحظ من خلال الشكل تطور عدد الأَسِرَّة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 1999-2020، من 75505 سريرا سنة 1999 إلى 127614 سريرا سنة 2020، في دلالة على نمو طاقة الإيواء في الجزائر خلال هذه الفترة، ويعود ذلك بشكل طبيعي إلى تزايد عدد الفنادق مثلما عرجنا إليه في تحليل الشكل المذكور سابقا أعلاه، إلا أن سنتي 2001 و2002 شهدتا انخفاضا في عدد الأَسِرَّة الفندقية، وكانت 72485 و73548 سريرا على التوالي، هذا ما يفسر على أساس صدور القوانين والتشريعات التي تحكم صناعة الفنادق ومعايير تصنيفها (القانون رقم 99-01 والمرسوم التنفيذي رقم 00-130)، لتعود أعداد الأَسِرَّة الفندقية للزيادة المستمرة ابتداءا من سنة 2003، إذ يمكننا من خلال الشكل التالي استظهار تطور معدل نمو عدد الأَسِرَّة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 1999-2020 كما هو مبين:

الشكل(III-6): تطور معدل نمو عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020).

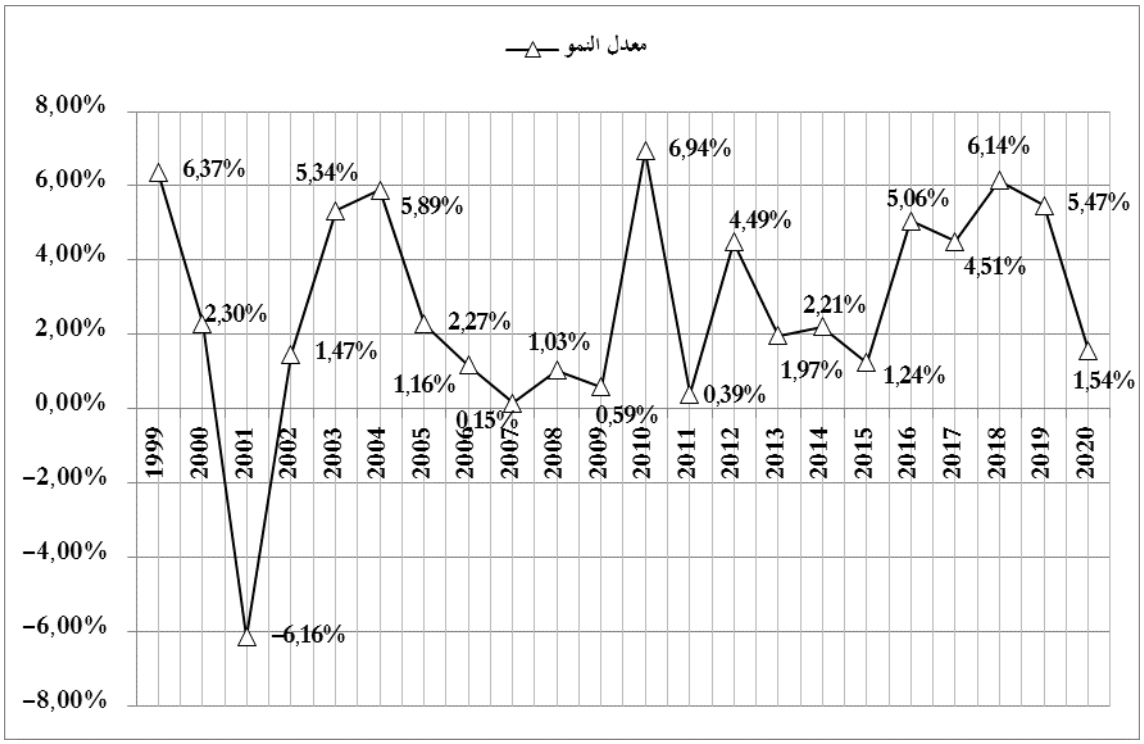

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

نلاحظ من خلال الشكل تطور معدل نمو عدد الأَسِرَّة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 1999-2020، من 6.73% سنة 1999 إلى 6.73% سنة 2010، في دلالة على نمو طاقة الإيواء في الجزائر خلال هذه الفترة، ويعود ذلك بشكل طبيعي إلى تزايد عدد الفنادق مثلما عرجنا إليه في تحليل الشكل السابق، إلا أن سنتي 2001 و2002 شهدتا انخفاضا في معدل نمو عدد الأَسِرَّة الفندقية ليصل إلى أدنى معدل يقدر بـ -6.16% ، هذا ما يفسر على أساس صدور القوانين والتشريعات التي تحكم صناعة الفنادق ومعايير تصنيفها (القانون رقم 99-01 والمرسوم التنفيذي رقم 01-130)، ليعود بعدها معدل نمو عدد الأَسِرَّة الفندقية للزيادة المستمرة ابتداءا من سنة 2002.

والجدول الموالي يبين تطور عدد الأَسِرَّة الفندقية حسب الموقع الجغرافي للمؤسسة الفندقية، وهذا حسب نوع السياحة السائدة بها (حضري، ساحلي، صحراوي، حموي، ومناخي).

الجدول (III-7): تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة 1999-2020.

السنوات	حضري	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخي
1999	32300	24255	9150	7500	2300
2000	33000	25442	9000	8500	1300
2001	33495	23485	7723	6536	1246
2002	35126	23624	7197	6504	1097
2003	35126	26034	8105	6905	1225
2004	48680	21710	4431	5742	1411

2005	50311	22000	4431	5742	1411
2006	44561	23148	11 639	4608	913
2007	44592	23248	11639	4608	913
2008	44700	23500	11639	4918	1119
2009	44905	23804	11649	4906	1119
2010	52 085	31 322	3 770	4 111	1 089
2011	52 445	31 322	3 770	4 111	1 089
2012	54 186	29 886	5 954	5 467	1 405
2013	55 988	29 886	6 058	5 467	1 405
2014	61 012	27 962	4 547	4 259	1 825
2015	62479	30380	3636	3866	1883
2016	66155	30500	4780	4102	1883
2017	69861	31326	4928	4266	1883
2018	74 712	32 581	5 477	4 502	1 883
2019	80470	32926	5895	4502	1 883

2020	81863	32971	6299	4598	1883

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن طاقة الإيواء في الجزائر تتركز خاصة في المناطق الحضرية والساحلية، إذ نجد بأن عدد الأَسِرَّة بالفنادق الحضرية تفوق 48% سنوات التسعينات، لتصل إلى 60% سنتي 2004 و2005، وكذلك ابتداءا من سنة 2014 إلى غاية 2020، في حين نجد بأن عدد الأَسِرَّة بالفنادق الساحلية تمثل نسبة 30% خلال طول الفترة (1999-2020)، كما نجد بأن عدد الأَسِرَّة ذات الطابع الصحراوي لم تتعدى نسبة 12%، ويمكن أن يعود ذلك إلى إعادة تصنيف الفنادق الحضرية إلى فنادق صحراوية خاصة تلك الواقعة في المدن الصحراوية، وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة ذات الطابع الحموي لا تتعدى نسبتها 10% من إجمالي طاقة الإيواء، وكذا المناخية التي لم تتعدى 3%، في دلالة على الاهتمام الكبير بالسياحة الحضرية والساحلية، والسياحة الصحراوية بشكل أقل بالرغم من أن هذه الأخيرة تحتاج إلى المبيت ووسائل الإيواء أكثر من أي سياحة أخرى بحكم موقعها الجغرافي الشاسع، والبعيد عن المدن الشمالية، ويمكن أن تعتمد كثيرا على المغامرة والمبيت في كتبان الصحراء الجميلة.

المطلب الثالث: الاستثمار في البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى واقع النقل في الجزائر، من خلال استعراض أهم البيانات المتعلقة بالقطاع بكل أنواعه (بري، بحري وجوي)، وكذا البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي في الجزائر، وفي الشكل التالي نستعرض تطور الانفاق على قطاع النقل والمواصلات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

الشكل (III-7): الإنفاق على قطاع النقل والمواصلات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

(الوحدة: مليون دج)

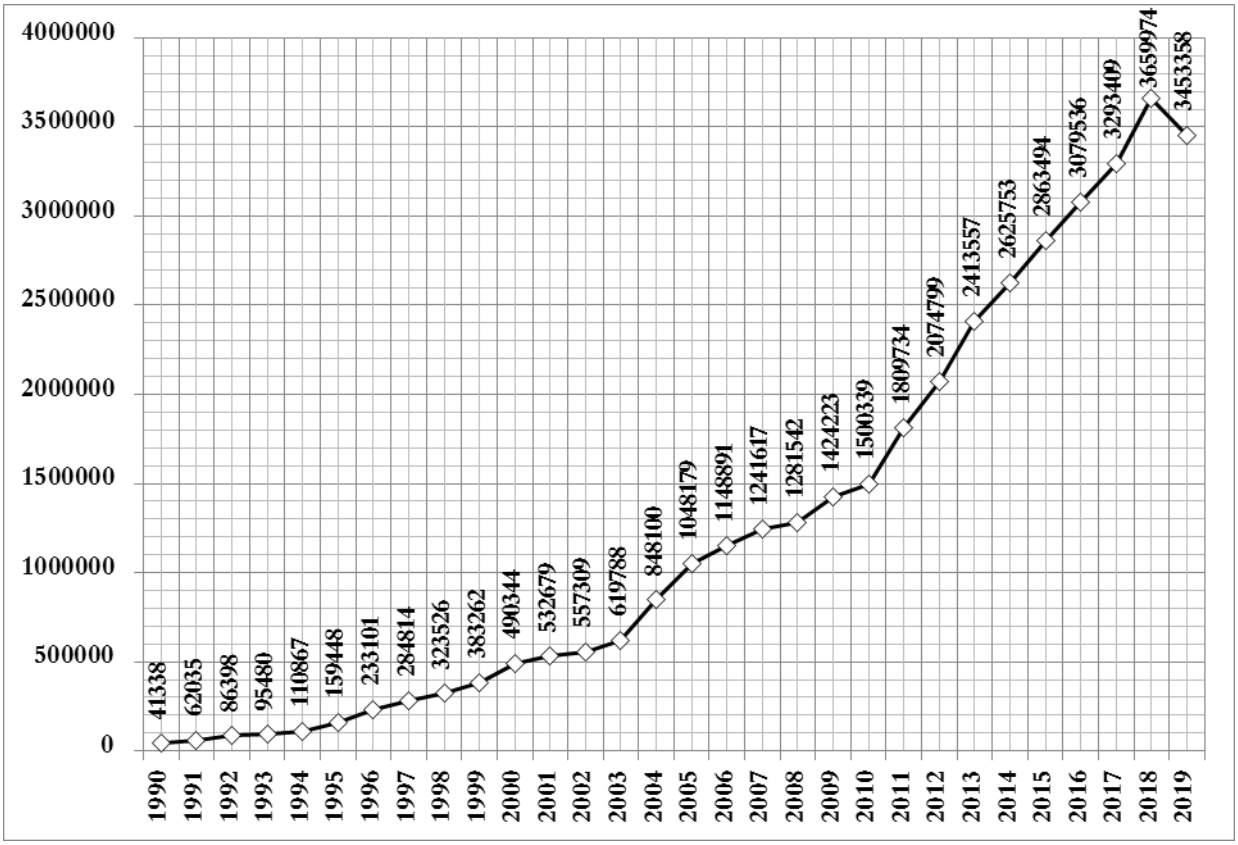

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الإصدارات: 1999-2018، ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، جدول القيادة، الإصدارات: 2018-2020.

نلاحظ من خلال الشكل أن الإنفاق على قطاع النقل والمواصلات، قد تطور من 41 ألف مليون دج سنة 1990 إلى أكثر من 345 ألف مليون دج سنة 2019، أي بمعدل نمو يقدر بـ 1325%، وهو معدل مرتفع جدا ما يدل مبدئيا على الاهتمام الكبير بقطاع النقل والمواصلات في الجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018.

1- الاستثمار في قطاع النقل البري وعبر السكك الحديدية:

عرف الوهلة الأخيرة زيادة في النفقات الاستثمارية في مجال الأشغال العمومية من زيادة الطرقات المعبدة ويمكن ذكر اكبر مشروع عرفته الجزائر الطريق السيار شرق غرب وزيادة السكك الحديدية

وإنشاء الترامواي في (06) ستة ولايات وطنية وزيادة عدد الموانئ حيث تم تشييد عدة موانئ في الفترة الأخيرة، حيث قدرت مسافة الطريق المعبد في الجزائر ب 133.741 كلم سنة 2017 مقسمة على التوالي 4545 كلم طريق سريع، 1145 كلم طريق سيار، 30932 كلم طريق و طني، 217.356 كلم طريق ولائي و70509 كلم طريق بلدي لكن اكبر مشروع عرفته البلاد هو الطريق السيار شرق غرب على طول 1216 كلم وقدر بـ 20 مليار دولار نتيجة لتضخيم الفواتير ، فالكلفة الحقيقية لهذا الطريق تقدر بـ 7 مليار دولار بكل المرافق العمومية من محطات استراحة، فالفرق الناتج عن تضخيم الفواتير أهلك كاهل الخزينة العمومية .

1- 1النقل البري:

ويمكنن تشخيص واقع النقل البري من خلال التطرق إلى البنى التحتية لاسيما شبكة الطرق والسكك الحديدية.

الشكل (III-8): تطور شبكة الطرق في الجزائر (الفترة: 1990-2017)

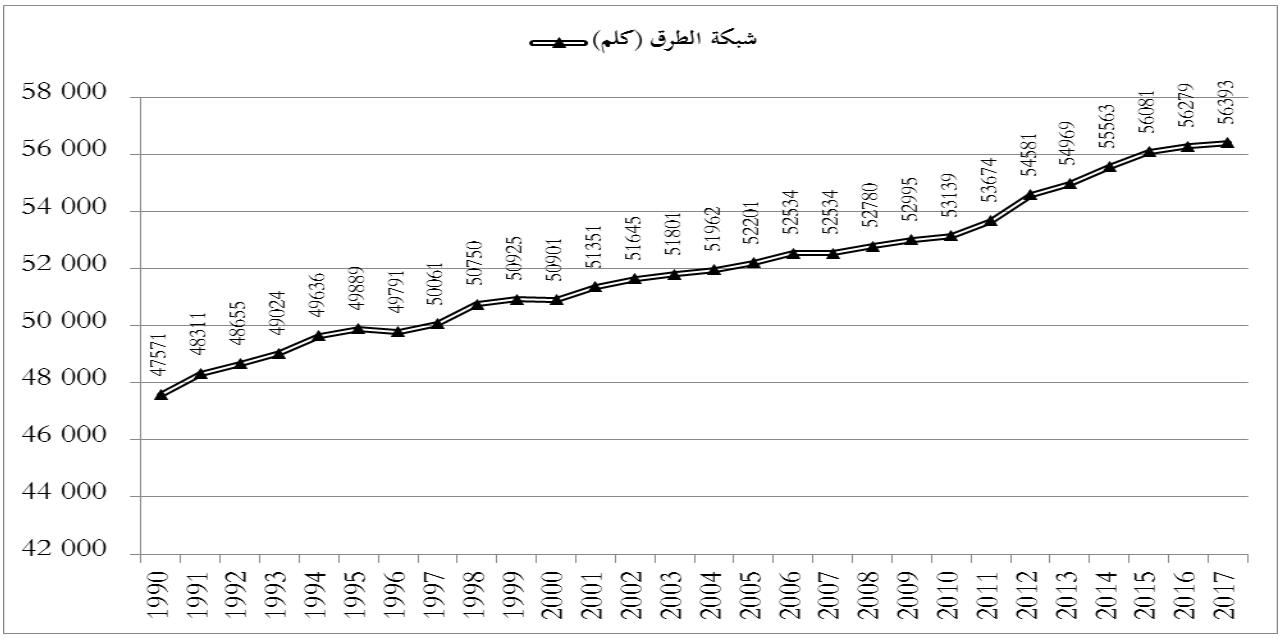

Source: Par l'étudiant à partir de: ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011.

Et: ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, N°: 30èm^{e} au 35ème, éditions: (2010-2017).

ما نلاحظه من خلال الشكل (3-11) هو أن طول شبكة الطرق في ازدياد بوتيرة متوسطة، إذ أصبح طول شبكة الطرق 56393 كلم في سنة 2017 بعدما كان 47571كم في سنة 1990، أي بزيادة قدرها 8822كم خلال 18 سنة، بمعدل 1,1% سنويا.

2-1 النقل عبر السكة الحديدية:

تغطي شبكة السكك الحديدية 30 ولاية، وتمتد شمال الجزائر من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية، وكذا تربط بين ولايات الهضاب العليا.[1]

الشكل (III-9): طول خطوط السكك الحديدية في الجزائر (الفترة: 1990-2017).

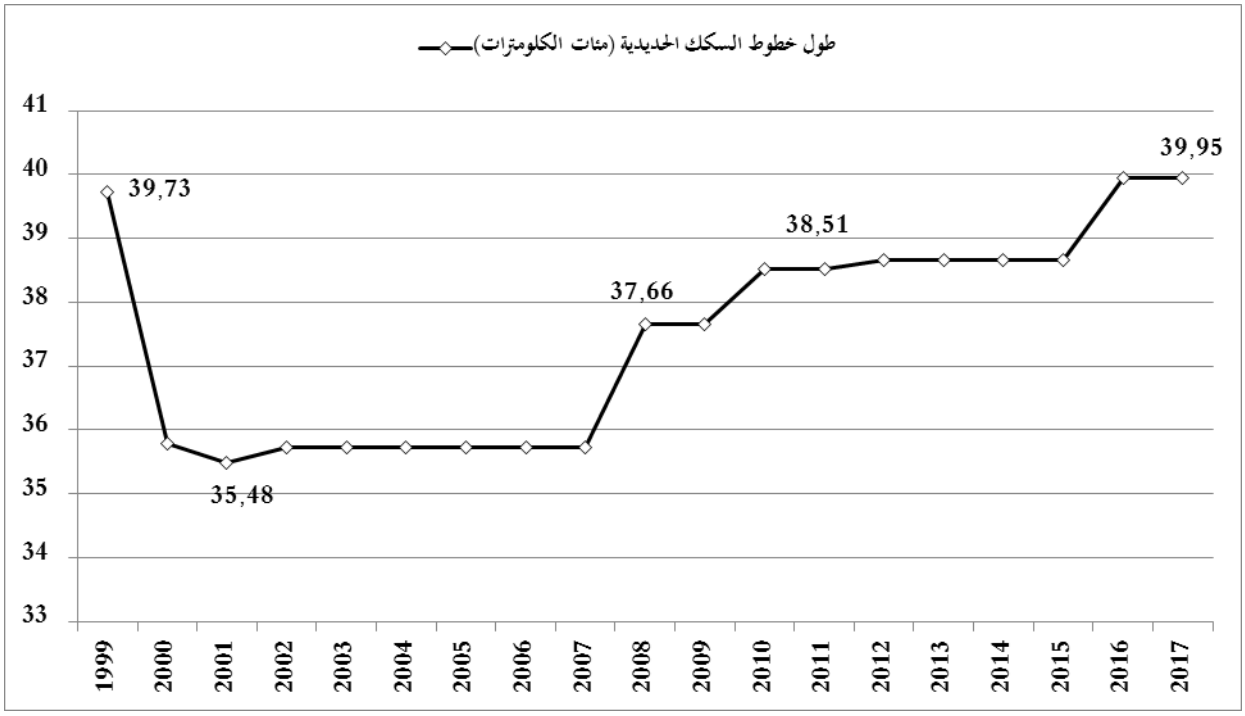

Source: ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011. Et: ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, N°: 30ème au 35ème, éditions: (2010-2017).

نلاحظ من خلال الشكل أن طول خطوط النقل عبر السكك الحديدية ازداد خلال الفترة (1999-2017)، من 3973كم إلى 3995كم، لتنخفض هذه الأعداد خلال الفترة (1999-2007)، لتصل إلى 3570كم، وقد يعود ذلك إلى زيادة الطلب على هذا النوع من النقل، كونه أكثر أمنا خلال فترة الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات، لينخفض الطلب ابتداءًا من سنة 1999 بانقضاء الأزمة تدريجيا، ونمو

[1] Société nationale des transports ferroviaires, SNTF: histoire, modernité et défis, Rapport: édition spéciale, Alger, Algérie, 2012, p10.

قطاع النقل البري والحضري عبر الطرق في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي، ثم ازداد الاهتمام بالنقل عبر السكك الحديدية ابتداءًا من سنة 2008، أين ازداد طول الخطوط المستغلة من 3570كم إلى 3995كم سنة 2017، حيث يعود تسيير خطوط النقل بالسكة الحديدية إلى الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية (SNTF)، والتي تحوز في حظيرتها على أنواع متعددة من القاطرات، على غرار قطار الديزل (Coradia) بـ254 مقعدا، وتبلغ سرعته 160كلم/سا، القطارات الكهربائية، والقاطرات السريعة (Autorails).

2- الاستثمار في قطاع النقل البحري والجوي:

2-1 قطاع النقل البحري:

يمتد الشريط الساحلي الجزائري على مسافة 1622كم، إذ يتيح فرصا ثمينة للريادة في مجال النقل البحري داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الواقع يحول دون ذلك، خاصة عندما نجد بأن عدد الموانئ المخصصة لغرض نقل المسافرين والبضائع تقدر بـ7 فقط، حيث تنشط في ذات المجال الشركة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (Entreprise Nationale de Transport Maritime de Voyageurs)، والتي تمتلك أسطولا من 04 سفن (طاسيلي2، الجزاير2، طارق بن زياد، الإيروس) وعادة ما تقوم باستئجار سفينة رابعة، توفر بذلك خدمة النقل الدولي للمسافرين من وإلى ثلاثة بلدان أوروبية فقط (فرنسا، اسبانيا، وإيطاليا).[1]

كما تدعم النقل البحري للمسافرين بخط مستغانم-فالنسيا (اسبانيا)، من خلال خدمات شركة (Balearia) الاسبانية منذ سنة 2016، وفي الشكل التالي سوف نستعرض أهم الموانئ الجزائرية من حيث حركة المسافرين.

[1] Algérie ferries: site officiel, Présentation, sur : https://algerieferries.dz/index.php/compagnie/presentation, (consulté le: 21/12/2021).

الشكل (III-10): أهم الموانئ الجزائرية من حيث حركة المسافرين.

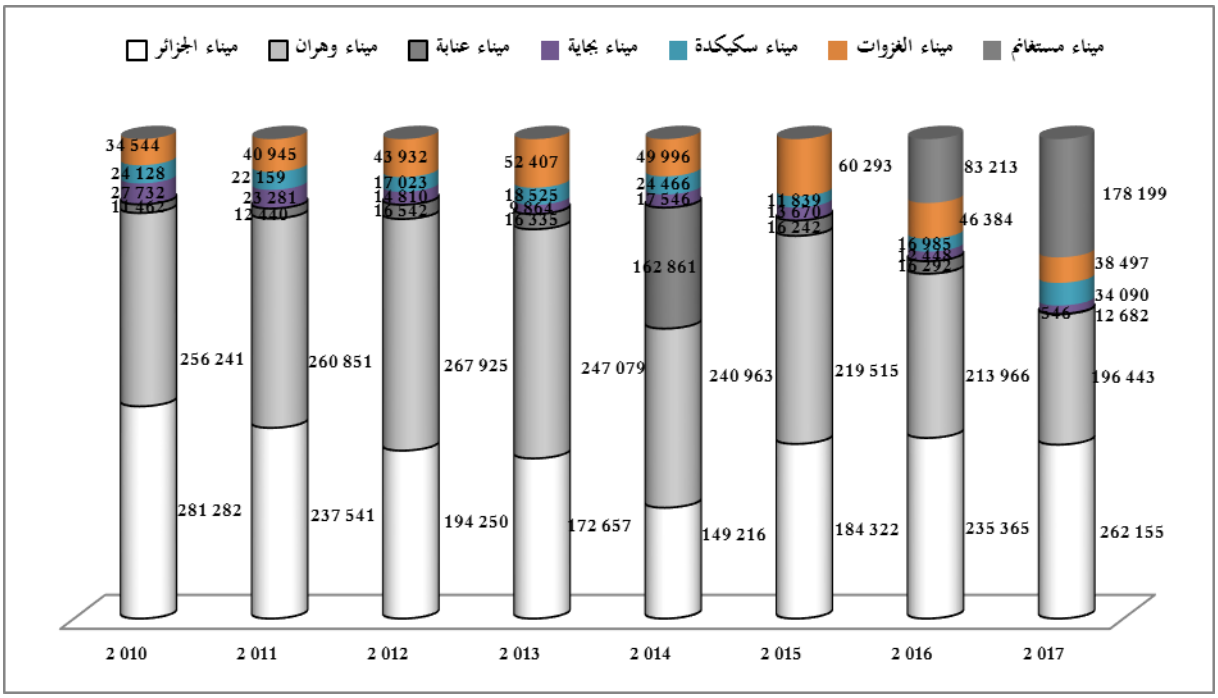

Source: Par l'étudiant à partir du: ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, N°: 30ème au 35ème, éditions: (2010-2017).

من خلال الشكل نلاحظ أن أهم موانئ الجزائر في النقل البحري للمسافرين هما مينائي وهران والجزائر العاصمة، إذ استقبل كل منهما ما معدله 206988 و193016 مسافرا سنويا خلال الفترة (2010-2017)، أي ما نسبته 37% من حركة النقل البحري للمسافرين، ويلعب ميناء الغزوات بتلمسان دورا هاما هو الآخر باستقباله لـ314591 مسافرا خلال نفس الفترة، أي بمعدل 39323 مسافر سنويا، بينما الموانئ الأخرى على غرار ميناء بجاية وسكيكدة فكانت أقل حركية نسبيا، في حين نجد أن ميناء عنابة استقبل 162861 مسافرا خلال سنة 2014، عكس السنوات الأخرى التي لم يتعدى بها عدد المسافرين 16542، وقد يعود ذلك إلى أنه استقبل المسافرين بحرا كبديل عن ميناء الجزائر العاصمة الذي استقبل أدنى عدد من المسافرين أنداك بـ149216 فقط، كما يتضح لنا جليا أن دخول ميناء مستغانم سنة 2016 حيز خدمة النقل البحري للمسافرين بعدما كان مخصصا لنقل البضائع فقط، وهو الذي فك الخناق عن

ميناء وهران الذي انخفض به حركة المسافرين من 219515 سنة 2015، إلى 213966 و196443 سنتي 2016 و2017 على التوالي.

2-2 قطاع النقل الجوي:

الشكل(III-11): خريطة أهم المطارات الوطنية والدولية وحركة الملاحة الجوية في الجزائر.

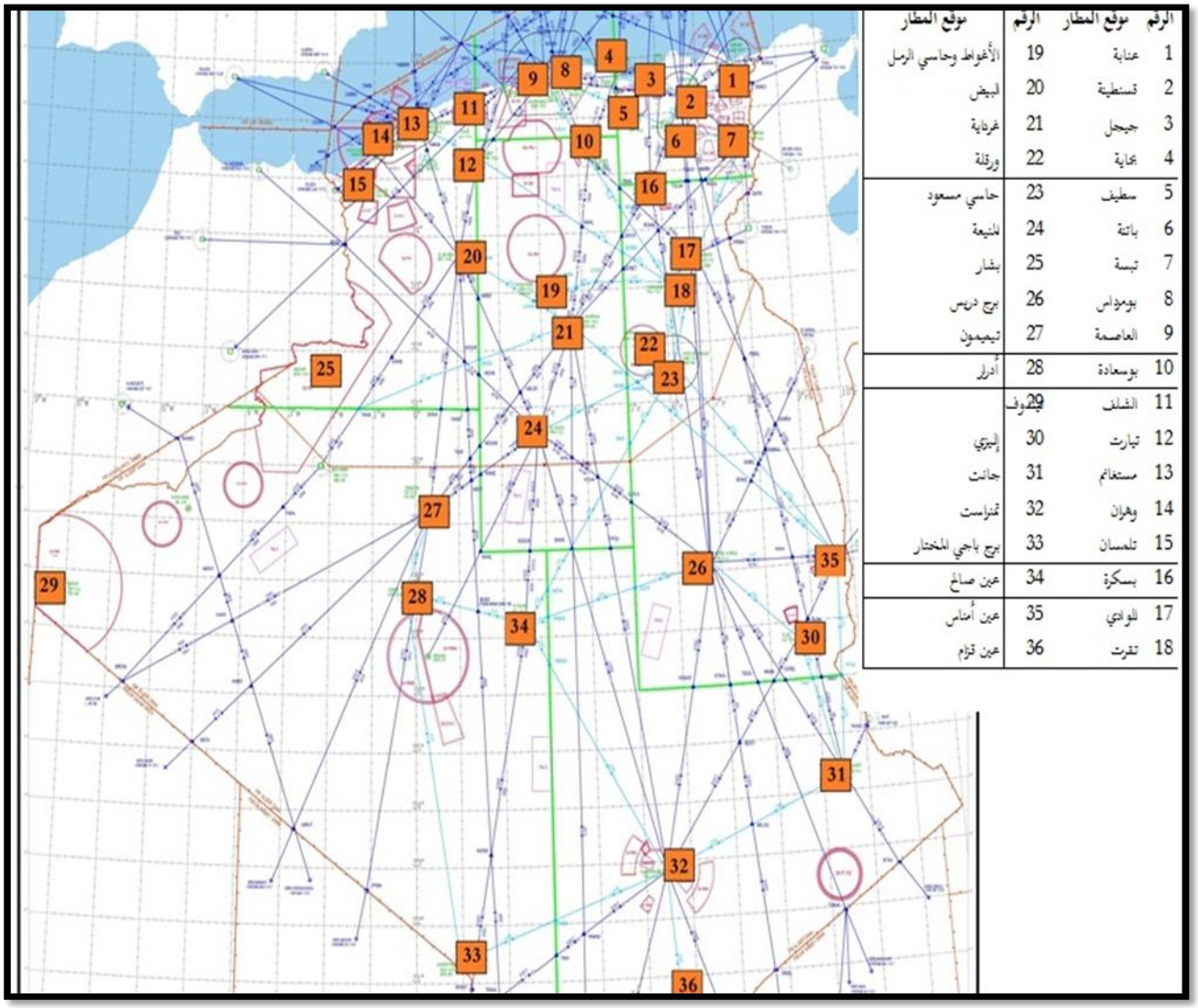

Source : Par l'étudiant à travers : L'Entreprise Nationale de l'Exploitation Méthodologique et Aéronautique (E.N.E.M.A), CARTE DE CROISIERE, mars 2021, sur : https://sia-enna.dz/, (consulté le : 22/12/2021).

تتوفر الجزائر على 18 مطارا دوليا، و14 مطارا وطنيا، وهي موزعة على التراب الوطني كما هو مبين في الجدول (3-9)، يعود تسيير معظمها إلى مؤسسة تسيير مصالح مطارات الجزائر (EGSA) بشكل مباشر تحت إشراف وزارة النقل، باستثناء مطار العاصمة الدولي الذي تسيره شركة ذات أسهم (SGSIA)، وهي بدورها تابعة إلى (EGSA).

كما تجدر الإشارة إلى أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تلبي خدمة النقل الجوي إلى 75 محطة توقف، من بينها 44 وجهة دولية، و 35 وجهة داخلية، وتعتبر بذلك عصب النقل الجوي في الجزائر، بامتلاكها لأكثر من 150 فرعا في الجزائر والخارج.[1]

3- الدخل السياحي:

3-1 مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

لا يقدم الدخل السياحي مساهمة مهمة في الناتج الداخلي الخام، إذ يمثل نسبة تتراوح ما بين 0,94% و1,75% فقط خلال الفترة 1990-2019، ويمكن من خلال الشكل (3-29) متابعة وتحليل حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام.

الشكل (III-12): تطور الدخل السياحي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2019.

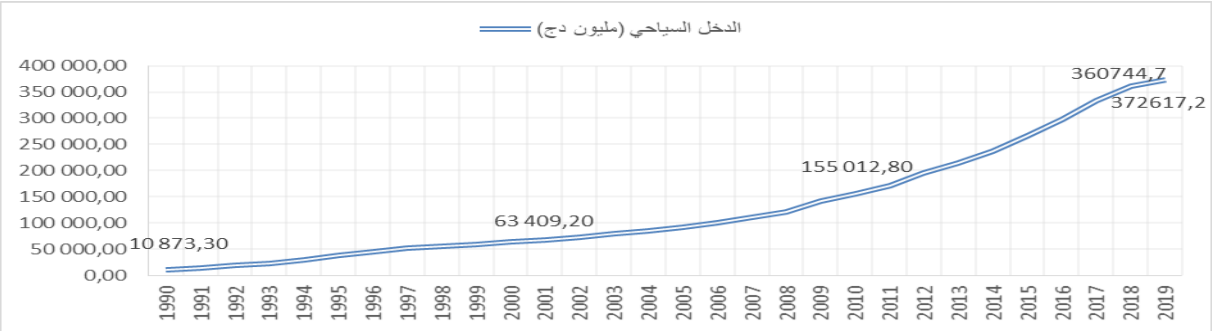

Source: Par l'étudiant à partir du: ONS, rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Algérie, 2020, pp 32-60.Et: ONS, Les comptes économiques de 2016 à 2019, Algérie, 2020, p6.

[1] Air Algérie: site officiel, Nos destinations, sur : https://airalgerie.dz/planifier-votre-voyage/nos-destinations/, (consulté le: 23/12/2021).

من خلال الشكل نلاحظ تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام بنسب متفاوتة لم تتعدى 1,56%، ونلاحظ بأن هذه النسبة تعدت 1,5% خلال 7 سنوات من فترة التسعينات، إلا في السنوات 1991، 1992 و1999، ويعود ذلك إلى تهاوي أسعار المحروقات إلى ما دون 20 دولارا للبرميل، مما أدى إلى انخفاض الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل السياحي، كما هو الحال بالنسبة لسنة 2000 حيث شهدت انخفاضا في نسبة مساهمة الدخل السياحي في الناتج الداخلي الخام إلى 1,24%، جراء ارتفاع سعر البترول إلى 28,77 دولارا وانتعاش الدخل القومي، هذه العلاقة الطردية بين سعر البترول والدخل القومي، أضحت تؤثر سلبا على نسبة مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام، خلال السنوات 2000-2008، كما يتضح لنا أن تهاوي أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع نسبة الدخل السياحي من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بـ1,18%، وفي الشكل الموالي سنقوم بعرض حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 كما هو مبين:

الشكل (III-13): حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة: 1990-2019.

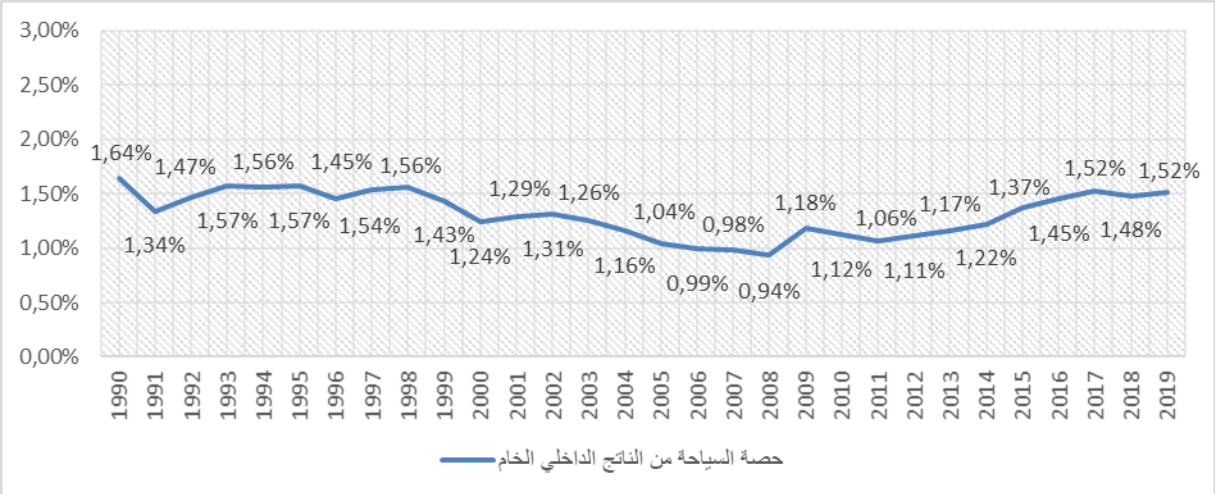

Source: ONS, rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, Algérie, 2020, pp 32-60. Et: ONS, Les comptes économiques de 2016 à 2019, Algérie, 2020, p6.

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الخام ابتداءا من سنة 2011، من 1,06% إلى 1,52% سنة 2019 بالرغم من تهاوي أسعار المحروقات سنة 2014، في دلالة على فعالية الأداء السياحي في تحقيق مساهمة حقيقية في الناتج الداخلي الخام، دون أن يكون لانخفاض هذا الأخير في ارتفاع النسب السنوية للدخل السياحي.

الشكل (III-14): مساهمة السياحة في العمالة في الجزائر خلال الفترة: 1995-2019.

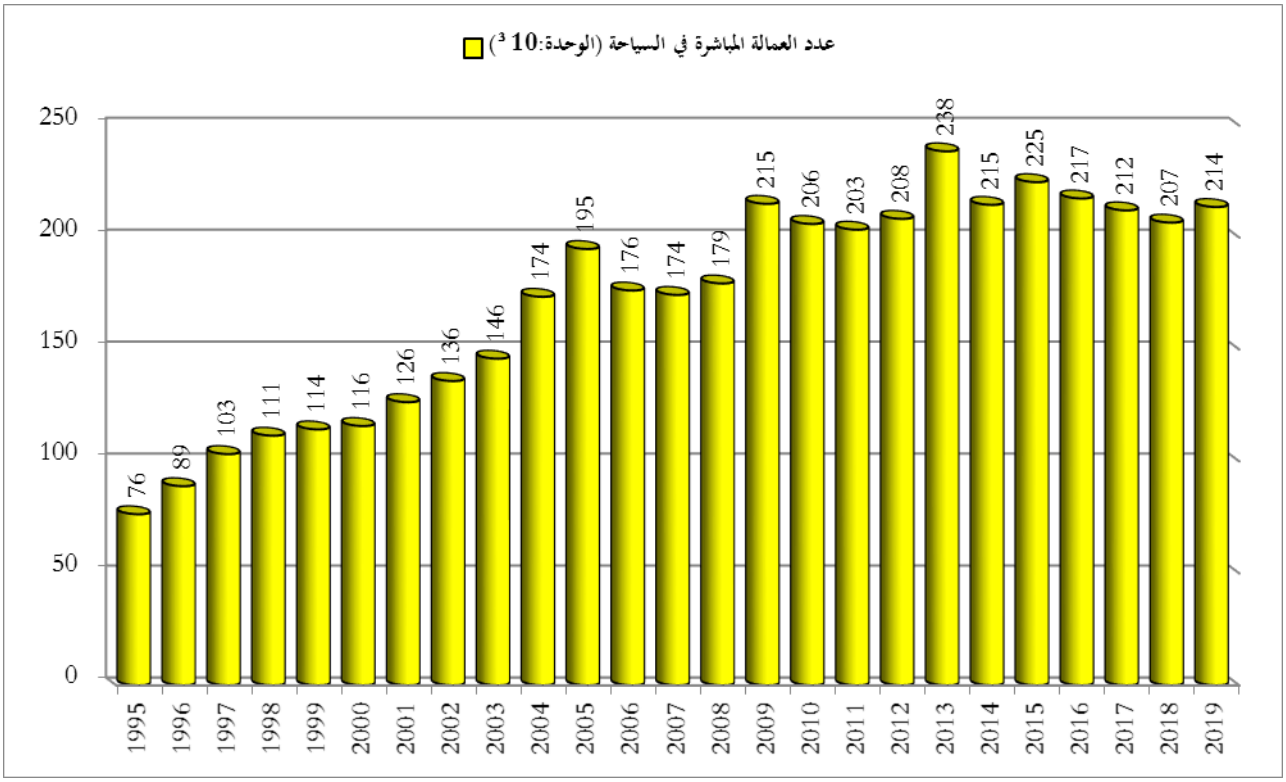

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: المجلس العالمي للسياحة والسفر، قاعدة البيانات، (1995-2019)، على الرابط: https://tool.wttc.org، (تاريخ الاطلاع: 2021/12/19).

من خلال الشكل يتضح لنا أن العمالة في السياحة تمثل نسبا معتبرة، تفوق 6% من إجمالي العمالة في الجزائر خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين (2012-2019)، كما هو مبين في الشكل، إلا أن العمالة المباشرة تمثل نسبا ضئيلة لم تتعدى 2,30%، وبالنظر إلى عدد المناصب، يمكن القول بأن المساهمة المباشرة

للسياحة تطورت من 76 ألف منصب سنة 1995 إلى 214 ألف منصب، كما لم يشكل ذلك أثرا بارزا كون هذا التطور صاحبه نمو في العدد الإجمالي للعمالة.

المبحث الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة قياسية)

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية {xt} مستقرة إذا كان:[1]

- المتوسط ثابتا مع تغير الزمن:

$$E(x_t) - E(\mathbf{x_{t+m}}) \forall t \text{ et } \forall m$$

- التباين محدود ومستقل عن الزمن:

$$VAR(x_t) < \propto \forall t$$

- التباين المشترك بين (xt) و ($x_{t-\theta}$) مستقل عن الزمن:

$$COV(x_t, x_{t+k}) - E[(\mathbf{x_t} - \mathbf{u})(\mathbf{x_{t+k}} - \mathbf{u})] - \mathbf{x_k}$$

نلاحظ من خلال الرسم البياني الممثل في الملحق 1، أن السلاسل الزمنية تتأثر بمركبة الاتجاه العام، وبالتالي يمكن القول بأن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وبدلالة الاختبارات الإحصائية لديكي فولر الموسع (1981) Augmented Dickey-Fuller test ADF، لاختبار الفرضية الصفرية H_0:

[1] صطفى خربوش، استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالاشتراكات خدمة الدفع المسبق دراسة حالة"وكالة موبيليس"، *مجلة التكامل الاقتصادي*، 3(1)، 2015، ص320.

السلسلة غير مستقرة ($|\emptyset|-1$) أو الفرضية البديلة H_1: السلسلة مستقرة ($|\emptyset|<1$)، عند مستوى المعنوية (α=5%)، حسب النماذج التالية:[1]

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = p x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t تشويش أبيض. Δx_t تمثل الفروق الأولى في السلسلة الزمنية، p درجة الإبطاء، باستعمال معاملي Schwarz وCriterion.

2- اختبار علاقة التكامل المشترك

لمعرفة إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار السياحي، والمتغيرات الممثلة لأبعاد التنمية المستدامة، يمكن الاستعانة باختبار جوهانسون، بحيث يسمح هذا الأخير بمعرفة عدد علاقات التكامل المتزامن وتحديد رتبة مصفوفة التكامل المتزامن التي تختلف عن الصفر، بمقارنة قيمة الإحصائية المحسوبة (λ_{trace}) بالقيمة الحرجة (critical value)، حيث:[2]

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \lambda_i)$$

[1] Bourbonnais Régis, *Économétrie: Cours et exercices corrigés.* Paris, France: Dunod, 2015, p250.
[2] Bourbonnais Régis, *Économétrie: Cours et exercices corrigés.* Paris, France: Dunod, 2015, p311.

حيث: λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التكامل المتزامن، n: عدد المشاهدات، $k = 2$: وتمثل المتغيرين، r: رتبة المصفوفة.

3- اختبار علاقة السببية

لتفادي علاقة الانحدار الزائف، نقوم بإجراء علاقة السببية (Granger causality) على السلاسل المستقرة أي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، بالاستناد إلى تقدير معادلتي السببية ثنائية المتغير:[1]

$$x_t = \sum_{i=0}^{m} \alpha_i y_{t-j} + \sum_{j=0}^{n} \beta_j y_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$y_t = \sum_{i=0}^{m} \gamma_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \delta_j x_{t-i} + \varepsilon_{2t}$$

من أجل اختبار فرضية ما إذا كان X يسبب أو لا يسبب Y، يتم النظر في الفرضية التالية:

$$H_0: \ \delta_1 = \delta_2 = \cdots = \delta_p = 0$$

H_1: غير ذلك

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

1- بيانات الدراسة

تتمثل بيانات الدراسة في حجم الاستثمار السياحي ونرمز له بـ(INVT) مقدرة بـ(مليون دينار جزائري)، بيانات القيمة المضافة للسياحة في الاقتصاد الوطني ممثلا بالرمز (VAt) مقدرة بـ(مليون دينار جزائري)،

[1] Agung, I Gusti Ngurah, Time Series Data Analysis Using EViews, Singapore: John Wiley & Sons, 2009, p580.

بيانات رصيد الميزان السياحي (BT) مقدرة بـ(مليون دولار أمريكي)، تضم فترة الدراسة السنوات 1988-2019 لتتوفر لدينا 32 مشاهدة لكل متغير.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال رسم الشكل العام للمتغير التابع (INVT) نلاحظ أن المنحنى يأخذ اتجاه عام بشكل تصاعدي، أي أن السلسلة غير مستقرة في الأصل، وبالتالي نختبر استقراريتها عند الفرق الأول.

الشكل (III-15): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (INVT) في المستوى.

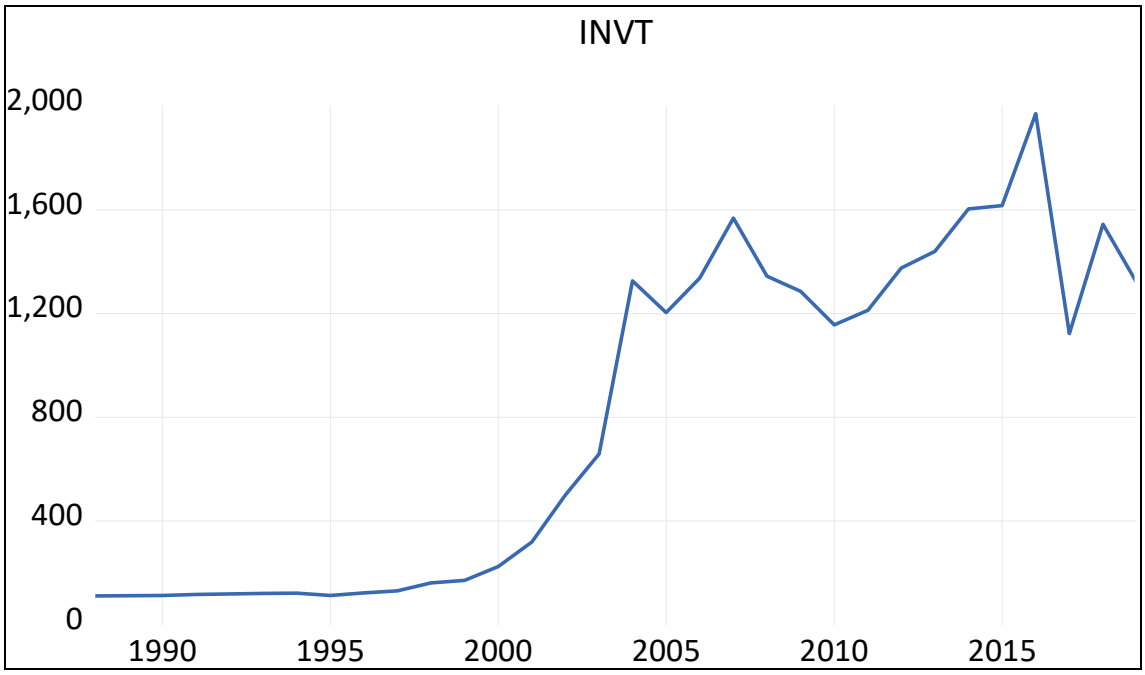

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول(III-8): اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (INVT) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى	اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: INVT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.426924	0.3595
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:04
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVT(-1)	-0.376494	0.155132	-2.426924	0.0219
C	-34.42537	91.85319	-0.374787	0.7106
@TREND("1988")	23.04229	10.95111	2.104105	0.0445

R-squared	0.175224	Mean dependent var	39.02806
Adjusted R-squared	0.116311	S.D. dependent var	242.2442
S.E. of regression	227.7210	Akaike info criterion	13.78589
Sum squared resid	1451992.	Schwarz criterion	13.92466
Log likelihood	-210.6812	Hannan-Quinn criter.	13.83112
F-statistic	2.974300	Durbin-Watson stat	2.287325
Prob(F-statistic)	0.067407		

Null Hypothesis: D(INVT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.008868	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 08:55
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVT(-1))	-1.426759	0.178147	-8.008868	0.0000
C	80.99848	91.22392	0.887908	0.3824
@TREND("1988")	-1.230804	4.883604	-0.252028	0.8029

R-squared	0.704345	Mean dependent var	-7.503667
Adjusted R-squared	0.682445	S.D. dependent var	410.7516
S.E. of regression	231.4669	Akaike info criterion	13.82139
Sum squared resid	1446577.	Schwarz criterion	13.96151
Log likelihood	-204.3209	Hannan-Quinn criter.	13.86622
F-statistic	32.16136	Durbin-Watson stat	1.845373
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

نلاحظ من نتائج الاختبارات المبينة في الجدول، أن اختبار ديكي فولر المطور بين لنا أن الاحتمالات الحرجة لمركبة الاتجاه العام (0.35) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، في السلسلة الزمنية الأصلية، كما أن قيم (t) الجدولية (2.70) أكبر من قيم (t) المحسوبة (2.42) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (INVT) غير مستقرة في المستوى، ووجود جذور الوحدة.

وبإجراء نفس الاختبار على السلسلة الزمنية عند الفروق من الدرجة الأولى، وجدنا بأن الاحتمالات الحرجة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، كما أن قيم (t) الجدولية

(2.75) أصغر من قيم (t) المحسوبة (8.00) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (INVT) غير مستقرة في الفرق الأول، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة الزمنية (INVT) مستقرة عند الفرق الأول. هذا ما نلاحظه من خلال الشكل الذي يبين أن المنحنى يرتفع وينخفض حول متوسطاته دون أن يتخذ اتجاه واحد.

الشكل (III-16): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(INVT) عند الفرق الأول.

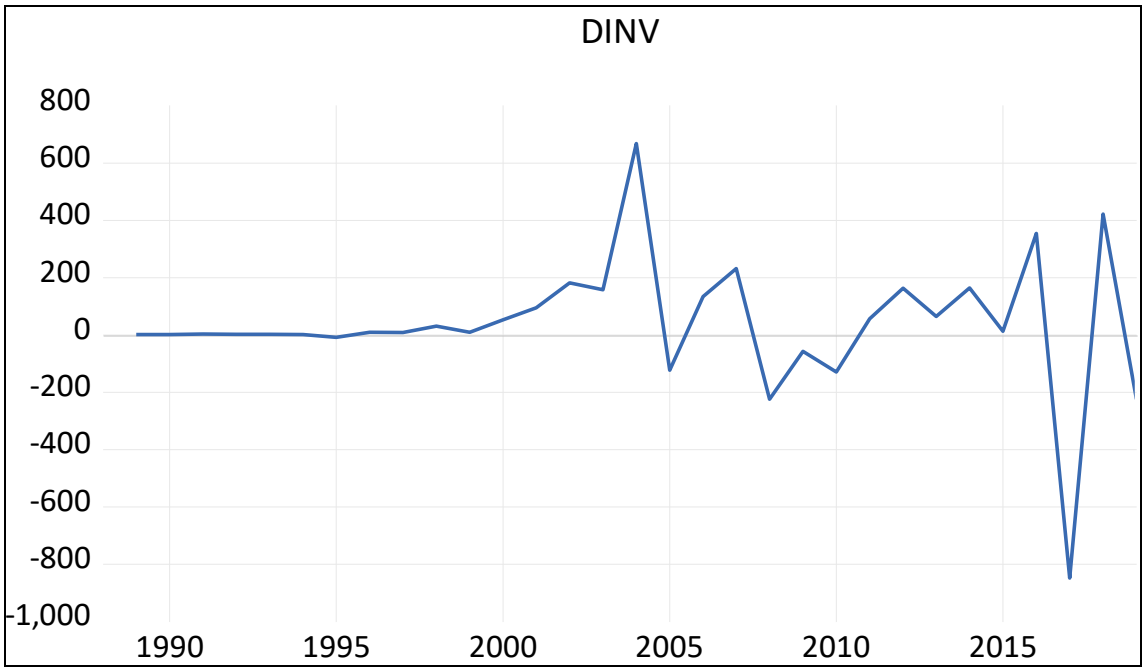

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

ومن خلال رسم الشكل العام للمتغير المستقل (VAt) نلاحظ أن المنحنى يأخذ اتجاه عام بشكل تصاعدي، أي أن السلسلة غير مستقرة في الأصل، وبالتالي نختبر استقراريتها عند الفرق الأول.

الشكل (III-17): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (VAt) في المستوى.

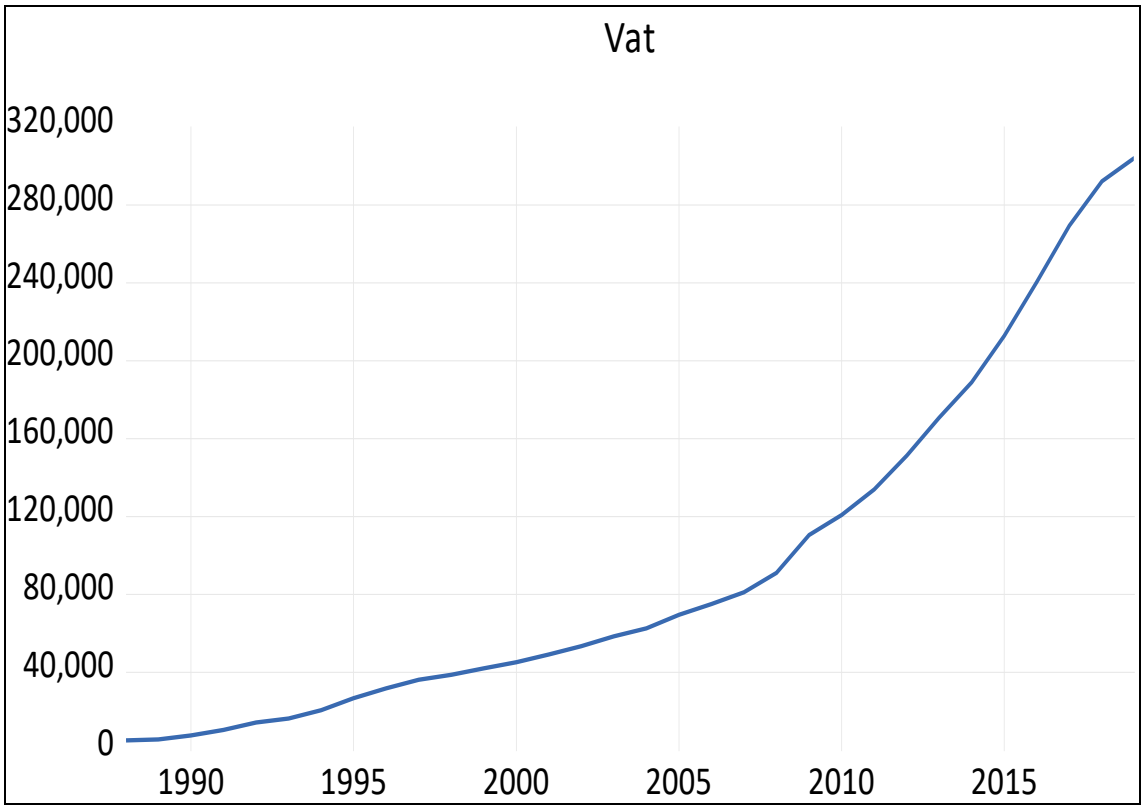

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول (III-9): اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (VAt) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: VAT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.027260	0.9248
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VAT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:27
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAT(-1)	-0.037433	0.036440	-1.027260	0.3138
D(VAT(-1))	0.854951	0.270626	3.159163	0.0040
C	-1338.321	1902.570	-0.703428	0.4880
@TREND("1988")	394.9317	211.9027	1.863741	0.0737

R-squared	0.813273	Mean dependent var	9951.473
Adjusted R-squared	0.791728	S.D. dependent var	8262.131
S.E. of regression	3770.578	Akaike info criterion	19.43141
Sum squared resid	3.70E+08	Schwarz criterion	19.61824
Log likelihood	-287.4711	Hannan-Quinn criter.	19.49118
F-statistic	37.74692	Durbin-Watson stat	1.776266
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(VAT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.231766	0.0120
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VAT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VAT(-1))	-0.976949	0.230861	-4.231766	0.0003
C	1073.336	1748.919	0.613714	0.5447
@TREND("1988")	-43.96953	92.50925	-0.475299	0.6385

R-squared	0.416240	Mean dependent var	-427.4345
Adjusted R-squared	0.371336	S.D. dependent var	5242.073
S.E. of regression	4156.353	Akaike info criterion	19.60036
Sum squared resid	4.49E+08	Schwarz criterion	19.74181
Log likelihood	-281.2052	Hannan-Quinn criter.	19.64466
F-statistic	9.269437	Durbin-Watson stat	1.754333
Prob(F-statistic)	0.000914		

المصدر: مخرجات برنا مج **(10) Eviews.**

نلاحظ من نتائج الاختبارات المبينة في الجدول، أن اختبار ديكي فولر المطور بين لنا أن الاحتمالات الحرجة لمركبة الاتجاه العام (0.92) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، في السلسلة الزمنية الأصلية، كما أن قيم (t) الجدولية (2.70) أكبر من قيم (t) المحسوبة (1.02) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (VAt) غير مستقرة في المستوى، ووجود جذور الوحدة.

وبإجراء نفس الاختبار على السلسلة الزمنية عند الفروق من الدرجة الأولى، وجدنا بأن الاحتمالات الحرجة (0.012) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، كما أن قيم (t) الجدولية (2.75) أصغر من قيم (t) المحسوبة (4.23) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (VAt) غير مستقرة في الفرق الأول، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة الزمنية (VAt) مستقرة عند الفرق الأول. هذا ما نلاحظه من خلال الشكل الذي يبين أن المنحنى يرتفع وينخفض حول متوسطاته دون أن يتخذ اتجاه واحد.

الشكل(III-18): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(VAt) عند الفرق الأول.

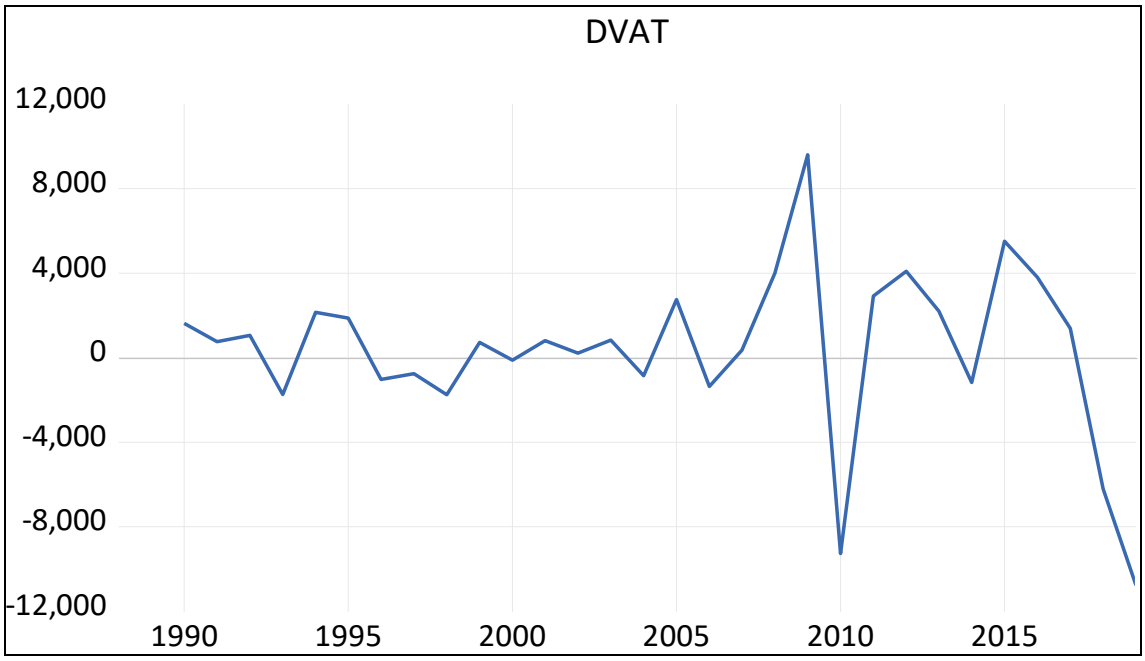

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

ومن خلال رسم الشكل العام للمتغير المستقل (BT) نلاحظ أن المنحنى يأخذ اتجاه عام بشكل تصاعدي، أي أن السلسلة غير مستقرة في الأصل، وبالتالي نختبر استقراريتها عند الفرق الأول.

الشكل(III-19): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (BT) في المستوى.

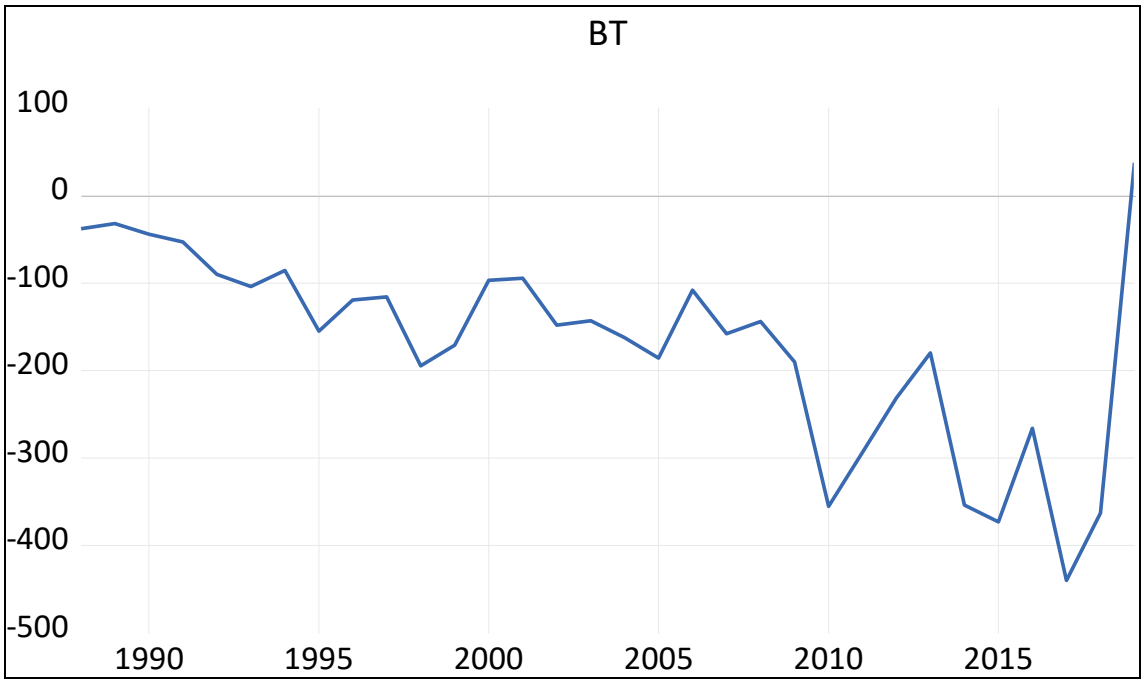

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول (III-10): اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (BT) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: BT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.257327	0.4393
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BT(-1)	-1.535307	0.680144	-2.257327	0.0405
D(BT(-1))	1.118363	0.712770	1.569039	0.1390
D(BT(-2))	0.173437	0.698343	0.248355	0.8075
D(BT(-3))	0.974689	0.681462	1.430292	0.1746
D(BT(-4))	0.343458	0.617552	0.556160	0.5869
D(BT(-5))	0.542104	0.554681	0.977325	0.3450
D(BT(-6))	0.377411	0.427873	0.882064	0.3926
D(BT(-7))	1.173909	0.386954	3.033714	0.0089
C	-14.92445	45.63291	-0.327055	0.7485
@TREND("1988")	-13.01154	6.236556	-2.086334	0.0557

R-squared	0.754743	Mean dependent var	8.025000
Adjusted R-squared	0.597077	S.D. dependent var	114.7462
S.E. of regression	72.83647	Akaike info criterion	11.70865
Sum squared resid	74272.13	Schwarz criterion	12.19950
Log likelihood	-130.5038	Hannan-Quinn criter.	11.83887
F-statistic	4.786992	Durbin-Watson stat	2.500723
Prob(F-statistic)	0.004676		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(BT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.386600	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:59
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BT(-1))	-2.268408	0.421120	-5.386600	0.0000
D(BT(-1),2)	0.880835	0.260059	3.387061	0.0023
C	-41.45828	37.93705	-1.092818	0.2849
@TREND("1988")	1.625753	2.020704	0.804548	0.4287

R-squared	0.581896	Mean dependent var	14.22414
Adjusted R-squared	0.531724	S.D. dependent var	131.6881
S.E. of regression	90.11513	Akaike info criterion	11.96750
Sum squared resid	203018.4	Schwarz criterion	12.15609
Log likelihood	-169.5287	Hannan-Quinn criter.	12.02656
F-statistic	11.59792	Durbin-Watson stat	1.455133
Prob(F-statistic)	0.000059		

المصدر: مخرجات برنامج **(10) Eviews.**

نلاحظ من نتائج الاختبارات المبينة في الجدول، أن اختبار ديكي فولر المطور بين لنا أن الاحتمالات الحرجة لمركبة الاتجاه العام (0.43) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، في السلسلة الزمنية الأصلية، كما أن قيم (t) الجدولية (2.70) أكبر من قيم (t) المحسوبة (2.25) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (BT) غير مستقرة في المستوى، ووجود جذور الوحدة.

وبإجراء نفس الاختبار على السلسلة الزمنية عند الفروق من الدرجة الأولى، وجدنا بأن الاحتمالات الحرجة (0.0008) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، كما أن قيم (t) الجدولية (2.75) أصغر من قيم (t) المحسوبة (5.38) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (BT) غير مستقرة في الفرق الأول، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة الزمنية (BT) مستقرة عند الفرق الأول. هذا ما نلاحظه من خلال الشكل الذي يبين أن المنحنى يرتفع وينخفض حول متوسطاته دون أن يتخذ اتجاه واحد.

الشكل(III-20): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(BT)) عند الفرق الأول.

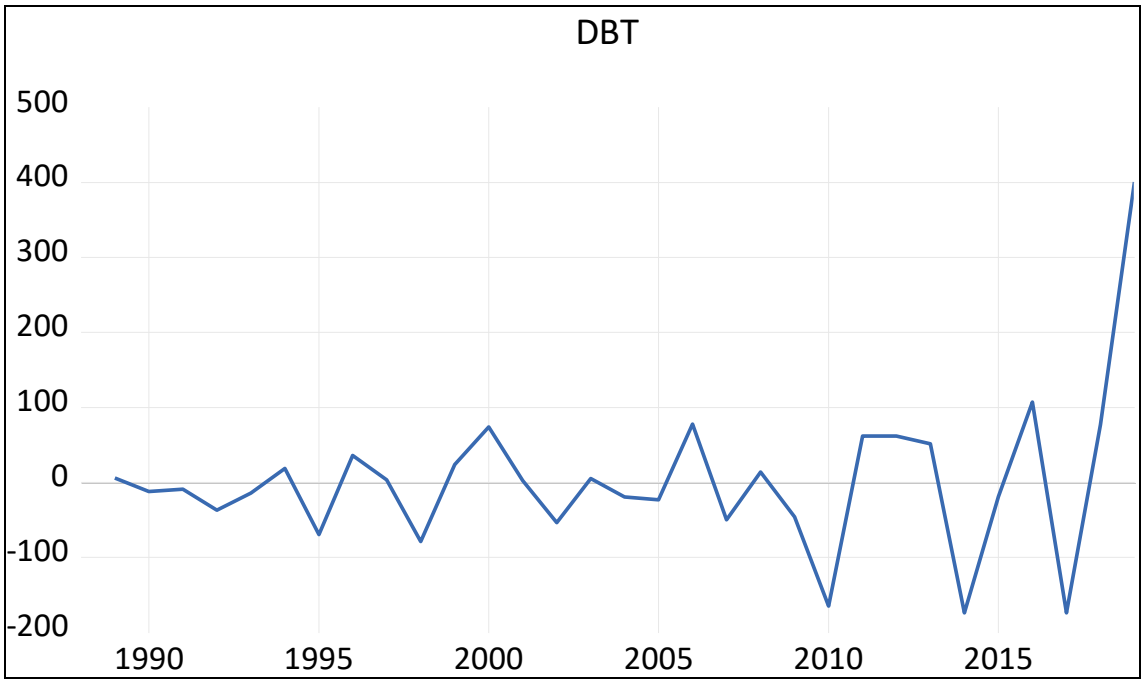

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

وبالتالي يمكن القول بأن المتغير التابع (INVT) والمتغير المستقل (VAt) متكاملين من نفس الدرجة **I(d=1)**.كما أن المتغير التابع (INVT) والمتغير المستقل (BT) متكاملين من نفس الدرجة I(d=1). ومن ثم يمكننا اجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاقتصادي.

3- اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاقتصادي

3-1 تحديد علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والقيمة المضافة لسياحة

الجدول(III-11): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(VAt).

Date: 12/23/21 Time: 10:10
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT VAT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.313815	11.69600	15.49471	0.1721
At most 1	0.026349	0.774368	3.841466	0.3789

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

نلاحظ من (الجدول) نتائج اختبار التكامل المشترك جوهانسون أن:

- الاختبار الأول للفرضيتين: H_0 القائلة بأن: r=0، H_1 القائلة بأن: r>0:

$\lambda_{trace} = 11.69 < Critical\ Value = 15{,}49$ وبالتالي نقبل H_0 القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (r=0) ونرفض H_1 القائلة بأن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، وبدلالة الاحتمال الحرج (prob=0,1721) أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين متغير القيمة المضافة للسياحة (VAt) والاستثمار السياحي في الجزائر، ومنه لا يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ VECM في المدى الطويل والقصير الأجل.

2-3 تحديد علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والقيمة المضافة لسياحة

الجدول(III-12): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(BT).

Date: 12/23/21 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT BT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.398337	16.11123	15.49471	0.0404
At most 1	0.028567	0.869499	3.841466	0.3511

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

- الاختبار الأول للفرضيتين: H_0 القائلة بأن: r=0، H_1 القائلة بأن: r>0:

$\lambda_{trace} = 16.11 < Critical\ Value = 15,49$ وبالتالي نرفض H_0 القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (r=0) ونقبل H_1 القائلة بأن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، وبدلالة الاحتمال الحرج (prob=0,040) أصغر من مستوى المعنوية 0,05.

- الاختبار الثاني للفرضيتين: H_0 القائلة بأن: r=1، H_1 القائلة بأن: r>1:

$\boldsymbol{\lambda_{trace} = 0.86 < Critical\ Value = 3,84}$ وبالتالي نقبل H_0 القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (r=0) ونرفض H_1 القائلة بأن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، وبدلالة الاحتمال الحرج (prob=0,040) أصغر من مستوى المعنوية 0,05، ويمكن القول بأن رتبة المصفوفة تساوي الواحد

(r=1)، وبالتالي توجد علاقة التكامل المشترك بين متغير رصيد الميزان السياحي (BT) والاستثمار السياحي في الجزائر، إذ يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ VECM في المدى الطويل والقصير الأجل.

3-2-1تحديد درجات التأخير في نموذج VAR:

لتحديد فترات الإبطاء قمنا باستخدام معياري (AIC: Akaike information criterion) و(SC: Schwarz information criterion) على السلاسل الزمنية المستقرة عند الفرق الأول، والنتائج مبينة في الجدول.

الجدول (III-13): نتائج معياري (AIC) و(SC) لتقدير فترات الإبطاء.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INVT BT
Exogenous variables: C
Date: 12/23/21 Time: 10:39
Sample: 1988 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-385.9980	NA	3.73e+09	27.71415	27.80930	27.74324
1	-357.6255	50.66518*	6.54e+08	25.97325	26.25873*	26.06053
2	-352.8081	7.914315	6.21e+08*	25.91487*	26.39065	26.06032*
3	-349.2677	5.310596	6.51e+08	25.94770	26.61380	26.15133
4	-346.1010	4.297692	7.09e+08	26.00722	26.86363	26.26903

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

من خلال (الجدول) قمنا باختيار درجة الإبطاء (p=2) حسب أصغر قيمة توافقية لاختباري (**AIC**) و(**SC**).

3-3 نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ:

نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) مبينة في الجدول التالي:

الجدول (III-14): نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/23/21 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
INVT(-1)	1.000000	
BT(-1)	9.707647	
	(2.55794)	
	[3.79510]	
C	983.2726	
Error Correction:	**D(INVT)**	**D(BT)**
CointEq1	-0.020212	-0.068887
	(0.08927)	(0.03081)
	[-0.22641]	[-2.23577]
D(INVT(-1))	-0.304587	0.050918
	(0.23895)	(0.08247)
	[-1.27471]	[0.61740]
D(INVT(-2))	0.295121	-0.059063
	(0.23896)	(0.08248)
	[1.23501]	[-0.71612]
D(BT(-1))	-0.251843	-0.010254
	(0.91271)	(0.31502)
	[-0.27593]	[-0.03255]
D(BT(-2))	-0.726183	-0.485951
	(0.81830)	(0.28243)
	[-0.88743]	[-1.72061]
C	33.45660	-4.495251
	(50.5242)	(17.4381)
	[0.66219]	[-0.25778]
R-squared	0.250225	0.495277
Adj. R-squared	0.087230	0.385555
Sum sq. resids	1317641.	156963.4
S.E. equation	239.3507	82.61050
F-statistic	1.535173	4.513909
Log likelihood	-196.6481	-165.7981
Akaike AIC	13.97573	11.84814
Schwarz SC	14.25862	12.13103
Mean dependent	41.64828	2.810345
S.D. dependent	250.5267	105.3886
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.75E+08
Determinant resid covariance		2.36E+08
Log likelihood		-361.8537
Akaike information criterion		25.92094
Schwarz criterion		26.58102
Number of coefficients		14

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

حسب الجدول السابق يمكن استنتاج نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

أ- العلاقة طويلة الأجل:

$$ECT_{t-1} = INV_{t-1} + (983.24) + (9.70) + BT_{t-1}$$

$$INV_{t-1} = (983.24) - (9.70)BT_{t-1} + ECT_{t-1}$$

ب- تقدير العلاقة في المدى القصير:

$$INVT_{t-1} = -0{,}020\ \mathrm{ECT}_{t-1} - 0.30\Delta INVT_{t-2} + 0.29\Delta INVT_{t-3} - 0.25\Delta logBT_{t-1} - 0.25\Delta BT_{t-2} + 33.45$$

ج- تفسير النتائج:

- معامل المرونة في نموذج العلاقة طويلة الأجل ومقدر بـ: (9.70+) ذو إشارة موجبة، وبالتالي فإن هناك علاقة تأثير إيجابي بين المتغيرين **(INVT)** و**(BT)**، فكلما ارتفع حجم الاستثمار السياحي بـ1% ارتفع رصيد الميزان السياحي بـ9.70% على المدى الطويل، وهو ما يوافق المنطق الاقتصادي.

- معامل تصحيح الخطأ في العلاقة قصيرة الأجل معنوي وبإشارة سالبة ومقدرة بـ(0,020-)، ويشير على أن نسبة 2% من عدم التوازن يكون في الأجل القصير، أما عدم التوازن في الأجل الطويل فيكون بنسبة 98%.

د- اختبار النموذج

الجدول (III-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/08/22 Time: 09:26
Sample: 1988 2019
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.679271	4	0.4511	0.938880	(4, 40.0)	0.4514
2	5.079834	4	0.2792	1.319009	(4, 40.0)	0.2795
3	0.521569	4	0.9714	0.128024	(4, 40.0)	0.9714

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.679271	4	0.4511	0.938880	(4, 40.0)	0.4514
2	8.761512	8	0.3628	1.133504	(8, 36.0)	0.3652
3	13.91376	12	0.3062	1.217378	(12, 32.0)	0.3140

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل القيم الحرجة (**Prob**) غير معنوية وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في البحث 0,05، وبالتالي نقبل (H_0): أي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول(III-16): نتائج اختبار التجانس للنموذج المقدر.

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 03/08/22 Time: 09:27
Sample: 1988 2019
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
46.36638	30	0.286

Individual components:

Dependent	R-squared	F(10,18)	Prob.	Chi-sq(10)	Prob.
res1*res1	0.413572	1.269433	0.3164	11.99360	0.2855
res2*res2	0.649363	3.333512	0.0127	18.83152	0.1248
res2*res1	0.525790	1.995784	0.0970	15.24790	0.1233

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

يمكن من خلال الجدول أن نلاحظ بأن احصائية كاي تربيع أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في البحث 0,05، وبالتالي نقبل (H_0): أي لا توجد مشكلة عدم تجانس الأخطاء. كما يمكن ملاحظة بأن الجذور تقع في المنطقة المسموحة داخل دائرة الوحدة، من خلال الشكل التالي:

الشكل **(III-21):** نتائج اختبار (**inverse roots**).

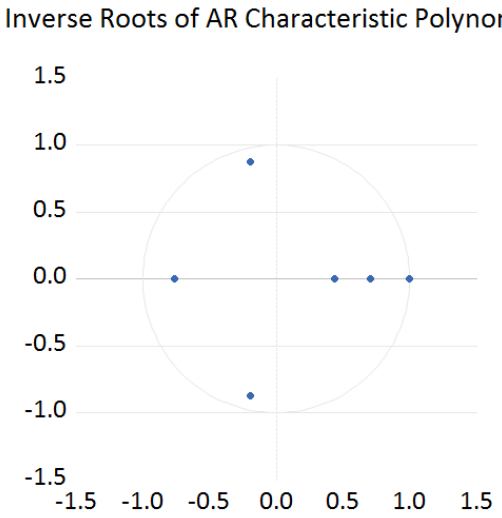

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

4- اختبار علاقة السببية

لتفادي علاقة الانحدار الزائف، نقوم بإجراء علاقة السببية (Granger causality) على السلاسل المستقرة أي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، والذي من خلاله يمكننا معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار السياحي وكل متغير من متغيرات البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

أي نسعى من خلال دراستنا هذه أن نختبر صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية ($_1H_0$): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**VAt**) إلى (**INVT**)

الفرضية البديلة ($_1H_1$): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**VAt**) إلى (**INVT**)

الفرضية الصفرية ($H_0$2): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**VAt**)

الفرضية البديلة ($H_1$2): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**VAt**)

الفرضية الصفرية ($H_0$3): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**BT**) إلى (**INVT**)

الفرضية البديلة ($H_1$3): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**BT**) إلى (**INVT**)

الفرضية الصفرية ($H_0$4): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**BT**)

الفرضية البديلة ($H_1$4): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**BT**)

الجدول(III-17): نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (VAt) و(INVT).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/08/22 Time: 10:26
Sample: 1988 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DVAT does not Granger Cause DINVT	29	0.80348	0.4595
DINVT does not Granger Cause DVAT		3.67706	0.0405

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

من خلال نتائج اختبار جرانجر، نلاحظ بأن احصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ0.80 أصغر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ0.45 أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ($H_0$1): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**VAt**) إلى (**INVT**).

ونقبل الفرضية البديلة ($H_1$2): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**VAt**) نظرا لاحصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ3.67 أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ0.04 أصغر من مستوى المعنوية 0.05.

الجدول(III-18): نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (BT) و(INVT).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/08/22 Time: 10:39
Sample: 1988 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBT does not Granger Cause DINVT	29	0.67119	0.5204
DINVT does not Granger Cause DBT		1.08009	0.3555

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

من خلال نتائج اختبار جرانجر، نلاحظ بأن احصائيتي (فيشر) المحسوبتين أكبر من قيمتيهما الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمالات الحرجة أصغر من مستوى المعنوية 0.05. وبالتالي نقبل الفرضيتين البديلتين:

الفرضية البديلة (H_{13}): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**BT**) إلى (**INVT**)؛

الفرضية البديلة (H_{14}): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**BT**).

المطلب الثالث: الاستثمار السياحي والبعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة

1- الاستثمار السياحي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

1-1 بيانات الدراسة

تتمثل بيانات الدراسة في حجم الاستثمار السياحي ونرمز له بـ(INVT) مقدرة بـ(مليون دينار جزائري)، بيانات معدل البطالة ممثلا بالرمز (EMP) مقدرة بـ(نسبة مئوية)، تضم فترة الدراسة السنوات 1988-2019 لتتوفر لدينا 32 مشاهدة لكل متغير.

1-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال رسم الشكل العام للمتغير المستقل (EMP) نلاحظ أن المنحنى يأخذ اتجاه عام بشكل تصاعدي، أي أن السلسلة غير مستقرة في الأصل، وبالتالي نختبر استقراريتها عند الفرق الأول.

الشكل(III-22): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (EMP) في المستوى.

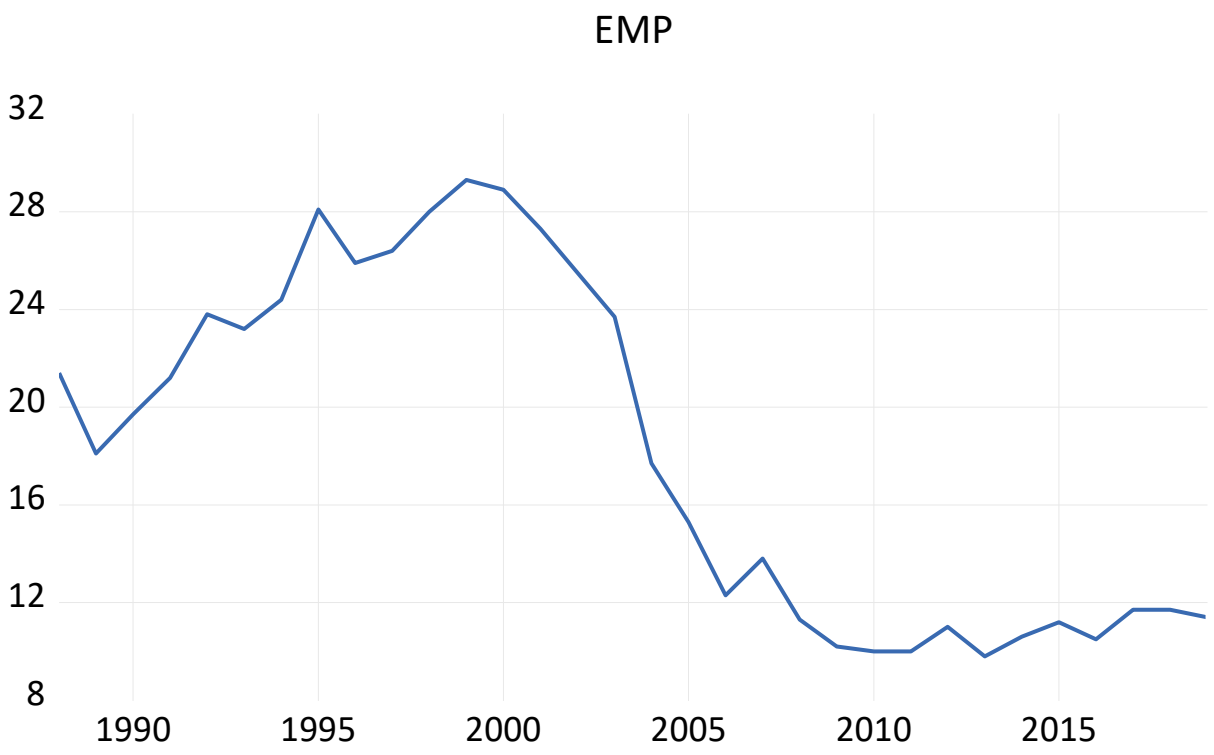

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول(III-19): اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (EMP) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.470611	0.8181
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMP)
Method: Least Squares
Date: 03/09/22 Time: 09:32
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	-0.112528	0.076518	-1.470611	0.1525
C	3.188048	2.250939	1.416319	0.1677
@TREND("1988")	-0.089644	0.059921	-1.496037	0.1458

R-squared	0.082481	Mean dependent var	-0.322581
Adjusted R-squared	0.016944	S.D. dependent var	1.993608
S.E. of regression	1.976646	Akaike info criterion	4.292445
Sum squared resid	109.3996	Schwarz criterion	4.431218
Log likelihood	-63.53291	Hannan-Quinn criter.	4.337682
F-statistic	1.258545	Durbin-Watson stat	1.464203
Prob(F-statistic)	0.299646		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.545929	0.0055
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/09/22 Time: 09:33
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	-0.810293	0.178246	-4.545929	0.0001
C	0.524925	0.760233	0.690479	0.4958
@TREND("1988")	-0.041631	0.041055	-1.014035	0.3196

R-squared	0.436503	Mean dependent var	0.100000
Adjusted R-squared	0.394763	S.D. dependent var	2.485544
S.E. of regression	1.933679	Akaike info criterion	4.251366
Sum squared resid	100.9561	Schwarz criterion	4.391485
Log likelihood	-60.77048	Hannan-Quinn criter.	4.296191
F-statistic	10.45754	Durbin-Watson stat	1.916697
Prob(F-statistic)	0.000434		

المصدر: مخرجات برنا مج **(10) Eviews.**

نلاحظ من نتائج الاختبارات المبينة في الجدول، أن اختبار ديكي فولر المطور بين لنا أن الاحتمالات الحرجة لمركبة الاتجاه العام (0.81) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، في السلسلة الزمنية الأصلية، كما أن قيم (t) الجدولية (2.70) أكبر من قيم (t) المحسوبة (1.47) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (EMP) غير مستقرة في المستوى، ووجود جذور الوحدة.

وبإجراء نفس الاختبار على السلسلة الزمنية عند الفروق من الدرجة الأولى، وجدنا بأن الاحتمالات الحرجة (0.005) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، كما أن قيم (t) الجدولية (4.54) أصغر من قيم (t) المحسوبة (2.70) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (EMP) غير مستقرة في الفرق الأول، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة الزمنية (EMP) مستقرة عند الفرق الأول. هذا ما نلاحظه من خلال الشكل الذي يبين أن المنحنى يرتفع وينخفض حول متوسطاته دون أن يتخذ اتجاه واحد.

الشكل(III-23): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(EMP) عند الفرق الأول.

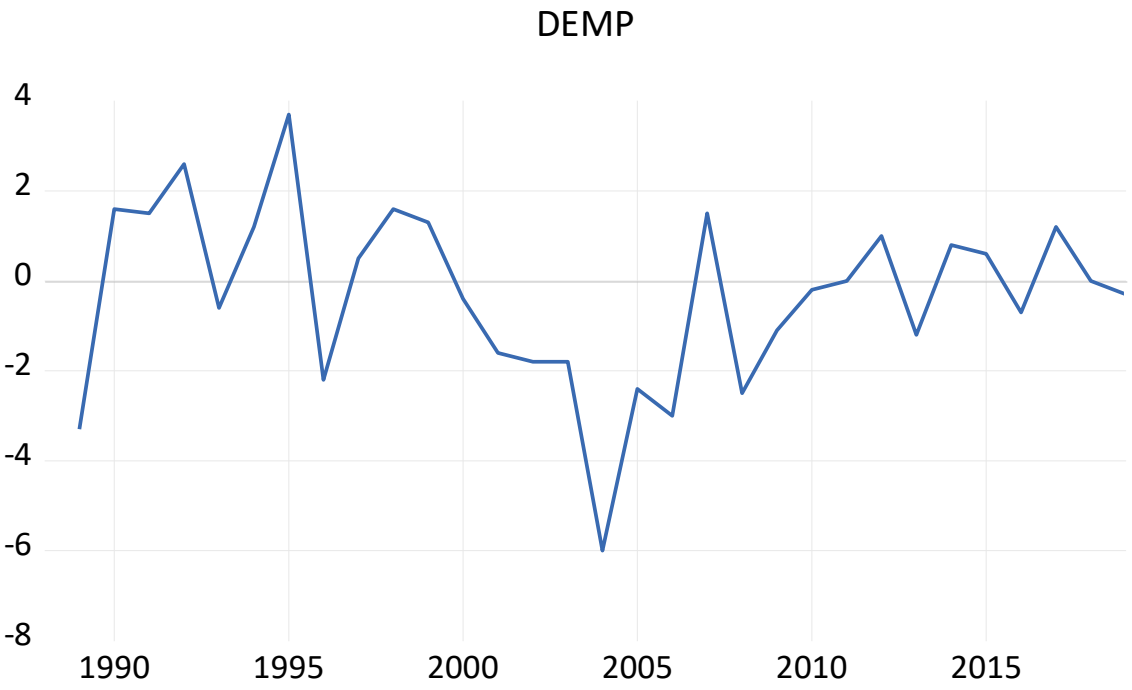

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

وبالتالي يمكن القول بأن المتغير التابع (INVT) والمتغير المستقل (EMP) متكاملين من نفس الدرجة **I(d=1)**.كما أن المتغير التابع (INVT)، ومن ثم يمكننا اجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاقتصادي.

3-1 اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاجتماعي

الجدول (III-20): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(EMP).

Date: 03/09/22 Time: 09:38
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT EMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.358525	15.04782	15.49471	0.0583
At most 1	0.055981	1.728259	3.841466	0.1886

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

نلاحظ من (الجدول) نتائج اختبار التكامل المشترك جوهانسون أن:

- الاختبار الأول للفرضيتين: H_0 القائلة بأن: r=0، H_1 القائلة بأن: r>0:

$\lambda_{trace} = 15.04 < Critical\ Value = 15{,}49$ وبالتالي نقبل H_0 القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (r=0) ونرفض H_1 القائلة بأن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، وبدلالة الاحتمال الحرج (prob=0,058) أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين متغير معدل البطالة (EMP) والاستثمار السياحي في الجزائر، ومنه لا يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ VECM في المدى الطويل والقصير الأجل.

4-1 اختبار علاقة السببية

لتفادي علاقة الانحدار الزائف، نقوم بإجراء علاقة السببية (Granger causality) على السلاسل المستقرة أي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، والذي من خلاله يمكننا معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار السياحي ومتغير معدل البطالة الذي يعكس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

أي نسعى من خلال دراستنا هذه أن نختبر صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية ($H_0$1): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**EMP**) إلى (**INVT**)

الفرضية البديلة ($H_1$1): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**EMP**) إلى (**INVT**)

الفرضية الصفرية ($H_0$2): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**EMP**)

الفرضية البديلة ($H_1$2): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**EMP**)

الجدول (III-21): نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (EMP) و(INVT).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/09/22 Time: 09:45
Sample: 1988 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEMP does not Granger Cause DINVT	29	0.40165	0.6736
DINVT does not Granger Cause DEMP		1.38463	0.2697

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews (10).**

من خلال نتائج اختبار جرانجر، نلاحظ بأن احصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ**0.40** أصغر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ**0.67** أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ($H_0$1): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**EMP**) إلى (**INVT**).

ونقبل كذلك الفرضية البديلة (H_0): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (INVT) إلى (EMP) نظرا لاحصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ1.38 أصغر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ0.26 أصغر من مستوى المعنوية 0.05.

2- الاستثمار السياحي والبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر:

2-1 بيانات الدراسة:

تتمثل بيانات الدراسة في حجم الاستثمار السياحي ونرمز له بـ(INVT) مقدرة بـ(مليون دينار جزائري)، بيانات انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون ممثلا بالرمز (CO2) مقدرة بـ(مليون طن)، تضم فترة الدراسة السنوات 1988-2019 لتتوفر لدينا 32 مشاهدة لكل متغير.

2-2 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال رسم الشكل العام للمتغير المستقل (CO2) نلاحظ أن المنحنى يأخذ اتجاه عام بشكل تصاعدي، أي أن السلسلة غير مستقرة في الأصل، وبالتالي نختبر استقراريتها عند الفرق الأول.

الشكل(III-24): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية (CO2) في المستوى.

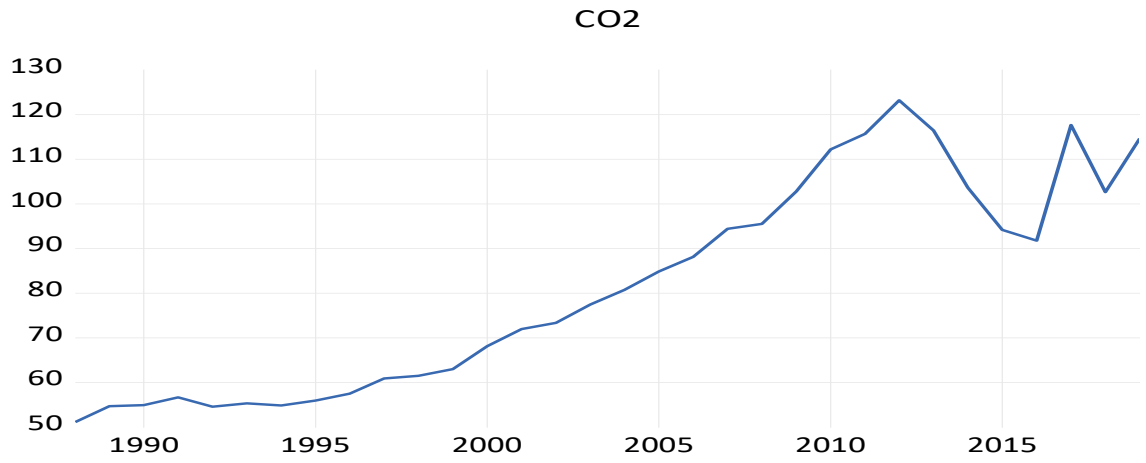

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10.

الجدول(III-22): اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (CO2) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى	اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: CO2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.383716	0.3802
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CO2)
Method: Least Squares
Date: 03/08/22 Time: 13:35
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CO2(-1)	-0.331808	0.139198	-2.383716	0.0242
C	15.97681	6.475224	2.467375	0.0200
@TREND("1988")	0.799405	0.356180	2.244388	0.0329

R-squared	0.169073	Mean dependent var	2.048065
Adjusted R-squared	0.109721	S.D. dependent var	7.303051
S.E. of regression	6.890764	Akaike info criterion	6.790007
Sum squared resid	1329.514	Schwarz criterion	6.928780
Log likelihood	-102.2451	Hannan-Quinn criter.	6.835243
F-statistic	2.848653	Durbin-Watson stat	2.014281
Prob(F-statistic)	0.074796		

Null Hypothesis: D(CO2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.172168	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CO2,2)
Method: Least Squares
Date: 03/08/22 Time: 13:36
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CO2(-1))	-1.204205	0.195102	-6.172168	0.0000
C	2.033308	3.003100	0.677070	0.5041
@TREND("1988")	0.019081	0.159266	0.119808	0.9055

R-squared	0.586796	Mean dependent var	0.281333
Adjusted R-squared	0.556188	S.D. dependent var	11.31266
S.E. of regression	7.536407	Akaike info criterion	6.972008
Sum squared resid	1533.531	Schwarz criterion	7.112127
Log likelihood	-101.5801	Hannan-Quinn criter.	7.016833
F-statistic	19.17150	Durbin-Watson stat	1.924157
Prob(F-statistic)	0.000007		

المصدر: مخرجات برنا مج **(10) Eviews.**

نلاحظ من نتائج الاختبارات المبينة في الجدول، أن اختبار ديكي فولر المطور بين لنا أن الاحتمالات الحرجة لمركبة الاتجاه العام (**0.38**) أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، في السلسلة الزمنية الأصلية، كما أن قيم (t) الجدولية (2.70) أكبر من قيم (t) المحسوبة (**2.38**) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (CO2) غير مستقرة في المستوى، ووجود جذور الوحدة.

وبإجراء نفس الاختبار على السلسلة الزمنية عند الفروق من الدرجة الأولى، وجدنا بأن الاحتمالات الحرجة (0.0001) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة والمقدرة بـ 0,05، كما أن قيم (t)

الجدولية (2.75) أصغر من قيم (t) المحسوبة (6.17) عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نرفض الفرضية H_0: القائلة بأن السلسلة الزمنية (CO2) غير مستقرة في الفرق الأول، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة الزمنية (CO2) مستقرة عند الفرق الأول. هذا ما نلاحظه من خلال الشكل الذي يبين أن المنحنى يرتفع وينخفض حول متوسطاته دون أن يتخذ اتجاه واحد.

الشكل(III-25): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية ((d(CO2) عند الفرق الأول.

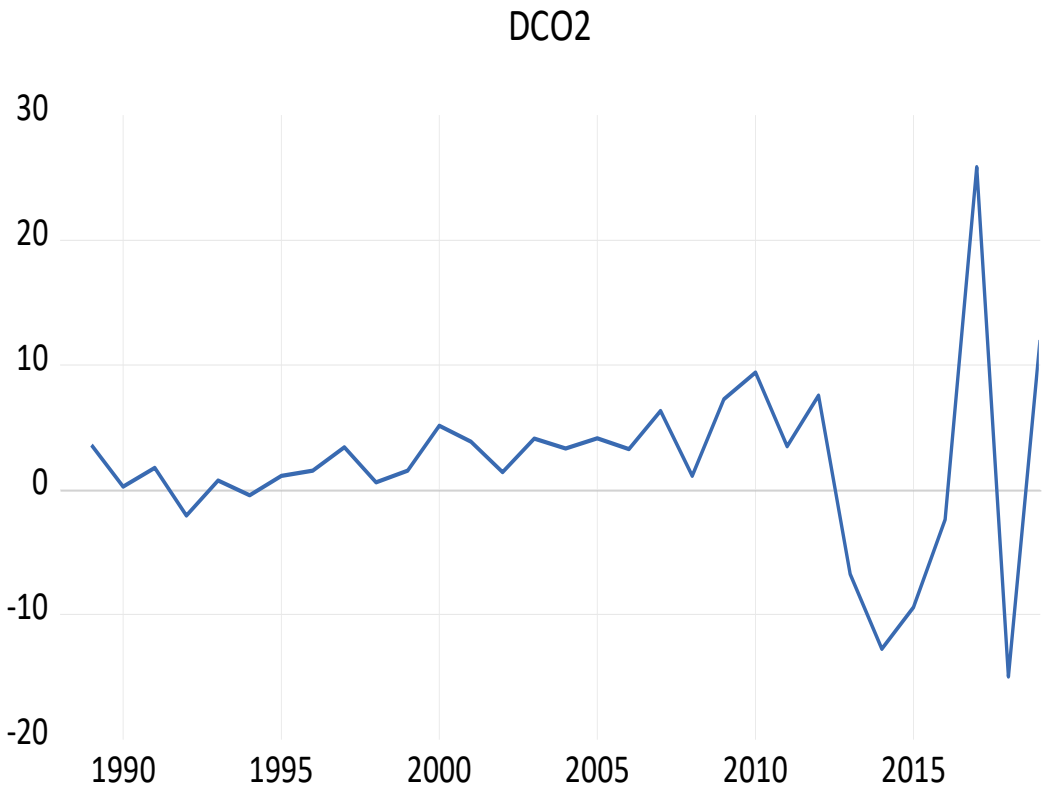

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

وبالتالي يمكن القول بأن المتغير التابع (INVT) والمتغير المستقل (CO2) متكاملين من نفس الدرجة I(d=1). ومن ثم يمكننا اجراء اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاقتصادي.

3-2 اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي انبعاث ثاني اكسيد الكربون

1-3-2 تحديد علاقة التكامل المشترك

الجدول(III-23): نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(CO2).

Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT CO2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.202421	7.102373	15.49471	0.5658
At most 1	0.010515	0.317133	3.841466	0.5733

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

نلاحظ من (الجدول) نتائج اختبار التكامل المشترك جوهانسون أن:

- الاختبار الأول للفرضيتين: H_0 القائلة بأن: r=0، H_1 القائلة بأن: r>0:

$\lambda_{trace} = 7.10 < Critical\ Value = 15{,}49$ وبالتالي نقبل H_0 القائلة بأن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (r=0) ونرفض H_1 القائلة بأن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، وبدلالة الاحتمال الحرج (prob=0,565) أكبر من مستوى المعنوية 0,05.

وبالتالي عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين متغير القيمة المضافة للسياحة (CO2) والاستثمار السياحي في الجزائر، ومنه لا يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ VECM في المدى الطويل والقصير الأجل.

4-2 اختبار علاقة السببية:

لتفادي علاقة الانحدار الزائف، نقوم بإجراء علاقة السببية (Granger causality) على السلاسل المستقرة أي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، والذي من خلاله يمكننا معرفة اتجاه العلاقة بين الاستثمار السياحي ومتغير انبعاث ثاني أكسيد الكربون الممثل للبعد الايكولوجي للتنمية المستدامة.

أي نسعى من خلال دراستنا هذه أن نختبر صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية ($H_0$1): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**CO2**) إلى (**INVT**)

الفرضية البديلة ($H_1$1): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**CO2**) إلى (**INVT**)

الفرضية الصفرية ($H_0$2): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**CO2**)

الفرضية البديلة ($H_1$2): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**CO2**)

الجدول(III-24): نتائج اختبار السببية في الاتجاهين بين (CO2) و(INVT).

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/08/22 Time: 13:56
Sample: 1988 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DCO2 does not Granger Cause DINVT	29	0.62590	0.5433
DINVT does not Granger Cause DCO2		3.84348	0.0356

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

من خلال نتائج اختبار جرانجر، نلاحظ بأن احصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ **0.62** أصغر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ**0.54** أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ($H_0$1): لا توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**CO2**) إلى (**INVT**).

ونقبل الفرضية البديلة (H_1): توجد علاقة سببية في الاتجاه من (**INVT**) إلى (**CO2**) نظرا لإحصائية (فيشر) المحسوبة المقدرة بـ**3.84** أكبر من قيمتها الجدولية المقدرة بـ3.35، والاحتمال الحرج المقدر بـ**0.03** أصغر من مستوى المعنوية 0.05.

خاتمة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر، والتي تتميز بالتنوع والثراء بحكم مساحة البلاد الشاسعة، لتشمل الساحل والصحراء، الجبال، المنابع الحموية والتنوع البيولوجي (النباتي والحيواني)، إضافة إلى المناخ الذي يلائم العديد من أشكال السياحة (شاطئية، صحراوية، حضرية، جبلية). كما أن تعاقب العديد من الحضارات على الجزائر ترك إرثا تاريخيا يسمو إلى التصنيف العالمي، بالإضافة إلى التعابير الثقافية والصناعات التقليدية. كل تلك المقومات المادية واللامادية، جعلت الجزائر أمام وضع هيكل مؤسساتي (وزارة السياحة، وكالات ودواوين الدعم والمرافقة)، متكامل ومنظم للنهوض بالقطاع السياحي الذي يتجلى من خلال نمو طاقة الإيواء، وكالات السياحة والأسفار، النقل والدليل السياحي.

وسلطنا الضوء على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري، والتي تتأثر عموما بالصدمات الدولية، لاسيما أسعار المحروقات، خاصة الناتج الداخلي الخام، الدخل الفردي، كما تطرقنا في الأخير إلى المكانة غير المرموقة للسياحة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لحصتها من الإنفاق العمومي التي كانت متناقصة باستمرار منذ 1990 إلى 2019، والاستثمار السياحي الذي كان كأقصى حد بنسبة 4% من إجمالي الاستثمار العمومي، هذا ما جعل السياحة لا ترق إلى مساهمة فعالة في الدخل القومي بالرغم من تنامي الدخل السياحي من سنة إلى أخرى، كما أن مساهمتها في العمالة المباشرة لم تتعد 2%.

وتوصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار السياحي ورصيد الميزان السياحي في الجزائر، أي أن الاستثمار السياحي يسبب تعزيز رصيد الميزان السياحي، وهذا الأخير يسبب زيادة في حجم الاستثمار السياحي، كما أن النتائج المتحصل عليها بينت بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل، وهذا موافق للمنطق الاقتصادي، حيث أن الاستثمار السياحي في الفنادق والبنى التحتية والمرافق يؤدي إلى توسع العرض السياحي الذي يعد غير مرن إلى حد

بعيد، نظرا لبطء وتيرة الإنجازات والاستلام وإجراءات دخول حيز الخدمة، كما أن أثر الاستثمار السياحي كان إيجابيا على رصيد الميزان السياحي بمعامل مرونة موجب.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعد القطاع السياحي في الوقت الراهن من أحد أهم القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية عبر العالم، إذ أنه قادر على جلب مداخيل هامة من العملة الصعبة وامتصاص البطالة وترقية مناطق بأكملها، ولهذا جعلت منه معظم الدول حجر الأساس لاقتصادها الوطني، أين أصبح ناتجها المحلي يرتكز بشكل كبير على النشاط السياحي عبر مداخيل شبكاتها السياحية.

كما أن المعرفة الحقيقية لدور السياحة جعل لتطوير الاستثمار السياحي أولوية ملحة في سياسات عديد الدول وذلك من خلال منح حوافز للمستثمرين في القطاع السياحي، وتوفير بنية تحتية تجعل من الاستثمار في هذا القطاع أقل تكلفة وأكثر جاذبية، هذا لأن الاستثمار في القطاع السياحي أقل جاذبية من القطاعات الأخرى ذلك لأنه يحتاج إلى تكاليف كبيرة ومدة زمنية طويلة من أجل تحقيق العائد المراد تحقيقه.

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطورا في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد السواء آفاقا جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، حيث أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته وهذا ما يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بتوفر مناخ جيد للاستثمار السياحي باعتباره الأرضية الصلبة التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات السياحية في البلد المعني، ومن بين العوامل التي يرتكز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، والتي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار السياحي جذابا.

أضحى الاستثمار السياحي في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتزايدت أهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الكثير من دول العالم، لما له من تأثير على الاقتصاديات الوطنية من خلال

مساهمته في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات نتيجة للعائدات السياحية المحققة في الميزان السياحي، إضافة إلى مساهمته في خلق وتوفير مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة نظرا للعلاقة التشابكية مع كثير من القطاعات الاقتصادية كالنقل، والمطاعم، وباقي الخدمات الأخرى.

كما اتجهت العديد من دول العالم إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة أو من خلال الأشكال الجديدة غير القائمة على المساهمة في أ رس المال، حيث مثلت هذه الأخيرة ما مقداره 2 تريليون دولار من حجم المبيعات العالمية، و 500مليار دولار من حجم الصادرات العالمية، إضافة إلى توفير ما يقا رب 21 مليون وظيفة حول العالم.

كما ظهرت الحاجة الملحة إلى تطبيق مفهوم الطاقة الاستيعابية، التي تهدف إلى الحفاظ على المقاصد السياحية من الآثار البيئية المدمرة، بما يحفظ للأجيال القادمة الحق في استغلال الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية بنفس الحالة التي تستغلها الأجيال الحاضرة، وهو ما تتبناه الدول في إعداد خطط التنمية السياحية المستدامة التي أصبحت في الوقت الحاضر منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية ،حيث يقوم تطبيق مبادئ ومعايير الاستدامة السياحية على العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، والبعد الاجتماعي، على اعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن مع اشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيهم، أما البعد الثالث وهو البعد البيئي، حيث تعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة ما يوجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية تفاديا لأي خطر من مشاكل التلوث والتدهور بهدف تحقيق استغلال عقلاني لمواردها السياحية المتاحة ومن أجل تلبية الطلب السياحي الحالي والمستقبلي مع مراعاة مستقبل الأجيال القادمة.

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى عرض المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر، والتي تتميز بالتنوع والثراء بحكم مساحة البلاد الشاسعة، لتشمل الساحل والصحراء، الجبال، المنابع الحموية والتنوع

البيولوجي (النباتي والحيواني)، إضافة إلى المناخ الذي يلائم العديد من أشكال السياحة (شاطئية، صحراوية، حضرية، جبلية). كما أن تعاقب العديد من الحضارات على الجزائر ترك إرثا تاريخيا يسمو إلى التصنيف العالمي، بالإضافة إلى التعابير الثقافية والصناعات التقليدية. كل تلك المقومات المادية واللامادية، جعلت الجزائر أمام وضع هيكل مؤسساتي (وزارة السياحة، وكالات ودواوين الدعم والمرافقة)، متكامل ومنظم للنهوض بالقطاع السياحي الذي يتجلى من خلال نمو طاقة الإيواء، وكالات السياحة والأسفار، النقل والدليل السياحي.

وسلطنا الضوء على أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري، والتي تتأثر عموما بالصدمات الدولية، لاسيما أسعار المحروقات، خاصة الناتج الداخلي الخام، الدخل الفردي، كما تطرقنا في الأخير إلى المكانة غير المرموقة للسياحة في الاقتصاد الجزائري، نظرا لحصتها من الإنفاق العمومي التي كانت متناقصة باستمرار منذ 1990 إلى 2019، والاستثمار السياحي الذي كان كأقصى حد بنسبة 4% من إجمالي الاستثمار العمومي، هذا ما جعل السياحة لا ترق إلى مساهمة فعالة في الدخل القومي بالرغم من تنامي الدخل السياحي من سنة إلى أخرى، كما أن مساهمتها في العمالة المباشرة لم تتعد 2%.

وتوصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار السياحي ورصيد الميزان السياحي في الجزائر، أي أن الاستثمار السياحي يسبب تعزيز رصيد الميزان السياحي، وهذا الأخير يسبب زيادة في حجم الاستثمار السياحي، كما أن النتائج المتحصل عليها بينت بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل، وهذا موافق للمنطق الاقتصادي، حيث أن الاستثمار السياحي في الفنادق والبنى التحتية والمرافق يؤدي إلى توسع العرض السياحي الذي يعد غير مرن إلى حد بعيد، نظرا لبطأ وتيرة الإنجازات والاستلام وإجراءات دخول حيز الخدمة، كما أن أثر الاستثمار السياحي كان إيجابيا على رصيد الميزان السياحي بمعامل مرونة موجب، حيث أسفرت الدراسة القياسية عن أهم النتائج نذكرها كما يلي:

- رغم الإمكانيات والمؤهلات السياحية التي تمتلكها الجزائر، إلا أنها غير مستغلة، نظرا لافتقاد الفعالية والنجاعة في السياسات والاستراتيجيات السياحية التي اعتمدتها الجزائر، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا؛

- لم يتم تنفيذ الانجازات السياحية المبرمجة في أي مخطط من المخططات التنموية، الأمر الذي أدى إلى بقاء أجزاء كبيرة من برنامج كل مخطط عبئا على المخطط الذي يليه؛

- بالرغم من وجود علاقة سببية بين الاستثمار السياحي في اتجاه تحقيق القيمة المضافة للسياحة في الجزائر، إلا أن الأثر لم يكن دالا احصائيا، وبالتالي نرفض **الفرضية الأولى: هناك أثر إيجابي وعلاقة سببية بين القيمة المضافة للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر.** أي يمكن القول بأن الاستثمار السياحي في الجزائر أحد المسببات الهامة في تحقيق القيمة المضافة كبعد اقتصادي للتنمية المستدامة، إلا أن الأثر الاقتصادي لم يكن له دلالة إحصائية تمكننا من الوصول إلى حجم التأثير المتبادل بين المتغيرين.

- توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار السياحي ورصيد الميزان السياحي في الجزائر، أي أن الاستثمار السياحي يسبب تعزيز رصيد الميزان السياحي، وهذا الأخير يسبب زيادة في حجم الاستثمار السياحي، كما أن النتائج المتحصل عليها بينت بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل، وهذا موافق للمنطق الاقتصادي، حيث أن الاستثمار السياحي في الفنادق والبنى التحتية والمرافق يؤدي إلى توسع العرض السياحي الذي يعد غير مرن إلى حد بعيد، نظرا لبطأ وتيرة الإنجازات والاستلام وإجراءات دخول حيز الخدمة، كما أن أثر الاستثمار السياحي كان إيجابيا على رصيد الميزان السياحي بمعامل مرونة موجب، وبالتالي يمكن قبول **الفرضية الثانية: يلعب الاستثمار**

السياحي في الجزائر دورا إيجابيا في تعزيز رصيد الميزان السياحي الجزائري ممثلا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

- أشارت النتائج المتحصل عليها بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة ممثلا للبعد الاجتماعي، وعدم وجود أي دلالة لعلاقة سببية بينهما، وبالتالي يمكن رفض **الفرضية الثالثة: لا يستجيب معدل البطالة إلى التغير في الاستثمار السياحي**، نظرا لضعف الأداء السياحي في الجزائر، والاقتصاد المبني على المحروقات بالدرجة الأولى.

- أشارت النتائج المتحصل عليها بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار السياحي وانبعاث ثاني أكسيد الكربون ممثلا للبعد البيئي، بينما كان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، أي انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يسبب التغير في الاستثمار السياحي، وبالتالي يمكن قبول **الفرضية الرابعة: لا يستجيب انبعاث ثاني أكسيد الكربون كبعد بيئي للتنمية المستدامة إلى التغير في الاستثمار السياحي**، وتفسر هذه النتائج على أساس كلما ارتفع النشاط الصناعي الملوث للبيئة، خاصة ما تعلق بالمحروقات، كلما ارتفع انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، هذا النشاط يمكن له أن يحقق دخلا إضافيا، وبالتالي زيادة الاستثمار العمومي بصفة عامة والاستثمار السياحي خاصة. أما إمكانية التعويل على الاستثمار السياحي كحل لكبح انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون فنرى بأنها فرضية مستبعدة.

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض المقترحات التي نراها مناسبة في تفعيل الاستثمار السياحي والقطاع السياحي في الجزائر كما يلي:

- تشجيع الاستثمار السياحي وتكوين احتياطات عقارية؛

- العمل على التنسيق والتواصل والتشاور بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى؛
- توحيد وتبسيط الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي؛
- تنظيم وتأطير النشاط السياحي مع تحديد قواعد التهيئة السياحية؛
- التركيز على السياحة الداخلية لخفض فاتورة الواردات السياحية، وكبح ظاهرة الطلب على السياحة الخارجية، وبالتالي السعي إلى معالجة حالة عجز الميزان السياحي؛
- العمل على توفير منتجات سياحية بأسعار تتناسب والقدرة الشرائية للفرد الجزائري.
- القضاء على السوق السوداء في التعامل بالعملة الأجنبية، وفتح مكاتب الصرف المعتمدين.

وبناء على ما تم التوصل إليه في بحثنا هذا، نسعى إلى تقديم آفاق بحثية في نفس المجال العلمي لاسيما:

- القرى السياحية المستدامة، كآلية لتشجيع السياحة الداخلية في الجزائر.
- المنتج السياحي والمحددات السعرية له في الجزائر.
- السياحة البيئية في الجزائر وفرص تطويرها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القرآن الكريم:

- سورة هود.
- سورة يوسف.

أولا: مراجع باللغة العربية

I. مؤلفات:

1) عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2008.
2) محمد مطر، ادارة الاستثمار ات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، عمان :دار وائل للنشر، 2004.
3) جهاد فراس الطيلوني، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
4) قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار الثقافة، 2009.
5) حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
6) علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2007.
7) عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور اداري ومحاسبي، دار طيبة، القاهرة، مصر،2004.
8) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1998.
9) محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ واساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2006.
10)خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار يافا العلمية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.
11)رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002.
12)حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
13)الطاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
14)دريد كامل أل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 2008.
15)محمد جمال الكفافي، الاستثمار في الموارد البشرية للمنافسة العالمية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
16)مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
17)بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
18)محفوظ بن عصمان، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.
19)إبراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

20)قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2009.

21)محمد مرسي الحريري، جغرافية السياحة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، القاهرة، 1999.

22)محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، 1998.

23)خالد كواش، السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها، الطبعة الثانية، دار التنوير، الجزائر، 2007.

24)حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

25)مصطفى يوسف كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

26)آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

27)هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.

28)ستيفن بيج، إدارة السياحة، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق، الجيزة، مصر 2008.

29)أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية – الأسس والمرتكزات، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

30)عبد القادر حماد ناصر عيد، مدخل إلى الجغرافيا السياحية، دار اليازجي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007.

31)نائل موسى محمود سرحان، مبادىء السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

32)زياد عيد الواضية، السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات، دار زمزم، عمان، الأردن، 2013.

33) هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.

34)مرزوق عايد القعيد، بركات كامل النمر، عادل سعيد الراوي، وبدر عايد القعيد، مبادئ السياحة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

35)ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003.

36)كمال درويش ومحمد الحماحمي، رؤية عصرية للترويح وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر، 1997.

37)سعيد محمد المصري، إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية المفاهيم والاستراتيجيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

38)أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999.

39)محمد عبيدات، التسويق السياحي مدخل سلوكي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

40)محمد عبد الفتاح العشماوي، المحاسبة السياحية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2009.

41)لمياء السيد حنفي، أعمال شركات السياحة ووكالة السفر، د ار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر؛ الإسكندرية، 2010.

42)نعيم الظاهر، سراب الياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

43)رعد مجيد العامي، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

44)النجار سعيد، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1991.

45)محمد أحمد العمري، الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

46)حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.

47)مصطفى رشيد شيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

48)عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

49)صبري عبد السميع، التسويق السياحي والفندقي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2006.

50)نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة :الإطار العام والتطبيقات- دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا -، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة،2009 .

51)عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

52)بوحنيفة قوي، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، دار الحديث، ط1، الجزائر، 2017.

53)عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2010 .

54)دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسة الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق،2003.

55)مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2014.

56)رواء زكي يونس الطويل، التنمية والمستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

57)جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

58)عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنط، التنمية المستديمة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

59)عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

60)أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 213.

61)عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

62)خالد مصطفى قاسم، إدارة التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

63)أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2 ، المكتب العربي .الحديث، الإسكندرية،1999 .

64)محمد البنا، اقتصاديات السياحة والفندقة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

65)محمد مدحت غسان، الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

66)عبد الحسين زداي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين، 2001.

67)عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

68)سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة، مصر، 2003.

69)جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،.2006

70)احمد الجلاد، السياحة المتواصلة البيئية، عالم الكتاب، الاسكندرية، مصر، 2002.

71)عبد الوهاب صلاح الدين، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة، ط1، 1991.

72)عبد القادر مصطفى، دور الإعلان في التسويق السياحي، الحواسب الجامعية للندوات، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003.

73)يسري دعبس، العولمة السياحية وواقع الدول المتقدمة والدول النامية ¡الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،2002 .

74)محيا زيتون، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق مصر،2002 .

II. أطروحات:

1) شابي حليمة، دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2015.

2) مساني صورية، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول: دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2019.

3) موفق علي، أهمية الاستثمارات السياحية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2012.

4) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009/2008.

5) منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

6) بديعة بوعقلين، الاستثمارات السياحية واشكالية تسويق المنتج السياحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

7) كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، 2004.

8) بابا عبد القادر، سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2004.

9) درويش صفية، إشكالية موسمية السياحة في الساحل الجزائري: الآثار والاستراتيجيات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2017.

10)موهوب صالح ، تطور السياحة في الجزائر في ظل المعطيات السياحية الدولية الجديدة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

III. مقالات ومداخلات:

1) بن زيدان حاج، بوظراف جيلالي، دراسة تحليلية لبيئة الاستثمار في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، الجلد 2، العدد 1، 2015.

2) تهتان موراد، شويرب جلول، أثر الاستثمار في القطاع السياحي على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني دراسة تحليلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الرابع، 2016.

3) وليد معافة، الاستثمار السياحي في الجزائر: دراسة في الفرص وتشخيص للمعيقات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الثالث عشر، 2018.

4) محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر–، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي

5) الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27نوفمبر2014 ، بالمركز الجامعي تيبازة.

6) يحياوي الهام، بوحدي ليلى، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار

7) السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي تيبازة.

8) بن طلحة صليحة، حمداني موسى، طرق تمويل الاستثمار السياحي وسبل تفعيلها في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار

9) السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي تيبازة.

10) سعيداني رشيد، أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جوان 2017.

11) صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، القانون والسياحة، جامعة طنطا، مصر، 2016.

12) عوينان عبد القادر، باشي أحمد، واقع السياحة الجزائرية وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، سبتمبر 2012.

13) خميس عبد الرحمن ردار، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني بشعار لا تنمية بدون إحصاء، سرت، ليبيا، 2 و 4 نوفمبر، 2009.

14) حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08/07 أفريل 2008، مداخلة، تحت عنوان :الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها.

15) ناظم عبد الله عبد المحمدي، عبد الله احمد نصيف المحمدي، تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005-2012، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد6 ، العدد 12 ، الناشر جامعة الأنبار، العراق، 2014 ، ص 219.

16) ماجد أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، العدد 01، المجلد 12، 2006.

17) خالد قاشي، حجال السعيد، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الرابع حول القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية، جامعة البويرة، يومي 27-28 سبتمبر 2015.

18) محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطاء الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورقة بحثية ضمن فعاليات ورشة عمل الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة والفنادق بالإسكندرية، مصر، 2007.

19) صبيحة بوخدوني، عبد القادر عنصر، "السياحة الأثرية بمدينة تيبازة: "دراسة وصفية على الآثار الرومانية المدرجة في التصنيف العالمي لليونسكو"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2، المجلد: 11، العدد: 1، (61-76)، 2019.

20) ملاحي رقية، واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر ولاية مستغانم -نموذجا-، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مجلد 01، عدد 05، الجزائر، 2014.

21) مصطفى خربوش، استخدام السلاسل الزمنية للتنبؤ بالاشتراكات خدمة الدفع المسبق دراسة حالة"وكالة موبيليس"، مجلة التكامل الاقتصادي، 3(1)، 2015.

IV. نصوص تشريعية ونصوص تنظيمية

1) القانون رقم 19-12 المؤرخ في 2019/12/11، والمتضمن تعديل وإتمام القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية بتاريخ 2019/12/18، العدد: 78.

2) المرسوم التنفيذي رقم 10-186 المؤرخ في 14 جويلية 2010، المتضمن تعديل شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2010/07/21، العدد: 44.

3) القانون رقم 15-18 المؤرخ في30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2015/12/31، العدد: 72.

4) الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتضمن قانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2003/08/27، العدد: 52.

5) القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2001/12/15، العدد: 77.

6) القانون رقم03-02 المؤرخ في 2003/02/17، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2003/02/19، العدد: 11.

7) المرسوم التنفيذي رقم 04-313 المؤرخ في 22 سبتمبر 2004، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرخ في 09 يناير 1992، المتضمن إحداث الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2004/09/26، العدد: 62.

8) المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 2006/09/18، يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/09/20، العدد: 58.

9) القانون رقم 99-06 المؤرخ في 1999/04/04، يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1999/04/07، العدد: 24.

10) القانون رقم 99-0المؤرخ في 1999/01/06، يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1999/01/10، العدد: 02.

11) المرسوم التنفيذي رقم 00-130 المؤرخ في 2000/06/11، يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/06/18، العدد: 35.

12) المرسوم التنفيذي رقم 00-48 المؤرخ في 2000/03/01، يحدد شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2000/03/05، العدد: 10.

13) المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19، يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 2007/02/13، العدد: 21.

14) المرسوم التنفيذي رقم 17-16المؤرخ في 15 ماي 2017، المتضمن شروط وكيفيات إنشاء وكالات السياحة والأسفار واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 2017/05/17، العدد: 30.

15) المرسوم التنفيذي رقم 88-214 المؤرخ في 3أكتوبر 1988، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 1988/11/02، العدد: 44.

16) المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 2020/03/21، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/03/21، العدد: 15.

17) المرسوم التنفيذي رقم 85-14 المؤرخ في 1985/01/26، يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في: 1985/01/27، العدد: 05.

V. وثائق:

1) تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، مسح التطورات الإقتصادية والإجتماعية في المنطقة العربية،2016.

2) تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا، تحليل النتائج، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، نيويورك،2001.

3) مجموعة الأمم المتحدة، الأهداف التنموية للألفية، المذكرة التنموية الثانية، أكتوبر.2003 .

4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " الإسكوا"، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة الدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

5) المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مشروع تقرير حول مساهمة من أجل إعادة تحديد السياحة الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

6) جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، سلسلة رقم1 ، دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها،2005 .

7) منظمة العمل الدولية، دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، الطبعة الثانية، جنيف، 2013.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

I. Ouvrages:

1) BANCEL FRANC, ALBAND RICHARD, les choix d'investissements, édition économica, Paris, France,1995.
2) Cyrine AYOUB- JEDIDI, Fréderic GITS, " l'industrie touristique tunisienne », FITCH RATINGS.2004. P3.
3) Stepfen Williams, Tourism echography, first edition, United States, 2003.
4) Ahmed Tessa, Economie Touristique et Aménagement du Territoire, OPU, Alger, 1993.
5) Eddie N. Laboy-Nieves & Others, "Environmental management, Sustainable development and Human health", Taylor & Francis Group, London, UK, 2009.
6) Jean Milon & Christian Tschocke, historique et fondamentaux du développement durable, P :01, sur le site web : http://weblet.environnement.org/users/81/Articles/2010-LEDD-Toulouse_DD.pdf, le: 16-07-2020.
7) H.Gudmundsson, Sustainable Transportation, Berlin: springer texts in business and economics, 2015.
8) Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010.
9) June A.Peggett & Nicole T.Carter, Rio+20: the United Nations conference on sustainable development, congressional research service, june 2012.

10)Florence Depoers, Cqroline Crauthier, Jean Pascal Crond &Emanuelle Reymud, le développement durable au coeur de l'entreprise, édition dernod , Paris , 2006.

11)Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005.

12)Eraqi M .I, Eco-TOURISME Resources Management : a case Study of the Red Sea Coast of Egypt, An International Sustainble Development in Emerging Markets : Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 2003

13)United nation development programme (UNDP) ,Human Development Report2015 : work for Human Development ,New york ,NY 10017,2015.

14)Vers une économie verte, Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, Synthèse à l'intention des décideurs, Programme des Nations Unies pour l'environnement, 2011.

15)Wahab S. and Pigram J .J, Tourisme Development and Growt : the challange of Sustainability, First edition, Routledge, London, HK, 1992.

16)Holden A, Environment and Tourisme, First edition, Routledge, London, UK, 2000.

17)Christian Brodhag, Florent Breuil, Natacha gondran, François ossama, Dictionnaiare Du Développement Durable, Afnor France, 2004.

18)Eman Helmy, Towards Sustainable Planing for Tourism Development: Case Study on Egypt, An International Sustainble Development in Emerging Markets : Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 1999.

19)World Tourism Organization, sustainable Tourisme Developement: Guide for Local Planners, Madrid, Spain, 1993.

20)Eraqi M .I, Eco-TOURISME Resources Management: a case Study of the Red Sea Coast of Egypt, An International Sustainble Development in

Emerging Markets: Sustainable Development Forum, George Washington University, Alexandaria, Egypt, January 8-9, 2003.

21)Gunn C.A, and Var T, Tourism Planing, Fourth edition, Routledge, New York, USA, 2002.

22)Pearson C.S, Economics and the Global Environment, First edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2000.

23)Theobald W.F, Global Tourism, second edition, Butterworth Heinemann, Oxford, HK, 1998.

24)Wahab S. and Pigram J .J , Tourisme Development and Growt : the challange of Sustainability, First edition, Routledge, London, HK, 1992.

25)Webster K, Environmental Management in the Hospitality Industry, First edition, Cromwell Press LTD, London,UK, 2000.

26)Aronssont L, The Development of Sustainable Tourism, First edition, Bass Press, London, UK, 2000.

27)Bourbonnais Régis, *Économétrie: Cours et exercices corrigés.* Paris, France: Dunod, 2015.

28)BOURBONNAIS Régis, Économétrie, 10ème édition, DUNOD, Malakoff,2018.

29)Agung, I Gusti Ngurah, Time Series Data Analysis Using EViews, Singapore: John Wiley & Sons, 2009.

30) CAMILLERI Mark Anthony, Travel Marketing, Tourism Economics and the Airline Product: An Introduction to Theory and Practice, Part of the Tourism, Hospitality & Event Management book series (THEM), Springer International Publishing, Switzerland, 2018.

31) FLETCHER John, FYALL Alan, GILBERT David, WANHILL Stephen, Tourism: principles and practice, 6th edition, Pearson Education, United Kingdom, 2018.

32) GERBER James, International economics, 7th edition, Pearson Education, Essex, England, 2018.

II. Sites web:

1) www.worldbank.org
2) www.wttc.org
3) www.mtatf.gov.dz
4) www.ont.dz
5) www.unwto.org
6) www.whc.unesco.org
7) www.algerianembassy.org
8) www.airalgerie.dz
9) www.iata.org
10) www.museenat-moudjahid.dz
11) www.museebardo.dz
12) www.musee-beauxarts.dz
13) www.musee-antiquites.art.dz
14) www.algerieferries.dz
15) www.anart.dz
16) www.cder.dz
17) www.facebook.com

الملحق رقم 01: بيانات الدراسة

YEARS	INVT	Vat	BT	EMP	CO2
1988	110,13	5 210,50	-38	21,4	51,17
1989	111,22	5 625,40	-32	18,1	54,73
1990	112,2	7 665,80	-44	19,7	54,96
1991	115,66	10 460,40	-53	21,2	56,70
1992	117,88	14 314,80	-90	23,8	54,61
1993	120,02054	16 422,90	-104,1	23,2	55,34
1994	120,94044	20 672,50	-85,5	24,4	54,89
1995	112,4514	26 798,00	-155,1	28,1	55,99
1996	122,08625	31 888,20	-119,3	25,9	57,52
1997	130,34708	36 216,10	-115,9	26,4	60,92
1998	160,93417	38 795,50	-194,7	28	61,51
1999	170,42483	42 103,40	-170,9	29,3	63,02
2000	223,51299	45 293,90	-96,8	28,9	68,15
2001	318,33015	49 287,60	-94,4	27,3	71,98
2002	500,40861	53 490,60	-148,1	25,5	73,38
2003	657,85495	58 520,20	-143	23,7	77,47
2004	1325,9095	62 696,50	-162,4	17,7	80,76
2005	1203,0974	69 628,20	-185,7	15,3	84,88
2006	1336,6974	75 202,70	-108	12,3	88,13
2007	1567,8908	81 127,90	-157,8	13,8	94,44
2008	1343,3222	91 044,40	-144,1	11,3	95,54
2009	1285,6377	110 562,00	-190,2	10,2	102,79
2010	1156,033	120 816,10	-355,2	10	112,19
2011	1212,3355	133 980,80	-293,4	10	115,66
2012	1375,737	151 238,30	-231,4	11	123,20
2013	1439,9532	170 706,00	-179,9	9,8	116,43
2014	1603,9496	188 995,60	-353,8	10,6	103,64
2015	1616,4014	212 791,50	-373	11,2	94,20
2016	1970,46	240 397,40	-266	10,5	91,79
2017	1122,454	269 388,30	-439,9	11,7	117,66
2018	1544,02	292 164,00	-363	11,7	102,66
2019	1320	304 169,60	37,5	11,4	114,66

الملحق رقم 02: اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (INVT) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: INVT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.426924	0.3595
Test critical values:	1% level	-4.284580	
	5% level	-3.562882	
	10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:04
Sample (adjusted): 1989 2019
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVT(-1)	-0.376494	0.155132	-2.426924	0.0219
C	-34.42537	91.85319	-0.374787	0.7106
@TREND("1988")	23.04229	10.95111	2.104105	0.0445

R-squared	0.175224	Mean dependent var	39.02806
Adjusted R-squared	0.116311	S.D. dependent var	242.2442
S.E. of regression	227.7210	Akaike info criterion	13.78589
Sum squared resid	1451992.	Schwarz criterion	13.92466
Log likelihood	-210.6812	Hannan-Quinn criter.	13.83112
F-statistic	2.974300	Durbin-Watson stat	2.287325
Prob(F-statistic)	0.067407		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(INVT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.008868	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INVT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 08:55
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INVT(-1))	-1.426759	0.178147	-8.008868	0.0000
C	80.99848	91.22392	0.887908	0.3824
@TREND("1988")	-1.230804	4.883604	-0.252028	0.8029

R-squared	0.704345	Mean dependent var	-7.503667
Adjusted R-squared	0.682445	S.D. dependent var	410.7516
S.E. of regression	231.4669	Akaike info criterion	13.82139
Sum squared resid	1446577.	Schwarz criterion	13.96151
Log likelihood	-204.3209	Hannan-Quinn criter.	13.86622
F-statistic	32.16136	Durbin-Watson stat	1.845373
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

الملحق رقم 03: اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (VAt) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: VAT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.027260	0.9248
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VAT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:27
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAT(-1)	-0.037433	0.036440	-1.027260	0.3138
D(VAT(-1))	0.854951	0.270626	3.159163	0.0040
C	-1338.321	1902.570	-0.703428	0.4880
@TREND("1988")	394.9317	211.9027	1.863741	0.0737

R-squared	0.813273	Mean dependent var	9951.473
Adjusted R-squared	0.791728	S.D. dependent var	8262.131
S.E. of regression	3770.578	Akaike info criterion	19.43141
Sum squared resid	3.70E+08	Schwarz criterion	19.61824
Log likelihood	-287.4711	Hannan-Quinn criter.	19.49118
F-statistic	37.74692	Durbin-Watson stat	1.776266
Prob(F-statistic)	0.000000		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(VAT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.231766	0.0120
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(VAT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:49
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VAT(-1))	-0.976949	0.230861	-4.231766	0.0003
C	1073.336	1748.919	0.613714	0.5447
@TREND("1988")	-43.96953	92.50925	-0.475299	0.6385

R-squared	0.416240	Mean dependent var	-427.4345
Adjusted R-squared	0.371336	S.D. dependent var	5242.073
S.E. of regression	4156.353	Akaike info criterion	19.60036
Sum squared resid	4.49E+08	Schwarz criterion	19.74181
Log likelihood	-281.2052	Hannan-Quinn criter.	19.64466
F-statistic	9.269437	Durbin-Watson stat	1.754333
Prob(F-statistic)	0.000914		

المصدر: مخرجات برنا مج **(10) Eviews.**

الملحق رقم 04: اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية (BT) بوجود قاطع و اتجاه زمن.

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى

Null Hypothesis: BT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.257327	0.4393
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1996 2019
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BT(-1)	-1.535307	0.680144	-2.257327	0.0405
D(BT(-1))	1.118363	0.712770	1.569039	0.1390
D(BT(-2))	0.173437	0.698343	0.248355	0.8075
D(BT(-3))	0.974689	0.681462	1.430292	0.1746
D(BT(-4))	0.343458	0.617552	0.556160	0.5869
D(BT(-5))	0.542104	0.554681	0.977325	0.3450
D(BT(-6))	0.377411	0.427873	0.882064	0.3926
D(BT(-7))	1.173909	0.386954	3.033714	0.0089
C	-14.92445	45.63291	-0.327055	0.7485
@TREND("1988")	-13.01154	6.236556	-2.086334	0.0557

R-squared	0.754743	Mean dependent var	8.025000
Adjusted R-squared	0.597077	S.D. dependent var	114.7462
S.E. of regression	72.83647	Akaike info criterion	11.70865
Sum squared resid	74272.13	Schwarz criterion	12.19950
Log likelihood	-130.5038	Hannan-Quinn criter.	11.83887
F-statistic	4.786992	Durbin-Watson stat	2.500723
Prob(F-statistic)	0.004676		

اختبار ديكي فولر لاستقرارية السلسلة الزمنية عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(BT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.386600	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/23/21 Time: 09:59
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BT(-1))	-2.268408	0.421120	-5.386600	0.0000
D(BT(-1),2)	0.880835	0.260059	3.387061	0.0023
C	-41.45828	37.93705	-1.092818	0.2849
@TREND("1988")	1.625753	2.020704	0.804548	0.4287

R-squared	0.581896	Mean dependent var	14.22414
Adjusted R-squared	0.531724	S.D. dependent var	131.6881
S.E. of regression	90.11513	Akaike info criterion	11.96750
Sum squared resid	203018.4	Schwarz criterion	12.15609
Log likelihood	-169.5287	Hannan-Quinn criter.	12.02656
F-statistic	11.59792	Durbin-Watson stat	1.455133
Prob(F-statistic)	0.000059		

المصدر: مخرجات برنامج **(10) Eviews.**

الملحق رقم 05: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(VAt).

Date: 12/23/21 Time: 10:10
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT VAT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.313815	11.69600	15.49471	0.1721
At most 1	0.026349	0.774368	3.841466	0.3789

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

الملحق رقم 06: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين (INVT) و(BT).

Date: 12/23/21 Time: 10:13
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVT BT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.398337	16.11123	15.49471	0.0404
At most 1	0.028567	0.869499	3.841466	0.3511

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews (10).

الملحق رقم 07: نتائج معياري (AIC) و(SC) لتقدير فترات الإبطاء.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INVT BT
Exogenous variables: C
Date: 12/23/21 Time: 10:39
Sample: 1988 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-385.9980	NA	3.73e+09	27.71415	27.80930	27.74324
1	-357.6255	50.66518*	6.54e+08	25.97325	26.25873*	26.06053
2	-352.8081	7.914315	6.21e+08*	25.91487*	26.39065	26.06032*
3	-349.2677	5.310596	6.51e+08	25.94770	26.61380	26.15133
4	-346.1010	4.297692	7.09e+08	26.00722	26.86363	26.26903

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

الملحق رقم 08: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/08/22 Time: 09:26
Sample: 1988 2019
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.679271	4	0.4511	0.938880	(4, 40.0)	0.4514
2	5.079834	4	0.2792	1.319009	(4, 40.0)	0.2795
3	0.521569	4	0.9714	0.128024	(4, 40.0)	0.9714

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.679271	4	0.4511	0.938880	(4, 40.0)	0.4514
2	8.761512	8	0.3628	1.133504	(8, 36.0)	0.3652
3	13.91376	12	0.3062	1.217378	(12, 32.0)	0.3140

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

الملحق رقم 09: نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/23/21 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	
INVT(-1)	1.000000	
BT(-1)	9.707647	
	(2.55794)	
	[3.79510]	
C	983.2726	
Error Correction:	**D(INVT)**	**D(BT)**
CointEq1	-0.020212	-0.068887
	(0.08927)	(0.03081)
	[-0.22641]	[-2.23577]
D(INVT(-1))	-0.304587	0.050918
	(0.23895)	(0.08247)
	[-1.27471]	[0.61740]
D(INVT(-2))	0.295121	-0.059063
	(0.23896)	(0.08248)
	[1.23501]	[-0.71612]
D(BT(-1))	-0.251843	-0.010254
	(0.91271)	(0.31502)
	[-0.27593]	[-0.03255]
D(BT(-2))	-0.726183	-0.485951
	(0.81830)	(0.28243)
	[-0.88743]	[-1.72061]
C	33.45660	-4.495251
	(50.5242)	(17.4381)
	[0.66219]	[-0.25778]
R-squared	0.250225	0.495277
Adj. R-squared	0.087230	0.385555
Sum sq. resids	1317641.	156963.4
S.E. equation	239.3507	82.61050
F-statistic	1.535173	4.513909
Log likelihood	-196.6481	-165.7981
Akaike AIC	13.97573	11.84814
Schwarz SC	14.25862	12.13103
Mean dependent	41.64828	2.810345
S.D. dependent	250.5267	105.3886
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.75E+08
Determinant resid covariance		2.36E+08
Log likelihood		-361.8537
Akaike information criterion		25.92094
Schwarz criterion		26.58102
Number of coefficients		14

المصدر: مخرجات برنامج (10) Eviews.

جدول المحتويات

جدول المحتويات

قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	
مقدمة عامة	1- 10
الفصل الأول: الطرح النظري للاستثمار والاستثمار السياحي	
مقدمة	أ
المبحث الأول: اساسيات حول الإستثمار	2
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار	3
1- تعريف الاستثمار	3
2- مفاهيم مقاربة للاستثمار	5
المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الإستثمار	7
1- مبادئ الاستثمار	7
2- العلاقة بين العائد والمخاطر في الاستثمار	9
3- أنواع وأصناف الاستثمار	10
المطلب الثالث: محددات وأهداف الإستثمار	16
1- محددات الاستثمار	16
2- أهداف الاستثمار	20
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياحة	22
المطلب الأول: ماهية السياحة	22
1- تعريف السياحة	22
2- أركان السياحة	24
3- أهمية السياحة	26
المطلب الثاني: أنواع السياحة	31
1- أنواع السياحة وفق الغرض أو الهدف	31
2- أنواع السياحة وفقا للموقع الجغرافي	33
3- أنواع السياحة حسب التصنيف الطبيعي	35
المطلب الثالث: خصائص ومقومات السياحة	36
1- خصائص السياحة	36
2-مقومات السياحة	39

جدول المحتويات

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي	40
المطلب الأول: مدخل للاستثمار السياحي	40
1- تعريف الاستثمار السياحي	40
2- خصائص الاستثمار السياحي	42
3- أهداف الاستثمار السياحي	43
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار السياحي	45
1-محفزات الاستثمار السياحي	46
2- معوقات الاستثمار السياحي	48
3- مصادر تمويل الاستثمار السياحي	49
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار السياحي	53
1- الاستثمار في خدمات الإقامة والإعاشة	54
2- الاستثمار في الشركات السياحية	55
3- الاستثمار في المورد البشري	56
4- الاستثمار في عناصر ومقومات الجذب السياحي	57
خاتمة الفصل	59
الفصل الثاني: علاقة الاستثمار السياحي بالتنمية المستدامة	
مقدمة	61
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	61
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	61
1- السياق التاريخي للتنمية المستدامة	61
2- تعريف التنمية المستدامة	69
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة	71
1- مبادئ التنمية المستدامة	71
2- أهداف التنمية المستدامة	72
المطلب الثالث: مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة	77
1- مؤشرات التنمية المستدامة	77
2- أبعاد التنمية المستدامة	84
المبحث الثاني: دور الاستثمار السياحي في تفعيل التنمية المستدامة	90
المطلب الأول: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	90

جدول المحتويات

1- تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية	90
2- خلق مناصب شغل وتحسين المستوى المعيشي	91
المطلب الثاني: دور الاستثمار السياحي في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة	92
1- التطور الاجتماعي	92
2-الاهتمام بالعادات والتقاليد والتراث والبيئة	92
3-التحولات الطبقية لأفراد المجتمع	93
المطلب الثالث: دور الدولة في إرساء قواعد التنمية المستدامة	93
1- دور الدولة في الحياة الاقتصادية	94
2- الدور الاجتماعي للدولة	95
3- دور الدولة في حماية البيئة	96
4- دور الدولة في توجيه القطاع الخاص لتفعيل التنمية المستدامة	97
المبحث الثالث: مفهوم ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة	97
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة	98
1- تعريف التنمية السياحية	98
2- تعريف التنمية السياحية المستدامة	99
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة وأساليب تطبيقها	102
1- مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة	102
2- أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية السياحية المستدامة	104
المطلب الثالث: مكونات ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة	106
1- مكونات التنمية السياحية المستدامة	106
2- مؤشرات التنمية السياحية المستدامة	107
خاتمة الفصل	110
الفصل الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة	
مقدمة	112
المبحث الأول: مقومات الجذب السياحي والهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر	113
المطلب الأول: مقومات الجذب الطبيعية في الجزائر	113
1- الشريط الساحلي الجزائري	113
2- الصحراء الجزائرية	115
3- المناطق الجبلية والغابية	116

جدول المحتويات

4- المنابع المعدنية والمركبات الحموية	117
المطلب الثاني: مقومات الجذب التاريخية، الدينية والحضارية في الجزائر	118
1- المدن التاريخية	118
2- المتاحف	121
المطلب الثالث: هياكل القطاع السياحي في الجزائر	123
1- الهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر	123
2- مؤسسات التكوين السياحي في الجزائر	124
3- التنظيم القانوني للهيئات الفاعلة في القطاع السياحي بالجزائر	125
المبحث الثاني: الاستثمار السياحي في الجزائر: عرض عام للمؤشرات	126
المطلب الأول: تكلفة الاستثمار السياحي في الجزائر	126
1- تطور الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	127
2- معدلات نمو الاستثمار السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	128
3- الإنفاق الحكومي على القطاع السياحي في الجزائر (الفترة 1990-2019)	129
المطلب الثاني: هياكل الإيواء	130
1- تطور الحظيرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	130
2- عدد الأسرة الفندقية في الجزائر (الفترة 1999-2020)	133
3- تطور جغرافية طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة 1999-2020	135
المطلب الثالث: الاستثمار في البنى التحتية الداعمة للقطاع السياحي بالجزائر	137
1- الاستثمار في قطاع النقل البري وعبر السكك الحديدية	138
2- الاستثمار في قطاع النقل البحري والجوي	141
3- الدخل السياحي	144
المبحث الثالث: الاستثمار السياحي في الجزائر كألية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية	147
المطلب الأول: الطريقة وأدوات الدراسة القياسية	147
1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	147
2- اختبار علاقة التكامل المشترك	148
3- اختبار علاقة السببية	149
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر	150
1- بيانات الدراسة	150
2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	151

جدول المحتويات

3- اختبار علاقة التكامل المشترك بين الاستثمار السياحي والمتغيرات الممثلة للبعد الاقتصادي	159
4- اختبار علاقة السببية	165
المطلب الثالث: الاستثمار السياحي والبعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	167
1- الاستثمار السياحي والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر	167
2- الاستثمار السياحي والبعد البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر	173
خاتمة الفصل	179
خاتمة عامة	182
قائمة المراجع	189
الملاحق	201
جدول المحتويات	209

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على آليات تفعيل الاستثمار السياحي كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر، بناءا على دراسة قياسية وإحصائية للفترة 1990- 2020 من خلال قياس وتحليل البيانات باستخدام برنامج Eviews10، في ظل تعدد أبعاد التنمية المستدامة. وقد توصلنا إلى أن الاستثمار السياحي في الجزائر يساهم في تحقيق القيمة المضافة كبعد اقتصادي للتنمية المستدامة، إلا أن الأثر الاقتصادي لم يكن له دلالة إحصائية تمكننا من الوصول إلى حجم التأثير المتبادل بين المتغيرين، كما يلعب الاستثمار السياحي في الجزائر دورا إيجابيا في تعزيز رصيد الميزان السياحي الجزائري ممثلا للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وكذا انعدام وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار السياحي ومعدل البطالة ممثلا للبعد الاجتماعي، وعدم وجود أي دلالة لعلاقة سببية بينهما نظرا لضعف الأداء السياحي في الجزائر، والاقتصاد المبني على المحروقات بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار السياحي، التنمية المستدامة، الآليات، الجزائر

Abstract :

This research aims to identify mechanisms for activating tourism investment as an input to promote sustainable development in Algeria, based on a standard and statistical study for the period 1990-2020 by measuring and analysing data using Eviews10, in view of the multiple dimensions of sustainable development. We have found that tourism investment in Algeria contributes to the achievement of value added as an economic dimension to sustainable development But the economic impact did not have statistical significance to enable us to reach the magnitude of the mutual influence between the two variables, Tourism investment in Algeria also plays a positive role in enhancing the balance of Algeria's tourism balance, representing the economic dimension of sustainable development, as well as the lack of a common integration relationship between tourism investment and the unemployment rate, representing the social dimension. and the absence of any indication of a causal relationship between them owing to Algeria ' and the oil-based economy.

Key words : Investment, Tourism investment, Sustainable development, Mechanisms, Algeria.

Résumé :

Cette recherche vise à identifier des mécanismes pour activer l'investissement touristique en tant que contribution à la promotion du développement durable en Algérie, sur la base d'une étude standard et statistique pour la période 1990-2020 en mesurant et en analysant les données à l'aide d'Eviews10, compte tenu des multiples dimensions du développement durable. Nous avons constaté que l'investissement touristique en Algérie contribue à la réalisation de la valeur ajoutée en tant que dimension économique du développement durable variables, L'investissement touristique en Algérie joue également un rôle positif dans le renforcement de l'équilibre touristique algérien, représentant la dimension économique du développement durable, ainsi que l'absence d'une relation d'intégration commune entre l'investissement touristique et le taux de chômage, représentant la dimension sociale. et l'absence de toute indication d'un lien de causalité entre eux en raison de l'Algérie et l'économie fondée sur le pétrole.

Most clés : Investissement, Investissement touristique, Développement durable, Mécanismes, Algérie.